وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

التقرير السنوي

لأداء التنمية الحضرية

في جمهورية مصر العربية

٢٠٢٢

ديسمبر ٢٠٢٢

الفهرس

١. الملخص التنفيذي ٩

٢. الرؤية والآليات المصرية لعملية متابعة التنفيذ ١٦

١.٢المنهجية والأدوات ١٦

٢.٢ إطار العمل لمتابعة التنفيذ ١٧

٣.٢مؤشرات المتابعة والتقييم ٢٠

١.٣.٢مستويات رصد المؤشرات ٢٠

٢.٣.٢ تحديد مصفوفات الأهداف والأبعاد ٢١

٣.٣.٢ البطاقات الوصفية للمؤشرات ٢٢

٤.٢مراحل العمل بالأمانة الفنية لإعداد التقرير الدوري السنوي ٢٣

٣. دور المدن المصرية في تحقيق التنمية المستدامة ٢٦

١,٣ اتجاهات التحضر والعمران – المدن المصرية ٢٧

أ) معدلات النمو السكاني للمدن ٢٧

ب) الفئات الحجمية للتجمعات الحضرية ٢٨

٢.٣ أهم القضايا والتحديات لتحقيق التنمية المستدامة وقومياً ٢٩

أ) التكتلات الحضرية الكبرى ٢٩

ب) المدن الكبرى ٣١

ت) عواصم المحافظات ٣١

ث) الأنشطة الصناعية ٣٢

ج) القيمة التاريخية ٣٤

د) السكن الملائم وسكان المناطق العشوائية غير الآمنة ٣٦

هـ) فقر الدخل والفقر الحضري ٣٨

٤. الأبعاد الأساسية لاستدامة التنمية الحضرية القومية ٣٩

١.٤ الاستدامة الاجتماعية ٣٩

١.١.٤. الأسس والأبعاد ٣٩

أ) تمكين المرأة ٤٠

ب) الإسكان المستدام والميسور ٤٠
ج) تطوير المناطق العشوائية ٥٣
د) الثقافة والتنمية الثقافية..... ٥٤
٢.٤الاستدامة الاقتصادية ٥٥
١.٢.٤ الأسس والأبعاد..... ٥٥
أ) الإنتاجية الاقتصادية الحضرية..... ٥٥
ب) ريادة الأعمال الذكية..... ٦٢
٣.٤ الاستدامة البيئية ٧٢
١.٣.٤ البيئة الحضرية..... ٧٢
٢.٣.٤ القضايا البيئة الحضرية ٧٢
أ) مجموعات المدن المستهدفة للمقارنة ٧٢
ب) البيئة الحضرية وشبكات البنية الأساسية ٧٣
٤.٤ الاستدامة المكانية ١١٥
التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال ١٣٢
٥. المهام والتوجهات المستقبلية..... ١٣٥
١.٥ استراتيجيات التنفيذ والمتابعة..... ١٣٥
٢.٥ التكامل مع الأجندات والخطط الدولية..... ١٣٥
أ) أهداف التنمية المستدامة ١٣٥
ب) اتفاقية باريس للتغيرات المناخية..... ١٣٥
ت) إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠)..... ١٣٦
٣.٥ الدروس المستفادة والتحديات المطلوب التعامل معها في التقارير القادمة..... ١٣٧

فهرس الأشكال

شكل١. المحاور الرئيسية للعمل بالأمانة الفنية ١٧
شكل ٢. منظومة عمل الأمانة الفنية لمجموعة العمل الدائمة ١٩
شكل٣. لبرنامج الزمنى السنوي لمهام التنسيق وإعداد المؤشرات الحضرية وإخراج التقارير السنوية ٢٠
شكل ٤. نموذج البطاقة الوصفية لمؤشرات قياس الأجندة الحضرية الجديدة ٢٣
شكل ٥. إحدى اجتماعات الجهات المعنية المختلفة للمشاركة في إعداد المؤشرات الخاصة بها على المستوى العمراني ٢٥
شكل ٦. إحدى اجتماعات الأمانة الفنية المشتركة لمجموعة العمل الدائمة ٢٥
شكل ٧. مجموعات المدن المستهدفة للمقارنة ٢٨
شكل ٨. عدد المدن التي حققت معدلات نمو السكاني (٣ % فأكثر) بين الفترات التعددية ١٩٧٦: ٢٠١٧ ٣٠
شكل ٩. توزيع أحجام السكان للمدن المصرية عام ٢٠١٧ ٣١
شكل ١٠. التكتل الحضري لمدينتي القاهرة والجيزة والهوامش الحضرية الناتجة عنه ٣٢
شكل ١١. المدن الكبرى ذات الهيمنة الحضرية والإقليمية ٣٣
شكل ١٢. عواصم المحافظات ٣٤
شكل ١٣. المدن الصناعية المصرية ٣٥
شكل ١٤. مدينة الأقصر وقرية البغدادي وقرية الطود ٣٦
شكل ١٥. مدن محافظات البحيرة، أسيوط، كفر الشيخ والوادي الجديد ٣٧
شكل ١٦. نسبة سكان المناطق العشوائية غير الآمنة ٣٨
شكل ١٧. التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن على مستوى الجمهورية وفقاً لتعداد ٢٠١٧ ٣٩
شكل ١٨. نسبة السكان الفقراء على مستوى المحافظات ٤٠
شكل ١٩. الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) طبقاً لمستويات البناء (٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠١٨) ٤٤
شكل ٢٠. توضح نماذج للوحدات المنفذة في مشروع الإسكان الاجتماعي ٤٦
شكل ٢١. إجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة للقطاعين الحكومي والخاص موزعة على الأعوام المالية (٢٠٠٦– ٢٠٢١) ٤٧
شكل ٢٢. نسبة الاستثمارات الحكومية المنفذة على مشروعات الإسكان موزعة على جهات التنفيذ (٢٠٢١/٢٠١٨) ٤٨
شكل ٢٣. إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من خلال القطاع الحكومي (٢٠٢١/٢٠٢٠) في الفترة من ٢٠١٨ – ٢٠٢١ ٥٠

شكل٢٤. إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من خلال القطاع الحكومي (٢٠١٨/٢٠٢١) موزعة على بعض محافظات الجمهورية ٥١
شكل ٢٥. يوضح حجم الاستثمارات من خلال القطاع الحكومي (٢٠١٨/٢٠٢١) ٥١
شكل ٢٦. إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من خلال القطاع الخاص بالمحافظات (٢٠٢٠/٢٠٢١) وحجم الاستثمارات في الفترة من ٢٠١٨ –٢٠٢١ ٥٥
شكل ٢٧. إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من خلال القطاع الخاص بالمدن الجديدة (٢٠٢٠/٢٠٢١) وحجم الاستثمارات في الفترة من ٢٠١٨ –٢٠٢١ ٥٥
شكل ٢٨. إجمالي الوحدات المنفذة لتطوير المناطق غير الآمنة والمناطق غير المخططة (وحدة سكنية) والأسواق العشوائية (وحدة) حتى عام ٢٠٢١ ٥٧
شكل ٢٩. تطور القيم الجارية ومعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد المصري ٦٠
شكل ٣٠. قيمة ومساهمة المحافظات المصرية في الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد المصري؛ ٢٠/٢٠٢١ ٦١
شكل ٣١. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في المحافظات المصرية؛ ٢٠/٢٠٢١ ٦١
شكل ٣٢. تطور قيمة ومعدل الاستثمار للاقتصاد المصري؛ ١٠/٢٠١١ – ٢٠/٢٠٢١ ٦٢
شكل ٣٣. معدلات التشغيل الحضرية؛ ٢٠٢٠ ٦٣
شكل ٣٤. تطور إعداد ونسبة العاملين بالأنشطة المعرفية لإجمالي العمالة في الاقتصاد المصري ٦٦
شكل ٣٥. نسبة العاملين بالأنشطة المعرفية لإجمالي العمالة على مستوى المحافظات؛ ٢٠٢٠ ٦٧
شكل ٣٦. تطور معدل الطلبة في التعليم الجامعي وفوق الجامعي لكل ١٠٠٠ نسمة (١٥ سنة فأكثر) ٦٧
شكل ٣٧. تطور معدل السكان الحاصلين على تعليم جامعي وفوق جامعي لإجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر) على مستوى المحافظات؛ ٢٠١٧ ٦٨
شكل ٣٨. التوزيع الجغرافي لمراكز ريادة الأعمال على مستوى المحافظات؛ ٢٠٢١ ٦٩
شكل ٣٩. تطور إعداد الأفراد الحاصين على تدريب فني ومهني (حكومي؛ وخاص تابع لوزارة التضامن) ٧٠
شكل ٤٠. تطور إعداد الأفراد الحاصين على تدريب فني ومهني (حكومي؛ وخاص تابع لوزارة التضامن) على مستوى المحافظات؛ ٢٠/٢٠٢١ ٧٠
شكل ٤١. تطور الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي في مصر مقارنة بالعالم ٧٢
شكل ٤٢. التوزيع الجغرافي للمؤسسات البحثية على مستوى المحافظات؛ ٢٠١٩ ٧٣
شكل ٤٣. معدل الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير في مصر مقارنة بالعالم (لكل مليون شخص) ٧٣
شكل ٤٤. التوزيع الجغرافي للعاملين في المؤسسات البحثية على مستوى المحافظات؛ ٢٠١٩ ٧٤
شكل ٤٥. قيمة الصادرات التكنولوجية في مصر مقارنة بالعالم (مليار دولار أمريكي) ٧٥
شكل ٤٦. نسبة الصادرات التكنولوجية لإجمالي صادرات السلع المصنعة في مصر مقارنة بالعالم ٧٥

شكل ٤٧. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحي وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالصرف (تكتلات حضرية كبرى). ٧٩
شكل ٤٨. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحي، توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالصرف (مدن كبرى). ٨٠
شكل ٤٩. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحي، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالصرف (عواصم المحافظات). ٨١
شكل ٥٠. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (تكتلات حضرية). ٨٣
شكل ٥١. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه، مدينة الإسكندرية. ٨٣
شكل ٥٢. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (مدن كبرى). ٨٤
شكل ٥٣. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (عواصم المحافظات). ٨٥
شكل ٥٤. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (عواصم المحافظات). ٨٥
شكل ٥٥. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، (المدن الصناعية) ٨٦
شكل ٥٦. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (المدن الصناعية). ٨٧
شكل ٥٧. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحيف (عواصم المحافظات). ٨٧
شكل ٥٨. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالصرف (عواصم المحافظات). ٨٨
شكل ٥٩. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، (المدن التراثية) ٨٩
شكل ٦٠. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (المدن التراثية). ٩٠
شكل ٦١. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحي، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالصرف (المدن التراثية). ٩١

شكل ٦٢. معدل استهلاك الأرض للتحضر (التكتلات الحضرية الكبرى) ٩٣
شكل ٦٣. معدل استهلاك الأرض للتحضر (مدينة الإسكندرية) ٩٤
شكل ٦٤. معدل استهلاك الأرض للتحضر (مدن كبرى) ٩٥
شكل ٦٥. معدل استهلاك الأرض للتحضر (عواصم المحافظات) ٩٧
شكل ٦٦. معدل استهلاك الأرض للتحضر (مدن صناعية) ٩٨

شكل ٦٧. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالغاز (تكتلات حضرية كبرى) ١٠١
شكل ٦٨. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالغاز (مدن كبرى) ١٠٢
شكل ٦٩. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالغاز (عواصم المحافظات) ١٠٣
شكل ٧٠. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالغاز (مدن صناعية) ١٠٣
شكل ٧١. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالغاز (مدن تراثية) ١٠٤
شكل ٧٢. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (تكتلات حضرية كبرى) ١٠٥
شكل ٧٣. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (مدينة الإسكندرية) ١٠٦
شكل ٧٤. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (مدن كبرى) ١٠٦
شكل ٧٥. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (عواصم المحافظات) ١٠٧
شكل ٧٦. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (مدن صناعية) ١٠٧
شكل ٧٧. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (مدن تراثية) ١٠٨
شكل ٧٨ يوضح نسب أنواع المخلفات الصلبة ١٠٩
شكل ٧٩ مستويات تركيز التلوث الهوائي لجسيمات ١٠PM في القاهرة الكبرى (متوسطات٥ شهور في الفترة بين ٢٠١٠ –٢٠١٦) ١١١
شكل ٨٠ المتوسط السنوي ٢.٥PM في القاهرة الكبرى ١٩٩٩–٢٠٠٦ (ميكروغرام لكل متر مكعب) ١١١
شكل ٨١ يوضح عدد محطات الرصد لملوثات الهواء في القاهرة الكبري ١١٢
شكل ٨٢ توزيع محطات رصد الضوضاء ١١٣
شكل ٨٣ يوضح مستويات الضوضاء المكافئة لفترتي اليوم (النهار، الليل) بالمناطق الواقعة على طرق عرضها ١٢متر فأكثر بالمنطقتين الجنوبية والغربية لمحافظة القاهرة خلال عام ٢٠١٨ ١١٣
شكل ٨٤ يوضح مستويات الضوضاء المكافئة لفترتي اليوم (النهار، الليل) بالمناطق الصناعية ذات الصناعات الثقيلة خلال عام ٢٠١٨ ١١٤
شكل ٨٥ يوضح مستويات الضوضاء المكافئة لفترتي اليوم (النهار، الليل) بالمناطق الواقعة على طرق عرضها ١٢متر فأكثر بمحافظة الجيزة خلال عام ٢٠١٨ ١١٤
شكل ٨٦ النتائج المستويات الضوضاء بالمناطق المحيطة بالمستشفيات ١١٥
شكل ٨٧. مستويات الضوضاء بالمناطق المحيطة بالمستشفيات ١١٦
شكل ٨٨ يوضح متوسط خصائص المخلفات العضوية على مستوي الأقاليم المختلفة ١١٦
شكل ٨٩ الانبعاثات لكل فئة في قطاع العمليات الصناعية واستخدام المنتجات في عام ٢٠١٥ ١١٧
شكل ٩٠ المتوسط العام لتركيزات غاز ثاني أكسيد الكبريت خلال ٢٠١٨ على مستوى الجمهورية ١١٨
شكل ٩١ متوسطات التركيز السنوية لغاز ثاني أكسيد النيتروجين ١١٨
شكل ٩٢ المتوسط العام للرصاص بمحطات الشبكة بالمناطق الحضرية والصناعية على مستوى الجمهورية ٢٠١٨ ١١٩

شكل ٩٤ يوضح مستويات الضوضاء المكافئة لفترتي اليوم (النهار، الليل) بالمناطق الصناعية ذات الصناعات الثقيلة خلال عام ٢٠١٨ ١٢٠
شكل ٩٥ يوضح مقارنة بين المتوسط السنوي لنتائج مستويات الضوضاء بالمناطق المختلفة خلال عامي (٢٠١٧-٢٠١٨) ١٢٠
شكل ٩٦ خريطة استعمالات الأراضي القومية لمصر ١٢٦
شكل ٩٧. حي الأسمرات قبل وبعد التطوير ١٢٧
شكل ٩٨. منطقة الفسطاط وجبانة القاهرة ١٢٨
شكل ٩٩. مشروع تطوير منطقة المدابغ وسور مجرى العيون ١٢٨
شكل ١٠٠. مبادرة رئيس الجمهورية لتطوير القرى الأكثر فقرا ١٢٩
شكل ١٠١. مشروع (دراجة القاهرة) بمحافظة القاهرة ١٣٢
شكل ١٠٢. مشروع القطار الكهربائي السريع ١٣٣
شكل ١٠٣. مشروع القطار الكهربائي الخفيف (LRT) ١٣٤
شكل ١٠٤. مشروع المونوريل ١٣٥
شكل ١٠٥. إعادة إحياء قرية القرنة الجديدة بالأقصر (حسن فتحي) ١٣٦
شكل ١٠٦. مشروع إعادة إحياء القاهرة الخديوية ١٣٦
شكل ١٠٧. المجمعات الصناعية المجهزة حتى مارس ٢٠٢٢ ١٣٧
شكل ١٠٨. مبادرة تمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وإصدار وثيقة ملكية الدولة ١٣٨
شكل ١٠٩. صناعات تكنولوجيا المستقبل ١٤٠
شكل ١١٠. النقاط الأساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية ١٤٦

فهرس الجداول

جدول ١: إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) طبقاً لمستويات البناء والاستثمارات (٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٢٠١٨/٢٠١٩) ٤٤

جدول ٢. إجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة للقطاعين (الحكومي – الخاص) موزعة على الأعوام المالية ٢٠٠٦–٢٠١٧ ٤٧

جدول ٣. قيمة الاستثمارات للأعمال المنفذة للقطاعين (الحكومي – الخاص) موزعة على الأعوام المالية وجهات التنفيذ (بالألف جنيه مصري) ٤٨

جدول ٤. إجمالي الوحدات السكنية الحكومية المنفذة في بعض محافظات الجمهورية واستثماراتها في الأعوام المالية (٢٠١٨/٢٠١٩–٢٠٢٠/٢٠٢١) ٥٠

جدول ٥. إجمالي الوحدات السكنية الحكومية المنفذة في بعض محافظات الجمهورية موزعة وفقاً لمستويات الإسكان في الأعوام المالية (٢٠١٨/٢٠١٩–٢٠٢٠/٢٠٢١) ٥٢

جدول ٦. إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من القطاع الخاص في بعض محافظات الجمهورية موزعة في المحافظات والمدن الجديدة في الأعوام المالية (٢٠١٨/٢٠١٩–٢٠٢٠/٢٠٢١) ٥٣

جدول ٧. إجمالي الاستثمارات للوحدات السكنية المنفذة من القطاع الخاص في بعض محافظات الجمهورية موزعة في المحافظات والمدن الجديدة في الأعوام المالية (٢٠١٨/٢٠١٩–٢٠٢٠/٢٠٢١) ٥٤

جدول ٨. التخصص الوظيفي للمدن المصرية؛ ٢٠١٧ ٦٣

جدول ٩ معدلات التشغيل الحضرية؛ ٢٠٢٠ ٦٤

جدول ١٠. معدلات البطالة الحضرية؛ ٢٠٢٠ ٦٤

جدول ١١. مؤشرات بيئة العمل في الاقتصاد المصري؛ ٢٠٢٠ ٦٥

جدول ١٢. استهلاك الأرض للتحضر (تكتلات حضرية كبرى). ٩٤

جدول ١٣. استهلاك الأرض للتحضر (عواصم المحافظات). ٩٧

جدول ١٤. استهلاك الأرض للتحضر (المدن الصناعية). ٩٩

جدول ١٥. خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع ١٢٢

جدول ١٦. مبادرة تطوير التجمعات الحضرية ضمن مشروع حياة كريمة ١٢٤

جدول ١٧. يوضح تطور مسطح العمران المأهول على المستوى القومي (١٩٩٧–٢٠٢١) ١٢٥

جدول ١٨. برامج تحسين جودة ومهارات التعليم المهني والفني ١٣٧

١. الملخص التنفيذي

يتم إصدار هذا التقرير الخاص بأداء التنمية الحضرية في جمهورية مصر العربية في إطار التحضير لإعداد التقرير الوطني الثاني لمتابعة التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة تمهيدًا لإصدار التقرير العالمي الذي يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بإعداده كل أربع سنوات، والمتوقع إصدار نسخته الثالثة عام ٢٠٢٦. وأسوة بمراحل إعداد التقرير الوطني المصري الأول (٢٠٢١)، تقوم مجموعة العمل الدائمة المشكلة بقرار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠٢١، بالعمل على ضمان مشاركة طيف واسع من الجهات المعنية بعملية تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة بصفة خاصة، والتنمية العمرانية بصفة عامة، علاوة على العمل على ضمان مشاركة واسعة من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية في خطوات المتابعة وإصدار المؤشرات والتقارير.

يشتمل التقرير على أربعة فصول توضح الإنجازات والتحديات في مجال التنمية العمرانية لجمهورية مصر العربية:

١. الرؤية والأليات المصرية لعملية متابعة التنفيذ

يعرض هذا الفصل خطة عمل إعداد التقرير السنوي والبرنامج الزمني اللازم لذلك. كما يوضح الفصل المهام الرئيسية المطلوبة والتي تتمثل في ثلاث محاور رئيسية: التواصل والتنسيق، متابعة الإنجازات وإعداد المؤشرات، وأخيراً التقارير والإصدارات الدورية. حيث قامت الأمانة الفنية بوضع برنامج زمني سنوي يتم من خلاله إنجاز المهام الثلاث السابق ذكرها بحيث يتوافق هذا البرنامج مع مراحل تجميع بيانات المؤشرات من الجهات المعنية المختلفة وبما يتيح الوقت الكافي لإجراء التحليلات العمرانية والإحصائية المختلفة. وقد روعي في هذا البرنامج أهمية إتاحة الفرصة لمناقشة ومشاركة كافة الجهات ذات الصلة.

كما يتم في هذا الفصل عرض أسس صياغة مؤشرات المتابعة والتقييم من حيث مستويات رصد المؤشرات وربطها بالأهداف والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمكانية المختلفة، علاوة على تصميم وإعداد البطاقات الوصفية لها والتي تهدف إلى سهولة التعامل مع كل مؤشر على حده.

٢. دور المدن المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

يعني هذا الفصل بعرض دور المدن المصرية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تمثل التجمعات الحضرية محركات التنمية الاقتصادية على المستوى القومي، لما للتكتل السكاني من دور في جذب فرص اقتصادية ووفورات إنتاج متعددة من خلال القوى البشرية العاملة والقدرات البشرية المحفزة للإنتاج والابتكار. كما يمثل التحضر فرص لتحقيق العديد من أهداف التنمية الاجتماعية وفرص الحصول على الخدمات الحضرية المختلفة التي تلبى متطلبات الرفاه الاجتماعي ومنه إلى الرفاه الاقتصادي. ولسهولة المقارنة وتتبع التقدم في تحقيق الاستدامة في مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تم الاعتماد بصفه أساسية على بيانات تعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٧، ولسهولة المواءمة بين البيانات الأخرى من الجهات ذات الصلة استخدمت بيانات التقارير الدورية الصادرة في الفترة بين ٢٠١٧ و٢٠٢٠. وفى هذا الفصل يتم تحليل اتجاهات التحضر والعمران بالمدن المصرية من خلال دراسة معدلات النمو السكاني ببعض المدن المختارة علاوة على دراسة الفئات الحجمية، ثم يتم عرض أهم القضايا والتحديات لتحقيق التنمية المستدامة. وقد روعي إسقاط التحليلات على نماذج من التكتلات الحضرية الكبرى، المدن الكبرى، وعواصم المحافظات.

٣. الأبعاد الأساسية لاستدامة التنمية الحضرية القومية

يعتبر هذا الفصل هو الفصل الرئيسي الذي يتم من خلاله متابعة إنجازات التنمية العمرانية بمصر من خلال المؤشرات المختلفة. ويتم ذلك استناداً إلى تصنيف المؤشرات وفقاً لأربعة أنواع من الاستدامة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمكانية، وذلك من خلال تحليل الأسس والأبعاد المكونة لكل نوع من أنواع الاستدامة السابق ذكرها.

فبالنسبة للاستدامة الاجتماعية، تم مناقشة محور تمكين المرأة والثقافة والتنمية الثقافية، علاوة على محور الإسكان المستدام والميسور من خلال استعراض ما تتبناها الحكومة من برامج وسياسات مختلفة لتطوير خدمات الإسكان بهدف إنشاء وحدات إسكان اجتماعي لمحدودي ومتوسطي الدخل وتعاوني علاوة على الإسكان الفاخر. كما تعتمد تلك البرامج على مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الإسكان بمستوياتها المختلفة، وذلك عن طريق قيام الدولة بتوفير الأراضي المخصصة لمشروعات الإسكان - وبخاصة في المدن الجديدة – علاوة على تشجيع تنفيذ برامج التمويل العقاري التي تستهدف فئات مختلفة من المستويات الاقتصادية للسكان. وبصورة عامة ترتكز الدراسة على رصد إنجازات الدولة في إنشاء وتمويل المستويات المختلفة من الإسكان، علاوة على التوصية إلى أهمية العمل على زيادة الاستثمار القومي في مجال الإسكان في مصر.

وجدير بالذكر أن الحكومة قد قامت بالاستجابة للتوصية السابقة حيث ارتفعت نسبة إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من نحو ١٩٤ ألف وحدة سكنية في العام المالي (٢٠٢٠/٢٠١٩) إلى نحو ٣١٧ ألف وحدة في العام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٠). ومن المتوقع استمرار هذا التزايد خلال السنوات القادمة نتيجة التقدم في الإنشاءات بالمدن الجديدة. وعموماً فقد قامت الدولة بتوجيه استثمارات تقدر بنحو ٩٢,٨ مليار جنيه، وذلك بغرض تنفيذ ٣٣٢,٤ ألف وحدة سكنية خلال الفترة من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢١، منها إنشاء ٢٠٢,٧ ألف وحدة إسكان اجتماعي و٣٧,٧ ألف وحدة إسكان متوسط (دار مصر)، ١٥,٤ ألف وحدة إسكان ضمن مشروع جنة، و٣٧,٩ ألف وحدة إسكان ضمن مشروع سكن مصر، و٢١,٦ ألف وحدة إسكان تعاوني، إنشاء ١٢٤١ وحدة إسكان بدوي وتوطين، إنشاء ٦٤٦ وحدة إسكان النوبة. وبالنسبة لتطوير المناطق العشوائية، فقد قام صندوق التنمية الحضرية بتطوير ١٨٥ منطقة غير آمنة من خلال إنشاء وحدات وإزالة خطورة بعدد إجمالي ١١٥,٨ ألف وحدة سكنية استفاد منها ٥٧٩,٣ ألف مواطن وجاري تطوير عدد ٤٠ منطقة بإجمالي ٤٠,٦ ألف وحدة سكنية ليستفيد منها ٢٠٣ ألف مواطن. علاوة على تطوير ١٤ منطقة غير مخططة بمساحة تقدر ١٥٤٦ فدان بإجمالي عدد وحدات تقريبي ٢٦٤,٣ ألف وحدة سكنية لتخدم نحو ٢٦ ألف أسرة وجاري العمل على تطوير عدد ٧٩ منطقة بمساحة حوالي ٦٩٤١ فدان يخدم حوالي ٦٩٠ ألف أسرة.

وبالنسبة للاستدامة الاقتصادية فقد قامت الدراسة بتحليل العديد من الأبعاد الاقتصادية المرتبطة بالواقع العمراني المصري. حيث استهلت الدراسة تحليل الإنتاجية الاقتصادية الحضرية من خلال بيان الناتج المحلى الإجمالي للمحافظات المصرية. ولوحظ أن المحافظات الحضرية تسهم على نحو كبير في الناتج المحلى الإجمالي؛ ومع التوسع العمراني الذي تشهده المحافظات الحضرية المصرية؛ فقد أسهمت ثلاث محافظات حضرية هي: القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية بما يربو على ٤٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد المصري في عام ٢٠٢١/٢٠. ويلاحظ على نحو خاص أن محافظتي القاهرة والإسكندرية ذاتا الثقل الاقتصادي والسكاني والتوسع العمراني الضخم الذي تشهده كل منهما؛ يسهما معاً بأكثر من ٤٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد المصري. كما قامت الدراسة بإفراد تحليلات لكل من متوسط نصيب الفرد من الناتج في المحافظات المصرية، علاوة على تطور معدلات الاستثمار فيها.

كما ناقش الجزء الخاص بالاستدامة الاقتصادية مؤشر التخصص الوظيفي للمدن المصرية، حيث يعد التخصص الوظيفي أحد أهم المؤشرات الإنتاجية وتقسيم العمل فيما بين المدن والنطاقات الريفية، كما أنه يعكس مراحل النمو

الاقتصادي التي تمر بها المدن المصرية. وقد تبين من رصد التقرير السنوي للتخصص الوظيفي في عدة مدن ممثلة لأقاليم الجمهورية في ضوء بيانات تعداد عام ٢٠١٧ تخصص هذه المدن في أنشطة الخدمات بصفة أساسية، تليها أنشطة النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات؛ ثم أنشطة الصناعات التحويلية. ويأتي بعد ذلك أنشطة السياحة (خدمات الغذاء والإقامة). ومن ناحية أخرى تعكس معدلات التشغيل قدرة كبيرة للاقتصاد المصري على العمل والإنتاج؛ حيث تتجاوز معدلات التشغيل ثلث السكان (ما يربو على ٣٨٪ من إجمالي سكان الجمهورية عام ٢٠٢٠). وبصفة عامة تتقارب معدلات التشغيل في المحافظات الحضرية ومدن محافظات الوجه البحري والقبلي والحدود مع نظيرتها الريفية؛ مع ارتفاع محدود في معدلات التشغيل في الريف مقارنة بالحضر.

كما يتضمن التقرير الحضري السنوي عدة مؤشرات تعكس بيئة العمل في الاقتصاد المصري، مثل نسب المشتركين في التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي والعاملين بعقود قانونية أو المرتبطين بعمل دائم. وبصورة عامة يتبين من هذه المؤشرات تمتع بيئة العمل الحكومية والقطاع العام بقدر أكبر من الاستقرار القانوني والعمل الدائم والمزايا التأمينية والصحية مقارنة بيئية العمل في القطاع الخاص. كما يلاحظ أن ما يقرب من ثلثي العاملين بالقطاع الخاص ليس لهم تأمينات اجتماعية أو عقود قانونية؛ وما يقرب من ثلاثة أرباع العمالة به لا يتمتعون بتأمينات صحية. وقد شملت التحليلات الاقتصادية أيضاً بالتقرير تحليلاً عن ريادة الأعمال الذكية، دور التكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية الحضرية، ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير.

<u>وبالنسبة للاستدامة البيئية</u>، فقد شملت على دراسة مستفيضة عن البيئة الحضرية والأنشطة العمرانية المؤثرة على البيئة وهي: الاتصال بشبكات الصرف الصحي الآمنة وغير الآمنة في المدن وظهيرها الريفي (للسكان والمباني)، التغذية الآمنة لمصادر المياه في المدن وظهيرها الريفي (للسكان والمباني)، الاتصال بمصادر الإضاءة آمنه ومستمرة للسكان، الاستخدام الآمن لمصادر الغاز الطبيعي للبيئة السكنية (المباني السكنية)، وفى النهاية موضوع استهلاك الأراضي للتحضر.
وقد ركزت الاستدامة البيئية على المدن والتجمعات المصرية بتصنيفاتها المختلفة، علاوة على التركيز على تحديات البيئة الحضرية للمدن الصناعية، حيث تشمل المدن الصناعية تحديات بيئية عديدة نتيجة الأنشطة الصناعية بها، وتزيد تدني مستويات الاتصال بالبنية الأساسية من التحديات البيئية وخاصة إنها تعتبر تجمعات جاذبة للعمالة وبالتالي نمو سكاني مرتفع أيضا. ويشير التقرير إلى أن هناك العديد من المدن الصناعية في مصر تمثل ثقل سكاني واقتصادي على اختلاف مستوياتها، ومع تدني مستويات البنية الأساسية بها يضع سكانها من ناحية تحت خطر التلوث وبالتالي الأمراض. ومن ناحية أخرى تتراجع مؤشراتها الاقتصادية لعدم قدرتها على توفير بيئة استثمارية ملاءمة للتوسع العمراني المستدام. كما قام هذا الجزء من التقرير بعرض التحديات البيئية الحضرية للمدن ذات الأهمية التراثية والتاريخية، حيث تمثل المدن المصرية ذات الأهمية التراثية والتاريخية قيمة قومية وعالمية للنشاط السياحي والاقتصاد المحلي لمصر، ومع تدني مستويات البنية الأساسية بها، يضع سكانها تحت خطر التلوث ومواردها التراثية تحت خطر التدهور وفقد قيمتها. ومن ناحية أخرى تتراجع مؤشراتها الاقتصادية لعدم قدرتها على توفير بيئة استثمارية ملاءمة للتوسع العمراني المستدام.

وروعي أيضاً دراسة استهلاك الموارد والأرض للنظم الحضرية، إذ أن المدن المصرية تحتاج إلى التوسع في العمران لاستيعاب متطلبات سكانها واستيعاب احتياجات الوظائف الاقتصادية من أراضي وبينية تحتية، لذلك يوجد أهمية لتنظيم عمليات التوسع الحضري الذي يجعل من استخدام أو استهلاك الأرض أكثر كفاءة. ولتصبح الامتدادات الحضرية ذات بيئة حضرية صحية وكثافات مناسبة، لابد من مراجعة التوازن بين استيعاب الوظائف الحضرية الجديدة والنمو السكاني، وخصائص البيئة الصحية لتحقيق الاستدامة وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة. ولذلك هناك ضرورة لتوظيف مجموعة مؤشرات استهلاك الأرض كأداة لوضع معدلات مستقبلية في مخططات استعمالات الأراضي وتقييم تأثير النمو العمراني على الأراضي غير الحضرية على البيئة، والجدوى الاقتصادية الاجتماعية ما إذا تم ربطها بمؤشرات اقتصادية أخرى. وفى النهاية تعني الاستدامة البيئية بدراسة التلوث البيئي حيث تم تحليل أنواع الملوثات بتصنيفات المدن المختلفة. فمثلاً تعتبر التكتلات الحضرية والمدن الكبرى من

المناطق المعرضـــة بشـــدة لتلوث الهواء نتيجة كثافة حركة النقل، والضـــوضـــاء والمخلفات البلدية، المخلفات الإلكترونية والطبية. أما المدن الصـناعية فتلوث الهواء بها يكون عامة نتيجة الصـناعات والنقل، المخلفات الصـلبة الصناعية، الضوضاء، تلوث التربة والمياه وخاصة المدن الصناعية في النطاقات الزراعية.

وفي النهاية بالنسـبة للاسـتدامة المكانية، فيشـير مفهوم "العدالة المكانية" إلى توزيع الموارد العامة بين المناطق المختلفة مثل المحافظات والمدن والأحياء والشـــياخات والقرى وفقا للاحتياجات المتفاوتة لكل منطقة. وذلك في إطار الربط بين الجانب الاجتماعي والحيز المكاني في المجتمعات البشرية كعنصر جوهري لفهم النظام الاجتماعي وعلاقته بالسـياســات التخطيطية. ومن خلال تحليل الاســتدامة المكانية يتم عرض أهم المبادرات الحكومية التي تساهم في دعم وتعزيز الاستدامة الاجتماعية.

ومن أهم هذه المبادرات خطة التنمية المسـتدامة المسـتجيبة للنوع والتي تهدف إلى دمج مفهوم التخطيط المسـتجيب للنوع الاجتماعي في إعداد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة السنوية للدولة، وذلك من خلال التحديد الدقيق لاحتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة ورصـــد فجوات التنمية بين هذه الفئات، ثم توجيه الإنفاق العام لتلبية هذه الفجوات. أما مبادرة تطوير التجمعات الحضـرية ضـمن مشـروع حياة كريمة، والتي تسـتهدف مدن المراكز والشـياخات التابعة لها، ضـمن المرحلة الأولى من المشـروع القومي لتطوير الريف المصـري "حياة كريمة" حيث تهدف إلى تحقيق التكامل بين الجهود التنموية التي تقوم بها الدولة في الريف والحضـــر؛ بما يعزز الشـــعور بالرضـــا المجتمعي، والاتساق مع توجهات الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة بالمحافظات؛ بما يساهم في سد الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة. تعتبر هذه المبادرة كواحدة ضـــمن عدد من مبادرات وبرامج التنمية المكانية التي تركز عليها الخطة الاستثمارية للعام المالي القادم ٢٠٢٣/٢٢، حيث تضم نحو ٧٥ تجمعًا حضريًا في نطاق محافظات المرحلة الأولى من "حياة كريمة"، وعددها ٢٠ محافظة هي (الأقصـر، أسـوان، سـوهاج، أسـيوط، قنا، بني سـويف، الوادي الجديد، المنيا، الفيوم، الغربية، المنوفية، دمياط، الشرقية، القليوبية، الإسكندرية، البحيرة، الجيزة، الإسماعيلية، كفر الشيخ، الدقهلية)، ويستفيد منها نحو ٤ مليون مواطن.

من ناحية أخرى فإن إدارة النمو العمراني تشـمل مجموعة من الأنشـطة مثل تحديث المخطط الاسـتراتيجي القومي للتنمية العمرانية، ومشـــروع التنمية المكانية المتوازنة الذي يســـتهدف إعداد خريطة قومية ديناميكية ومتغيرة تلبى متطلبات الإنســـان وطلبات جهات الولاية لمســـاحات أراضـــي مخصـــصـــة لاســـتخدامات وأنشـــطة داخل أو خارج الخريطة. وتشـمل مبادرات التطوير والارتقاء الحضـري التعامل مع العشـوائيات، حيث بذلت الدولة جهوداً كبيرة في ملف القضـاء على العشـوائيات، حيث تم القضـاء على المناطق غير الآمنة بالكامل وتوفير وحدات سـكنية بديلة في مناطق مخططة عمرانية لســكان المناطق العشـــوائية التي تم إزالتها، وســـاعدت تلك المشـــروعات في تفريغ المناطق العشـــوائية وخلق مســـاحات يمكن اســـتغلالها وتحويلها لمناطق خدمية توفر الرعاية والخدمات لســـكان المناطق المحيطة بها.

٤. المهام والتوجهات المستقبلية

يقوم هذا الفصل باستخلاص النتائج من التحليلات والمؤشرات السابقة ووضع إطار مستقبلي للعمل على إصدار التقارير السنوية القادمة. ويشمل الفصل مناقشة استراتيجيات التنفيذ والمتابعة، حيث يتم استعراض المهام وخطة العمل والبرنامج الزمني السنوي لإنجاز هذه المهام. كما يناقش هذا الفصل أهمية التكامل مع الأجندات والمبادرات والخطط الدولية الأخرى والتي قامت جمهورية مصر العربية بتوقيعها والالتزام بتحقيقها على المستوى القومي. وتأتى هذه الأهمية من كون القضايا الحضرية هي قضايا متقاطعة مع مجالات كثيرة مثل التغيرات المناخية والمرونة والحد من مخاطر الكوارث، علاوة بالطبع على قضايا التنمية المستدامة ومجموعة من القضايا الاجتماعية المتعلقة بالصحة وتحقيق المساواة. ومن أهم الاتفاقيات – على سبيل المثال لا الحصر – التي يجب مراعاتها في عملية تقييم ومتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية: أهداف التنمية المستدامة، اتفاقية باريس للتغيرات المناخية، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠).

ويخلص التقرير إلى مجموعة من الدروس المستفادة والتحديات المطلوب التعامل معها في التقارير القادمة ومن أهمها مراعاة توقيتات الجهات الحكومية لإعداد ونشر التقارير القطاعية الخاصة بها. ومن الأهمية بمكان أيضاً وضع إطار للتعاون مع الجهات التي تنتج البيانات ذات الصلة بالعمران المصري مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة التنمية المحلية، وغيرها من الجهات التي من المطلوب التأكيد على أهمية مشاركتها في جميع مراحل إعداد التقارير والمؤشرات.

وبالنسبة لأهم التوصيات المتعلقة بأبعاد الاستدامة التي قام التقرير بطرحها، فيمكن إيجازها في التالي:

أولا: بالنسبة للاستدامة الاجتماعية

- أهمية تحليل لمواطن الهشاشة في البنيان العمراني المصري ومحاولة معالجته بصورة متوازنة، ومع ترتيب أولويات التدخل وفقاً للاحتياج الفعلي للمجتمعات المحلية.
- أهمية إنتاج خريطة للفقر على المستوى القومي، توضح أهم المناطق وأهم الفئات الأقل دخلاً، بحيث تساهم في توجيه صحيح لموارد الدولة والمبادرات الأهلية بهدف معالجة الاختلالات السابق ذكرها.
- بالنسبة للعمران المصري فتشكل المناطق المفتوحة أحد المكونات الهامة الرئيسية في المدن والتي من شأنها زيادة جودة الحياة والصحة العامة. وعليه فيوصي بأهمية زيادة المناطق المفتوحة العامة في المدن مع سهولة الوصول إليها.
- وبالرغم من أن منظومة التمويل العقاري تستهدف تنشيط سوق الإسكان وبخاصة للفئات الأكثر احتياجاً، إلا أن هذه المنظومة تحتاج إلى إعادة تقييم وزيادة أعداد المستفيدين منها.
- الحاجة إلى التوسع في برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي لسكان المناطق غير الرسمية والمتدهورة وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن.
- العمل على وضع آليات لتحفيز إدخال المساكن الشاغرة والمغلقة في سوق الإسكان لتحقيق التوازن في البيئة المبنية.
- حصر وتقييم أراضي الدولة الصالحة لإقامة مشروعات الإسكان عليها، مع دمج المشروعات الاقتصادية التي توفر فرص عمل لهذه الفئات بالقرب من سكنها، وبالتالي الحد من التحرك الداخلي بين مناطق المدينة المختلفة وبين المدينة الأم والمدن المحيطة.
- تحتاج الدولة إلى زيادة استثماراتها في مجال تنفيذ مشروعات النقل العام على مستوى العمران القائم – أسوة بما تقوم به حالياً من مجهودات ضخمة لربط مشروعات النقل العام بالمشروعات القومية الكبرى.

ثانياً: بالنسبة للاستدامة الاقتصادية

- أهمية حفز الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية (لاسيما الصناعية) للارتفاع بمعدل الاستثمار للناتج، وقد يكون من الأهمية في هذا الشأن تبنى منظومة ضريبية حافزة للاستثمارات الجديدة والتوسعات في المشروعات القائمة، مع توفير الائتمان ودعم أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية.
- كما يوصي بتوفير الطاقة ودعم أسعارها للأنشطة والقطاعات الصناعية، مع تنمية قاعدة الأنشطة الاقتصادية في المدن والتجمعات العمرانية الجديدة.
- استكمال جهود الحكومة في مجال ريادة الأعمال من خلال الانتشار الجغرافي لمراكز ريادة الأعمال للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على مستوى المدن في محافظات الجمهورية.
- تفعيل مبادرة الحكومة لتمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وفقاً لوثيقة ملكية الدولة الصادرة عن مركز معلومات مجلس الوزراء، وتنفيذ الإجراءات/المبادئ التي حددتها الحكومة.

- **ويعتبر هيكل الصناعات التكنولوجية عالية القيمة التي تستهدف مصر توطينها، من أهم الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، ولذلك من الأهمية بمكان حفز جهود الصناعات المصرية لتبنى هذا التوجه من خلال:**
  - عقد تحالفات عالمية لتتمكن مصر من الاستفادة من المكاسب الاقتصادية الهائلة التي يتيحها تبني تقنيات الثورة الصناعية ومنها تقنيات الذكاء الاصطناعي.
  - تركيز برنامج زيادة كفاءة الأصول المملوكة للدولة على عقد شراكات عالمية لتنفيذ مشروعات مشتركة للاستثمار في عدد من القطاعات التي تستهدف زيادة إنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري، والإدارة الذكية للموارد الاقتصادية، وبناء القدرات، والتطوير التقني والرقمنة.
  - تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لدعم التحول نحو الثورة الصناعية الرابعة.
  - تبني منظومة من الحوافز الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعات الثورة الصناعية الرابعة.

ثالثاً: بالنسبة للاستدامة البيئية

- وضع مخططات متكاملة للتكتلات الحضرية تضم الكتلة الرئيسية لعاصمه التكتل والتجمعات الحضرية والريفية في ظهيرها للتحكم في تأثير الديناميكيات على الاستدامة البيئية.
- ربط أولويات الإمداد بشبكات البنية الأساسية مع أولويات الخطط والمشروعات العمرانية وخاصة مناطق التطوير وإعادة التخطيط.
- وضع استراتيجية لربط منظومة إدارة المخلفات بأنواعها بالمناطق الحضرية وظهيرها.
- العمل على تقليل الفوارق بين عواصم المحافظات من حيث الإمداد بشبكات البنية الأساسية الآمنة والمستدامة وذلك بتكثيف الخطط والمشروعات بهم.
- تكثيف مشروعات الإمداد بالغاز للمباني والأسر في التجمعات الحضرية وريفها.
- الأخذ في مناهج التخطيط الحضري بسياسة نطاقات حماية (buffer zone) لتقليل تأثيرات البيئة المحيطة على المناطق التراثية والأثرية. تضم هذه النطاقات اشتراطات للمباني والأنشطة وكثافة السكان لتقليل تأثيرات النشاط العمران.
- استخدام أدوات التقييم البيئي الاستراتيجي والأثر للمشروعات على البيئة في إعداد المخططات المختلفة وأيضا استخدام أدوات تقييم التأثيرات المختلفة على الاستدامة البيئية في جميع مراحل إعداد المشروعات.

٢. الرؤية والآليات المصرية لعملية متابعة التنفيذ

١,٢. المنهجية والأدوات

قام التقرير الوطني لمتابعة التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة (٢٠٢١) بوضع إطار واضح للآليات والأدوات والأطر/المنهجيات التي تقوم جمهورية مصر العربية بتطويرها على المستويين القومي والمحلى، بالمشاركة مع الأطراف ذات الصلة، لمتابعة وتقييم تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.

تشمل المنهجية التي تتبناها الحكومة المصرية في هذا الشأن خطة متابعة ومؤشرات قياس، بعضها تم تضمينه فعلياً في عملية متابعة تنفيذ أهداف التنمية الحضرية المستدامة، والبعض الآخر تم استحداثه سواء لمتابعة أداء الحكومة أو لمتابعة أداء تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة[١]. وعموماً فإن إطار القياس والمتابعة المتبع حالياً من قبل الحكومة المصرية يعتمد على الكيانات الأساسية التالية التي تم إصدار قرارات وزارية بإنشائها كالتالي:

- **مجموعة العمل الدائمة المشكلة بقرار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية** رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠٢١، والتي تختص بتقييم التقدم المحرز والإنجازات التي حققتها الحكومة المصرية سنوياً في ضوء الأجندة الحضرية الجديدة ووفقاً لمجالات وأهداف التنمية المستدامة تمهيداً لإعداد التقرير الوطني بصفة دورية كل أربع سنوات من خلال إطار حكومي يعمل على مشاركة كافة شركاء التنمية.
- **القرار رقم ٩ لسنة ٢٠٢١ بتشكيل أمانة فنية مشتركة لمجموعة العمل الدائمة** تتولى التواصل والتنسيق مع الجهات المعنية وشركاء التنمية للمشاركة ببياناتها في التقارير الدورية السنوية، والإعداد لاجتماعات مجموعة العمل الدائمة ومتابعة تنفيذ قراراتها، ومناقشة ومتابعة كافة التطورات المتعلقة بعملية إعداد التقرير. علاوة على متابعة الإنجازات في مجالات التقرير في الفترة من تاريخ اعتماد الأجندة الحضرية الجديدة عام ٢٠١٦ وبصفة دورية ودراسة وبحث أي موضوع في مجال أعمال مجموعة العمل وكل ما يتم تكليفها به.

وتعمل كل من مجموعة العمل الدائمة وأمانتها الفنية على المتابعة طويلة المدى للتنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة حتى عام ٢٠٣٦ (أي لمدة ٢٠ عاماً بدءاً من عام ٢٠١٦)، من خلال إطار حكومي يعمل على مشاركة كافة شركاء التنمية من مجتمع مدني وقطاع خاص إلى الجهات الدولية المعنية ومنظومة الأمم المتحدة – شاملة بالطبع كل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[١] إطار المتابعة للأجندة الحضرية الجديدة والمؤشرات المرتبطة بها (مسودة بتاريخ سبتمبر ٢٠٢٠)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٢,٢. إطار العمل لمتابعة التنفيذ

المهام الرئيسية

وفقاً للمهام المسندة لمجموعة العمل الدائمة وأمانتها الفنية، والمستهدفات الرئيسية لتقييم التقدم المحرز والإنجازات التي حققتها الحكومة المصرية سنوياً في ضوء الأجندة الحضرية الجديدة، ووفقاً لمجالات وأهداف التنمية المستدامة، تعمل الأمانة الفنية من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

ثلاثة محاور رئيسية للعمل

شكل ١. المحاور الرئيسية للعمل بالأمانة الفنية

التواصل والتنسيق (Communication and outreach)

- تشمل هذه المهمة عملية التنسيق والتواصل مع الجهات المعنية ذات الصلة في عملية تجميع البيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومؤشرات الحوكمة، علاوة على البيانات المطلوبة لإعداد المؤشرات العمرانية على مستوياتها المختلفة (قومي – إقليمي – مدن وقرى).
- كما تعنى هذه المهمة بضمان التواصل مع شركاء التنمية وبخاصة المجتمع المدني وإشراكهم بصورة دورية في إعداد المخرجات المطلوبة، وبخاصة تلك المخرجات التي تعنى بمتابعة أوضاع المجتمعات المحلية والبيئة العمرانية والطبيعية.
- تشمل كذلك هذه المهمة إعداد المواد الدعائية والتوجيهية – سواء المطبوعة منها أو على وسائل التواصل الاجتماعي – لتعريف المجتمع وشركاء التنمية بالتقدم المحرز في مجال العمران وجهود الدولة في هذا الإطار. وقد يشمل أيضا الإعداد لورش عمل نوعية لتسهيل عملية التواصل وتبادل المعلومات.

متابعة الإنجازات وإعداد المؤشرات (Follow-up and Indicators)

- تعنى هذه المهمة بإعداد وتجميع وإصدار المؤشرات اللازمة لمتابعة حالة العمران في المدن المصرية وانعكاس ذلك على التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة الحضرية المصرية.

- تشمل المهمة إعداد قائمة المؤشرات المطلوب متابعتها وإصدارها – سواء التي ترصد بصورة مباشرة التقدم المحرز في التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة٢ ، أو تلك التي تعنى بالخصوصية المصرية من حيث تقييم التغير في حالة العمران (على مستوى المدن – الأقاليم – المستوى القومي)٣.
- تعتبر هذه المهمة محورية لأعمال اللجنة الفنية حيث تعنى بتنفيذ آلية مستمرة طويلة المدى لتجميع البيانات والمؤشرات وإعدادها تمهيدًا لإعداد التقارير الدورية والنشرات والتقرير الوطني (كل ٤ سنوات).
- كما تعمل المهمة على فتح مجالات حوار بين المختصين والخبراء لإضافة أو تعديل أو حذف مؤشرات قياس أداء مختلفة وفقاً للحاجة. مع بحث إمكانية إطلاق منصة رقمية dashboard لعرض المؤشرات وتسهيل متابعتها مستقبلاً.
- كما تشمل هذه المهمة إعداد نموذج موحد لبطاقة تعريفية يتم إرسالها للجهات المشاركة في إعداد التقرير لإمداد الأمانة الفنية بالبيانات وأفضل البرامج والممارسات المطلوبة لإعداد التقرير، وذلك بصفة دورية.
- عقد لقاءات متعددة مع الجهات ذات الصلة بصفة دورية لاستيفاء نماذج مبسطة وتعريفية بالبيانات والمؤشرات الحضرية المستهدفة، وتحديد البيانات غير المتوفرة.
- التقييم الأولي لجودة المعلومات المستنبطة من الجهات والإنجازات والتجارب المجمعة والمتعلقة بكل مؤشر من مؤشرات الأجندة الحضرية الجديدة.
- توزيع المسؤوليات بين الأطراف المعنية بالمتابعة، من حيث عملية تجميع البيانات وحساب وتحليل نتائج المؤشرات في القطاعات والمجالات المختلفة المرتبطة بالأجندة الحضرية الجديدة.

إعداد التقارير والإصدارات الدورية (Periodical reports and publications)

- تعتبر هذه المهمة هي خلاصة عمل الأمانة الفنية ومجموعة العمل الفنية – حيث يتم من خلالها رصد أعمال مجموعة العمل ومجهودات إعداد المؤشرات وخطة التشارك والتواصل المجتمعي والحكومي والتقدم المحرز في تجميع المؤشرات وتحليلها وتوضيح الإنجازات ومواطن الخلل في بنيان العمران المصري وفقاً لموجهات الأجندة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة.
- تعنى المهمة بصورة رئيسية بإجراء التحليلات العمرانية (علاوة على التحليلات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة) بناًء على نتائج المؤشرات التي يتم إعدادها في المهمة السابقة، ويتم مناقشتها وعرضها في تقرير دوري (سنوي) يعكس التطور في حالة العمران المصري، ويسجل أهم الممارسات والتجارب المستفادة في هذه المجالات. ويساهم هذا التقرير في التمهيد وتوفير التحليلات والبيانات اللازمة لإعداد التقرير الوطني (كل ٤ سنوات) لرصد وتقييم التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة، وكذلك إبراز الخصوصية المصرية (وبخاصة على مستوى المدن) من خلال إضافة المؤشرات اللازمة لذلك علاوة على رصد أهم التجارب العمرانية والقضايا المرتبطة بالنسيج العمراني المصري.
- ويمكن أن تتضمن هذه المهمة أيضاً على إصدار نشرات دورية وإصدارات موضوعية لمناقشة قضايا بعينها في حال الاحتياج لذلك.

---

٢ Report on NUA Monitoring Framework and related indicators

٣ مجهودات وزارة الإسكان والهيئة العامة للتخطيط العمراني في إصدار مؤشرات مختلفة لرصد حالة العمران المصرية من خلال المرصد الحضري أو السياسة الحضرية القومية لمصر وخلافه.

ثلاثة محاور رئيسية للعمل

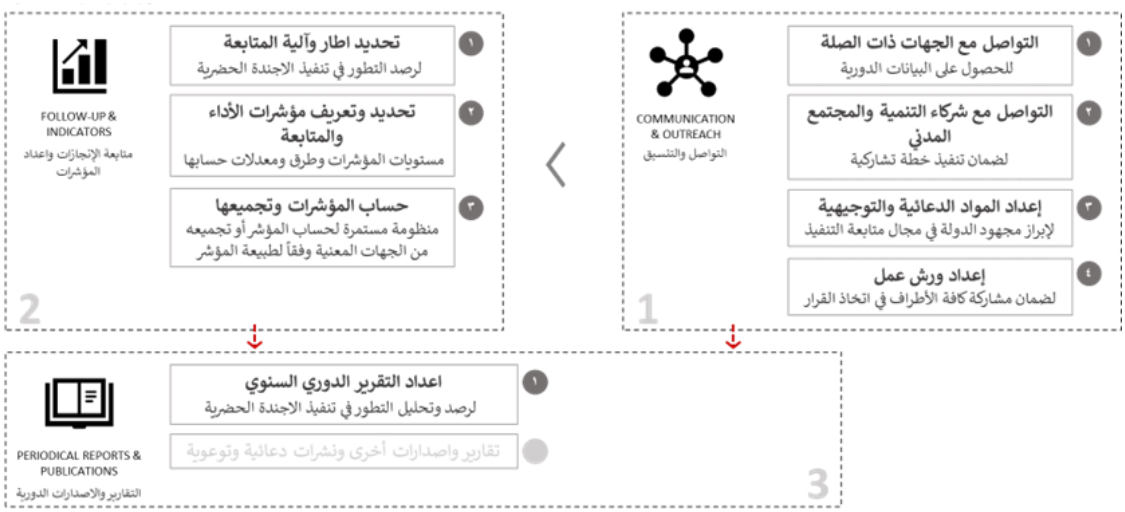

شكل ٢. منظومة عمل الأمانة الفنية لمجموعة العمل الدائمة

مراحل العمل

قامت الأمانة الفنية بوضع برنامج زمني سنوي يتم من خلاله إنجاز المهام الثلاث السابق ذكرها بحيث يتوافق هذا البرنامج مع مراحل تجميع بيانات المؤشرات من الجهات المعنية المختلفة وبما يتيح الوقت الكافي لإجراء التحليلات العمرانية والإحصائية المختلفة. وقد روعي في هذا البرنامج أهمية إتاحة الفرصة لمناقشة ومشاركة كافة الجهات ذات الصلة. ويوضح الشكل التالي مراحل عمل إتمام مهام التنسيق ومتابعة إعداد المؤشرات والتقارير.

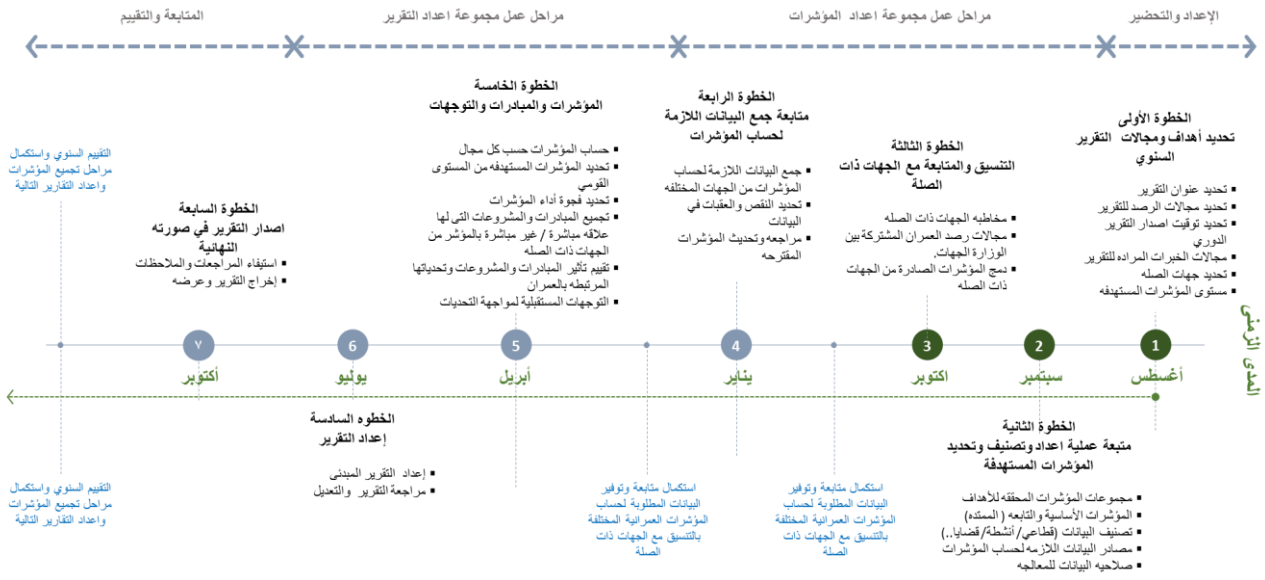

شكل ٣. البرنامج الزمنى السنوي لمهام التنسيق وإعداد المؤشرات الحضرية وإخراج التقارير السنوية

ويلاحظ من البرنامج الزمنى التالي:

- أهمية مراعاة توقيتات الجهات الحكومية لإعداد ونشر التقارير القطاعية الخاصة بها والتي تشمل مجموعة من المؤشرات الخاصة بكل قطاع علاوة على أهم الإنجازات والمشروعات ذات الأولوية.

- أهمية وجود تقييم سنوي بعد إنتاج التقرير من خلال ورش عمل يدعى إليها الجهات المعنية المختلفة لعرض التقرير السنوي، وتحديد الأولويات المطلوبة للعام التالي، وتحديد طبيعة المهام الجديدة (وخاصة تلك التي تعنى بعملية الاتصال والتواصل ونشر المعلومات والدعاية التوعوية المطلوبة للجهود المصرية في مجال تنفيذ الأجندة الحضرية.

٣,٢.مؤشرات المتابعة والتقييم

١,٣,٢.مستويات رصد المؤشرات

تشمل الأجندة الحضرية الجديدة مجموعة كبيرة من الأهداف والأبعاد والمؤشرات على مستويات عدة، قومية وإقليمية ومحلية. وبطبيعة الحال فإن رصد العمران المصري ومتابعة أداؤه يتطلب تصنيف هذه المؤشرات وفقاً لمستوى الرصد المطلوب لها. تعني الأمانة الفنية بمحاولة رصد العديد من المؤشرات على مستوى المدن والتجمعات العمرانية (المستوى المحلى) بهدف الوصول إلى نتائج داعمة للتنمية وتوجيه الاستثمارات والخدمات للمناطق الأكثر احتياجاً. وعموماً فإن عملية رصد المؤشرات تتم بالصورة التالية:

الرصد على المستوى القومي

- مؤشرات عامة على المستوى القومي (مع التركيز على الحضر والعمران)
- مقارنة إقليمية (دول الجوار - دول الجنوب – دول بحر متوسطية)
- مقارنات دولية
- تتبع الأداء القومي مقارنة برؤية مصر ٢٠٣٠ وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية

الرصد على المستوى الإقليمي (مؤشرات المناطق الحضرية بالأقاليم والمحافظات)

- مقارنة بين أداء الأقاليم (دلتا – ساحلي – حضري – شمال وجنوب الصعيد – الحدودية)
- تحديد الفجوات الحضرية بين الأقاليم
- تحديد متطلبات التوزيع المكاني العادل للخدمات وفرص العمل
- وتشمل المؤشرات التي تستهدف مقارنات بين المدن على مستوى المحافظات والمؤشرات التي يصعب تقسيمها أو حسابها على مستوى المدن نظرا لطبيعة حسابها أو مصادر وجهات رصدها.
- مؤشرات الرصد الرئيسية طبقًا لمؤشرات قياس الأداء وهي مجموعة المؤشرات الدالة على حالة عامة لهدف ما مثل (فقر الدخل أو الأمية أو التحضـــر) وهذه الأهداف موحدة من خلال الجهات العالمية أو القومية وسيتم انتقائها من قائمة المؤشرات الخاصة بـــالأجندة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة أو المؤشرات القومية حسب علاقتها بالتنمية العمرانية.

الرصد على المستوى المحلى (مدن وتجمعات عمرانية)

- يتم تصنيف المدن المصرية إلى مجموعات مختلفة من الحالات حسب الحجم السكاني، البعد الجغرافي (ساحلية، صحراوية)، مدن لها أهمية في البعد التراثي الثقافي ومدن الإبداع الثقافي أو الحضاري أو الموارد الأثرية، التكتلات الحضرية والعواصم، المدن الجديدة، مدن ذات أهمية اقتصادية (صناعية أو سياحية)، مدن نطاقات مخاطر بيئية، وكذلك المدن ذات معدلات الفقر الاقتصادي.
- مؤشرات على مستوى مناطق نوعية: وهي مؤشرات لمناطق محددة داخل المدن أو مناطق عمرانية تم تصنيفها ضمن مشكلات محددة مثل (المناطق العشوائية، غير المخططة، ومناطق معرضة للتلوث جراء توطن صناعة بها،...)
- ترتبط مؤشرات هذه المناطق بسياسات التدخل الخاصة أو مبادرات قومية وقد تشمل هذه المناطق نطاقات ريفية مثل مبادرة حياة كريمة.

٢,٣,٢. تحديد مصفوفات الأهداف والأبعاد

قامت الأمانة الفنية بالتعاون مع فريق من الخبراء المتخصصين بتحليل الأهداف والأبعاد المختلفة المرتبطة بتحقيق الأجندة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة وربطها بالحالة المصرية. كما تم إجراء تحليل دقيق للمؤشرات المتاحة حالياً والمطلوبة مستقبلاً ومصادرها المحتملة، علاوة على ربطها بالأبعاد الرئيسية والفرعية للأهداف. **وبصورة عامة تم الاتفاق على ما يلي:**

- الاستفادة من المؤشرات التي تم طرحها بالأجندة الحضرية الجديدة ويتخطى عددها السبعون مؤشراً، علماً بأن بعض هذه المؤشرات يصعب الحصول على بيانات بشأنها وبخاصة على مستوى المدن أو المستويات المحلية.
- كما تم إضافة مجموعة من المؤشرات الإضافية والتي من شأنها أن تعكس الحالة المصرية بصورة أدق وبخاصة على مستوى العمران المحلى. وقد تم صياغة هذه المؤشرات من خلال الخبرات المكتسبة من مشروعات إعداد المخططات الاستراتيجية للمدن ومؤشرات المرصد الحضري، علاوة على المؤشرات المستنبطة من مشروع السياسة الوطنية الحضرية– وهي المشروعات التي تم إعدادها بواسطة الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
- **تم الاتفاق على أن تمثل الأبعاد الأربعة التالية أساس مصفوفات ربط المؤشرات بالأهداف التنموية لكل من الأجندة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، وهي:**

١. البعد الرئيسي الأول: الاستدامة الاجتماعية

ويشمل هذا البعد كيفية دعم الفئات المستضعفة وتمكين المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية في العمران المصري. كما يشمل كذلك التخطيط والتصميم الحضري المناسب لذوي الإعاقة وكبار السن. ويحتوي على مؤشرات تعني بالفقر والعدالة الاجتماعية والإسكان المناسب وشبكات البنية التحتية والطرق وخلافه من المؤشرات التي من شأنها رصد الأوضاع الاجتماعية في الحضر.

٢. البعد الرئيسي الثاني: الاستدامة الاقتصادية

ويهتم هذا البعد بعملية توفير فرص العمل المناسبة لجميع الفئات بالمناطق العمرانية وتحقيق التنافسية الحضرية والإنتاجية في الاقتصاد المحلي الحضري.

٣. البعد الرئيسي الثالث: الاستدامة البيئية

ويشمل هذا البعد الهام المؤشرات والمبادرات المعنية بتحقيق التنوع البيئي والحفاظ على الموارد والعمل على زيادة مرونة المدن واستعدادها للمخاطر وبخاصة المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية.

٤. البعد الرئيسي الرابع: الاستدامة المكانية

أما البعد الرابع فهو بعد الاستدامة المكانية وهو يعنى بنواحي النمو والامتداد العمراني السليم وتحقيق التعدد في الأنوية داخل المدن والنمو الذكي المرتبط بدمج التكنولوجيات الحديثة في عملية التخطيط العمراني.

- وبناء على ذلك تم تجميع المؤشـــرات بناء على هذه الأبعاد الأربعة مع تجميعها تحت أبعاد فرعية تعبر بصورة أكثر تفصيلاً عن المجالات المطلوب قياسها ورصدها وتتبع التطور في حالتها.
- كما تم تفصـيل كل بعد من الأبعاد الفرعية إلى مجموعة من الأسـس المطلوب تحقيقها من خلال مبادرات وخطط تدخل تم تفصيلها كما هو موضح بملحق المؤشرات.
- أما بالنسبة للمؤشرات فقد تم تحليلها لمعرفة مصادرها الممكنة وكذلك لمعرفة كيفية حسابها ورصدها.

٣,٣,٢. البطاقات الوصفية للمؤشرات

ومن ضمن الأدوات التي تم تبنيها لاستكمال عملية الرصد الدورية للمؤشرات هي البطاقات الوصفية والتي تم صياغتها لتشتمل على أهم المعلومات والبيانات التي تساعد في فهم المؤشر وكيفية حسابه ودورة الرصد له، علاوة على مصادره ومستواه التخطيطي، بجانب العديد من البيانات الأخرى.

ويقترح أن يتم مستقبلاً صياغة البطاقة الوصفية بصورة رقمية بحيث يسهل فهرستها ومتابعة نتائجها من خلال لوحات رقمية (dashboards) تساهم في عملية الرصد والتقييم. وفيما يلي نموذج لشكل الكارت الوصفي والبيانات المتاحة عليه.

بطاقة توصيف مؤشرات القياس | مؤشرات لمتابعة الالتزامات المفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة

كود المؤشر	١٥.	البعد/المجال (الرئيسي)		البعد/المجال (الثانوي)		مصدر المؤشر	NUA
اسم المؤشر	معدل استهلاك الأرض لكل ١٠٠٠ من السكان في المدن						
	رسم حدود الكتلة العمرانية مع استبعاد القرى الملاصقة وفصل الحدود الإدارية للمدن تبعا للبيانات الواردة من الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، حساب نمو الكتلة يتم باستخدام صور الاقمار الصناعية بفارق زمني ١٠ سنين من ٢٠٠٦ أو ٢٠٠٧ حسب توافر الصور للمنطقة حتى ٢٠١٦ أو ٢٠١٧						
عناصر المؤشر	- معدل التغير في مساحة الكتلة العمرانية - نصيب السكان من الأرض (م٢/لكل شخص)						
طريقة الحساب (المعادلة)	$\text{Population Growth rate i.e. } PGR = \frac{LN(Pop_{t+n}/Pop_t)}{(y)}$ $LCRPGR = \left(\frac{\text{Land Consumption rate}}{\text{Population growth rate}}\right)$ $LCRPGR = \left(\frac{LN(\frac{Urb_{t+n}}{Urb_t})}{y}\right) \Big/ \left(\frac{LN(\frac{Pop_{t+n}}{Pop_t})}{y}\right)$ $\text{Built} - \text{up area per capita (m2/person)} = \left(\frac{UrBU_t}{Pop_t}\right)$ $\text{Total change in built up area (\%)} = \frac{(UrBU_{t+n} - UrBU_t)}{UrBU_t}$						
دورة الرصد	سنويا	مستوى رصد المؤشر	المدن	نوع مصدر البيان	صور الأقمار الصناعية المعتمدة	جهة إصدار البيان	شركة ESRI - Google
ارتباط المؤشر بالأهداف القومية	تناسب معدلات الزيادة السكانية مع عملية التنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان في مصر. تعظيم المردود الإقتصادي للمدينة وتفعيل التكامل بين خطط التنمية المخططة وتنمية الأراضي الحالية. تعزيز النمو الحضري وتعظيم الفائدة من الأراضي.						
إعداد				تاريخ إصدار البطاقة			

شكل ٤. نموذج البطاقة الوصفية لمؤشرات قياس الأجندة الحضرية الجديدة

٤,٢. مراحل العمل بالأمانة الفنية لإعداد التقرير الدوري السنوي

تم البدء في عمل الأمانة الفنية وفقاً للمهام المطلوبة منها في يوليو ٢٠٢١، ويأتي ذلك بعد الانتهاء من إصدار التقرير الوطني لمتابعة التنفيذ الفعال للأجندة الحضـــرية الجديدة (٢٠٢١). وبناء على توصـــيات التقرير الوطني، والتي من أهمها وجود آليات متابعة مستمرة لتنفيذ الأجندة الحضـرية المصـرية وإصـدار التقارير الدورية بهذا الخصوص.

وبناء على ذلك تم الاستعانة بمجموعة من الخبراء في مجالات العمران والاقتصاد مع إمكانية دعم فريق الخبراء بالتخصـصـات المطلوبة وفقاً للاحتياج المسـتقبلي لها. وقد اسـتهلت أعمال اللجنة بوضـع الإطار المنهجي لعمل اللجنة من خلال ثلاث محاور رئيسية:

- التواصل والتنسيق (Communication and outreach)
- متابعة الإنجازات وإعداد المؤشرات (Follow-up and Indicators)
- إعداد التقارير والإصدارات الدورية (Periodical reports and publications)

كذلك فقد تم التأكيد في الاجتماعات الأولية للأمانة الفنية على التالي:

- أهمية تضمين مؤشرات الأجندة الحضرية ضمن التقارير الدورية الصادرة من وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية حتى يمكن الاستفادة منها في تغطية فجوة المعلومات اللازمة لحساب المؤشرات وأيضا الفجوة الزمنية لمتابعة المؤشرات، ومن هذه التقارير (تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، تقارير الرصـد الحضـري للمحافظات، وتقارير إعداد المخططات الإسـتراتيجية وتحديثاتها للمدن والمحافظات، ....)
- إسقاط المعلومات المجمعة ذات العلاقة بمؤشرات الأجندة الحضرية الجديدة على مستوى المدن حسب أهميتها وأحجامها السكانية لبعض المؤشرات، وحساب قيم كمية للمؤشرات وفقاً للبيانات الرسمية للدولة
- إصـدار تقارير دورية سـنوية تتضـمن مجالات وأهداف التنمية المسـتدامة المرتبطة بالأجندة الحضـرية الجديدة وبخاصـة الهدف الحادي عشـر" مدن ومجتمعات عمرانية مستدامة (SDG ١١)"والمؤشـرات ذات الصلة بالتنمية الحضرية وقضاياها المختلفة، ووفقاً لهيكل الأجندة الحضرية الجديدة وموضوعاتها من قبل وزارة الإسـكان كأسـاس يعتمد عليه في عملية المتابعة والتنسـيق للمسـاهمة بصـورة فعالة في إصدار التقرير الوطني كل أربع سنوات.
- يتم التنسـيق مركزياً بين الجهات المختلفة المشـاركة في المتابعة وتجميع وتحليل المؤشـرات ومراجعتها من خلال الأمانة الفنية لمجموعة العمل الدائمة، وذلك بصـورة تتسـم بالشـفافية وآليات تضـمن المتابعة المستمرة والتقويم للأداء والتنفيذ.
- تم الاتفاق على أهم معالم منهجية العمل والمخرجات الرئيسـية المتوقعة والبرنامج الزمنى للتنفيذ، علاوة على شكل التقرير السنوي وعنوانه وأهم محتوياته الرئيسية.

شكل ٥. إحدى اجتماعات الجهات المعنية المختلفة للمشاركة في إعداد المؤشرات الخاصة بها على المستوى العمراني

كما تم في هذه الفترة مناقشة المؤشرات والأبعاد الرئيسية لها بحيث تشمل التالي:

- الحوكمة (Governance).
- النمو العمراني الذكي. (Smart Growth).
- الإنتاجية الحضرية (Productivity).
- القابلية للعيش (Livability).
- العدالة (Equity).
- الاندماج الاجتماعي (social inclusion)
- الفقر (Poverty).
- المرونة (Resilience)

شكل ٦. إحدى اجتماعات الأمانة الفنية المشتركة لمجموعة العمل الدائمة

كذلك فقد تم إعداد الإطار التشـــاركي لإعداد التقرير عن طريق دعوة الجهات المعنية المختلفة وذات الصـــلة للمشـــاركة في إعداد المؤشـــرات الخاصـــة بها على المســـتوى العمراني – علاوة على اســـتطلاع مرئياتهم على التقرير وآليات تجميع المؤشرات. وتم تقسيم المؤشرات وتصنيفها كذلك طبقاً للوزارات والجهات المسئولة عن استيفاءها كالتالي:

- وزارة الإسكان والجهات التابعة لها (الهيئة العامة للتخطيط العمراني – قطاع الإسكان والمرافق – هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة – صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري).
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
- وزارة التنمية المحلية
- وزارة البيئة
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة الثقافة (الجهاز القومي للتنسيق الحضاري)
- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة السياحة
- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
- وزارة النقل
- وزارة البترول
- وزارة المالية
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة الصحة والسكان
- وزارة الداخلية
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- الهيئة العامة للاستثمار
- المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة
- مصلحة الضرائب العقارية

قامت الأمانة الفنية بالاجتماع مع العديد من ممثلي الوزارات والجهات المعنية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – وزارة التنمية المحلية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء - وزارة البيئة – وزارة الاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات – وزارة المالية) حيث تم مناقشـــة الخطوات الســـابقة والتحديات الخاصـــة بإعداد التقرير الوطني ٢٠٢١. كما تم شـــرح البيانات المطلوبة وأســـلوب حســـاب كل مؤشـــر وفقاً للجهة المعنية وبخاصـــة على مســـتوى المدن والمحافظات. كما قامت مجموعة العمل بإرســـال بطاقة تعريف المؤشـــرات ونموذج بطاقة التعريف الخاصـــة بالمشروعات، أو المبادرات أو البرامج أو الإجراءات التنفيذية أو التعديلات في القوانين والتشريعات التي تمت خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١. وبناء على هذه الاجتماعات التحضـــيرية والتعريفية مع الجهات المعنية، وردت العديد من البيانات من تلك الجهات والتي تم دراســـتها وتحليلها عن طريق مجموعة العمل. كما قامت مجموعة العمل بإعداد هيكل للتقرير الســـنوي موضـــحاً به محتوياته وفصـــوله المختلفة. وقد تم العمل على تحليل بيانات المؤشـرات وإعداد البطاقات الوصـفية لها وإعداد وتجهيز البيانات على المسـتويات القومية ومسـتوى المحافظات والمدن بحيث تكون أساس التقرير السنوي والتقارير السنوية التالية لها.

٣. دور المدن المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

تمثل التجمعات الحضرية محركات التنمية الاقتصادية على المستوى القومي، لما للتكتل السكاني دور في جذب فرص اقتصادية ووفورات إنتاج متعددة من خلال القوى البشرية العاملة والقدرات البشرية المحفزة للإنتاج والابتكار. كما يمثل التحضر فرص لتحقيق العديد من أهداف التنمية الاجتماعية فرص الحصول على الخدمات الحضرية المختلفة التي تنهض بالسكان وتلبي متطلبات الرفاه الاجتماعي ومنه إلى الرفاه الاقتصادية. لا يقتصر مفهوم التحضر على عدد السكان القاطنين بالكيانات العمرانية المصنفة إداريًا بالحضر، ولكن تتباين الخصائص السكانية ونوع ودرجه تنوع الأنشطة الحضرية المتوطنة بين التجمعات الحضرية، فيعطي درجات مختلفة من التحضر للمدن وتصنيفات وظيفية متخصصة. وتنعكس هذه التباينات على معدلات النمو للعمران والسكان وحجم ومستوى الرصيد السكني لها، وأيضا درجة التقدم والرفاه للسكان والإنتاجية الحضرية.

يطرح عدم الاتزان بين معدلات النمو العمراني والسكاني والاحتياجات الوظيفية والخدمات والرصيد السكني والطاقة الاستيعابية للبنية التحتية العديد من المشكلات للمدن مما يجعلها مدن غير مستدامة. ويضيف البعد المكاني عدد من التحديات لبعض التجمعات الحضرية وظهيرها الريفي، لذلك يجب مراعاة تفسير نتائج المؤشرات للتجمعات المترابطة مكانياً أو ذات نفس الدور والوظيفة في أقاليم مختلفة، مما يساعد متخذ القرار في وضع خطط ومبادرات متماسكة ومرتبطة الأهداف المكانية والزمنية، لأنه قد يؤدي عدم الترابط قرارات التدخل للعمران المترابط مكانياً إلا تأخر عوائد الخطط أو فشلها في تحقيق المستهدفات.

ولذلك يستعرض التقرير مجموعة المؤشرات التي تقيس الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمدن ومقارنه مجموعات المدن ذات الوظائف المتشابهة، والمترابطة مكانيا مثل التكتلات الحضرية. وتتمثل هذه المجموعات في خمس مجموعات كما هو موضح بالشكل:

شكل ٧. مجموعات المدن المستهدفة للمقارنة

ولسهوله المقارنة وتتبع التقدم في تحقيق الاستدامة في مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تم الاعتماد بصفه أساسية على بيانات تعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٧ ، ولسهوله المواءمة بين البيانات الأخرى من الجهات ذات الصلة استخدمت بيانات التقارير الدورية الصادرة في الفترة بين ٢٠١٧ و ٢٠٢٠ ، وهي فترة زمنية متقاربه لن تمثل المؤشرات المعتمدة على بياناتها انحراف شديد عن سنة الرصد الأساسية للتعداد ، وهناك

بعض البيانات تم الاعتماد على إسقاطات محسوبة أيضا لنفس سنه الأساس. وسيتم تحديث المؤشرات في التقارير القادمة أيضا لفترات زمنية تتابعية مداها ثلاث سنوات بين ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣ لتسهيل تقارب الاختلافات بين زمن إصدارات التقارير الرسمية من الجهات ذات الصلة وهو ما يعد استمرارا للتقرير الوطني الأول الصادر في (٢٠٢١) والذي اعتمد أيضا على إصدارات رسمية حتى ٢٠٢٠ ، ولإضافة مزيد من المؤشرات التي ترتبط بالعمران الحضري لم يتم تناولها في التقرير الوطني الأول لارتباط عناصر التقرير بالإطار الموحد المطلوب من قبل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تم تثبيت الفترة الزمنية الأولى (٢٠١٧/ ٢٠٢٠) كأساس لبداية تتبع المؤشرات في التقارير اللاحقة.

١,٣. اتجاهات التحضر والعمران – المدن المصرية

أ) معدلات النمو السكاني للمدن

يوضح قياس معدلات النمو السكاني للمدن وتطورها خلال فترات تعدادية مختلفة عن التحرك السكاني للتجمعات الحضرية، كما يوضح مراكز الجذب السكاني الحضري على المستوى القومي ومن دراسة معدلات النمو السكاني للمدن خلال الفترات التعدادية المختلفة من عام ١٩٧٦ إلى عام ٢٠١٧ وفقاً لإحصاءات التعداد العام للسكان من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ظهرت بعض المدن التي يزيد فيها معدل النمو السكاني عن ٣٪ فأكثر والتي تمثل مراكز الاستقرار السكاني الحضري، ويمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

في الفترة بين ١٩٧٦ -١٩٨٦: ظهرت طفرة في معدلات النمو السكاني حيث حققت حوالي ٨٦ مدينة معدلات نمو سكاني (أكبر من ٣٪) تتركز اهم تلك المدن في:

- المدن حول المحافظات الحضرية بالأخص القليوبية والجيزة.
- مدن المحافظات التي تقع في نطاق مشروعات الاستصلاح مثال البحيرة والشرقية.
- مدن البحر الأحمر ومرسى مطروح وهو ما يؤكد أن التنمية السياحة في هذه المناطق كان لها أثراً على النمو السكاني.

في الفترة بين ١٩٩٦-٢٠٠٦: تراجعت معدلات النمو السكاني لحوالي٩٠٪ من المدن التي أظهرت أعلى معدلات في الفترات السابقة حيث:

- ظهرت معدلات نمو مرتفعة للجيل الأول والثاني للمدن الجديدة في نطاق الأقاليم الحضرية الكبرى وحولها. حيث استفادت هذه المدن من التمركز الحضري الكبير في المحافظات الحضرية.

في الفترة بين ٢٠٠٦-٢٠١٧: ظهرت معدلات نمو مرتفعة للتجمعات الجديدة ومدن مناطق الاستصلاح والمدن التي تقع في ظهير الأقاليم الحضرية مثل كرداسة، كما ارتفعت معدلات النمو بمدن شرق خليج السويس مثل مدينة الطور ورأس سدر وأبو زنيمة بتأثير المشروعات الإقليمية المحيطة والمحاور الجديدة .

بينما تراجعت معدلات النمو السكاني في الفترة من (٢٠٠٦ -٢٠١٧) للمدن التي أظهرت أعلى معدلات في الفترات السابقة مع ثبات بعضها وهي إما مدن صناعية أو مدن تمثل المراكز الحضرية الوحيدة ذات الثقل الخدمي في محافظاتها. وقد يرجع سبب التراجع أو الثبات هو فقدان هذه المدن للبيئة الحضرية المستدامة اقتصاديا والقادرة على جذب فرص استثمار إضافية داخلها.

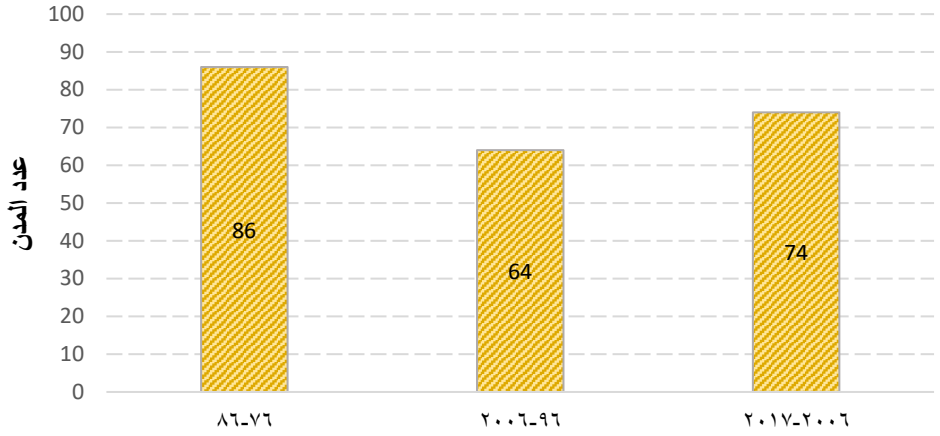

شكل ٨. عدد المدن التي حققت معدلات نمو السكاني (٣ % فأكثر) بين الفترات التعددية ١٩٧٦: ٢٠١٧
المصدر: التعداد العام للسكان والمنشآت عام (١٩٧٦-١٩٨٦-١٩٩٦-٢٠٠٦-٢٠١٧) – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ب) الفئات الحجمية للتجمعات الحضرية

توضح الفئات الحجمية للمدن المصرية عام ٢٠١٧ الأهمية النسبية للمدن من حيث حجم السكان ومدى التوازن في النسق العمراني بين المدن الصغرى والمتوسطة والكبرى أو المتروبوليتان الحضرية. وينقسم التصنيف الحجمي للمدن إلى ٦ فئات كما هو موضح في الشكل رقم (٩):

ولم تظهر المدن في عام ٢٠١٧ تحرك كبير بين الفئات الحجمية رغم التغير في حجم سكانها بين الفترات التعدادية، فقد أظهرت ٦٥٪ من المدن تغير في حجم سكانها بما لا يزيد عن ٣٥ % من حجم سكانها في عام ٢٠٠٦، بينما ١٣ % من المدن تغير حجم سكانها بما يزيد عن ٥٠٪ من حجمها عام ٢٠٠٦، ولكن التغير في حجم السكان المدن لابد من ربطه بالتأثيرات المختلفة لهذا التغير من جودة حالة البنية التحتية للعمران، وأيضا معدلات فقدان الأراضي الزراعية.

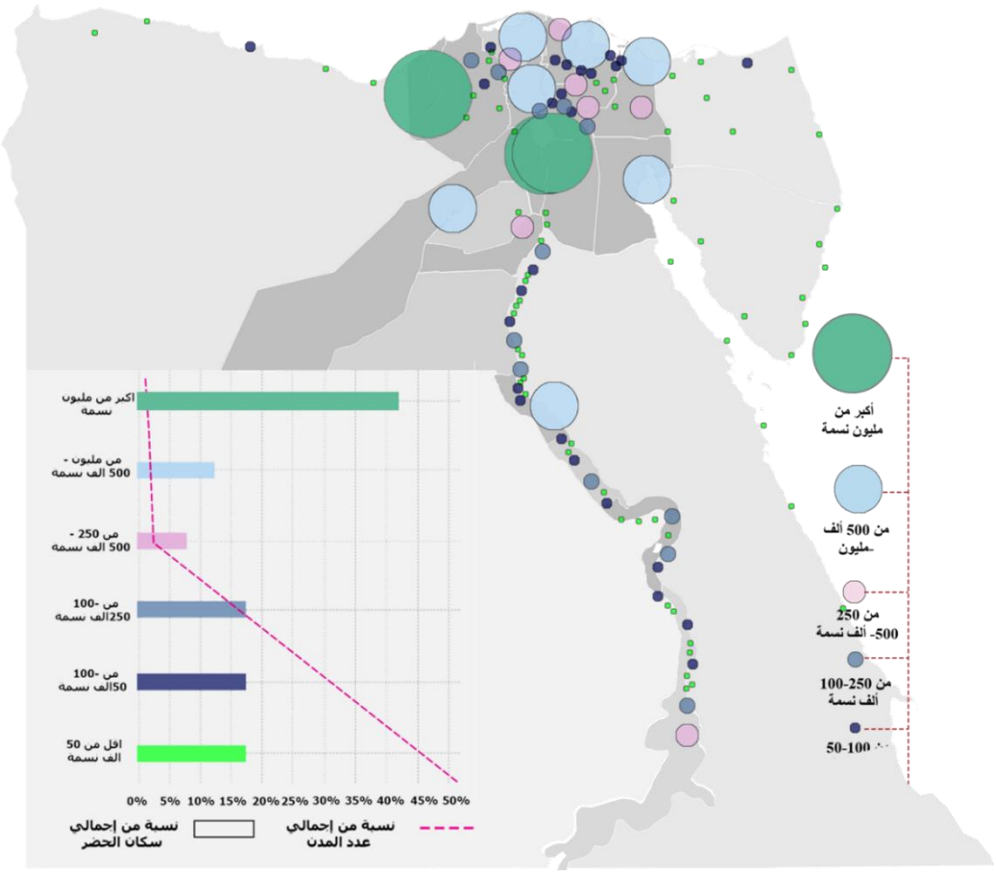

شكل ٩. توزيع أحجام السكان للمدن المصرية عام ٢٠١٧

المصدر: التعداد العام للسكان والمنشآت عام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٢,٣. أهم القضايا والتحديات لتحقيق التنمية المستدامة وقومياً

أ) التكتلات الحضرية الكبرى

تعتبر الزيادة السكانية من أهم التحديات التي تواجه المدن المصرية، والتي تسببت في تفاقم عدم المساواة الإقليمية وخلق تجمعات حضرية غير مستدامة وذلك بسبب التركيز المفرط للسكان في مناطق معينة، حيث يتركز النصيب الأكبر من السكان في مدينتي القاهرة (العاصمة) والجيزة، مما تسبب في تكوين تكتل حضري هائل (اقتصادي – سكاني - عمراني) وظهور الهوامش الحضرية المتداعية.

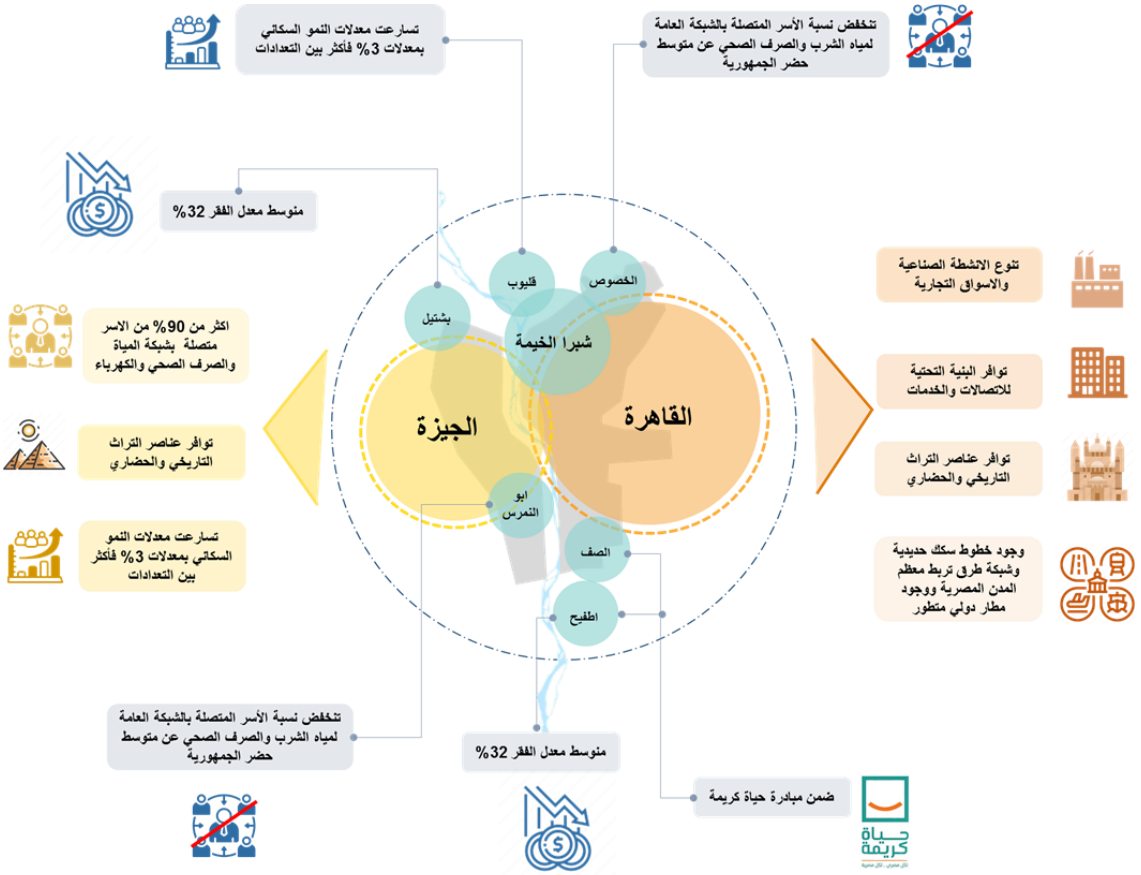

شكل ١٠. التكتل الحضري لمدينتي القاهرة والجيزة والهوامش الحضرية الناتجة عنه

المصدر: التعداد العام للسكان والمنشآت عام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ب) المدن الكبرى

هي المدن التي تقع في الفئة الحجمية (٥٠٠ ألف نسمة -مليون نسمة) وقد تسارعت معدلات نموها السكاني بمعدلات ٣٪ فأكثر بين التعدادات وتمثل المراكز الحضرية ذات الثقل الخدمي والاقتصادي في أقاليمها ومحافظاتها وتتصف بالهيمنة الحضرية.

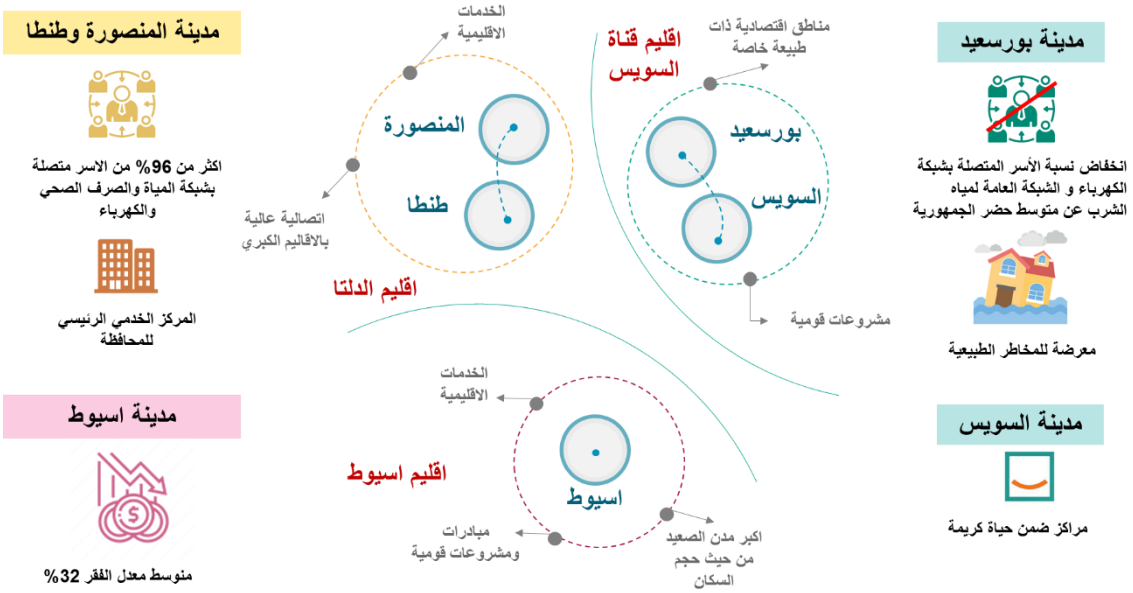

شكل ١١. المدن الكبرى ذات الهيمنة الحضرية والإقليمية

المصدر: التعداد العام للسكان والمنشآت عام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ت) عواصم المحافظات

تختلف المدن عواصم المحافظات في الفئات الحجمية، وكذلك في قضاياها الاقتصادية والعمرانية والبيئية. فعواصم المحافظات لها أهمية كبيرة في الاتزان الحضري وقيادة التنمية، وتحتاج إلى تتبع مؤشرات التنمية الحضرية والاقتصادية، لأن أي تداعي في هذه المؤشرات يؤثر على مستوى التنمية الاقتصادي والحضري للمدن الأصغر في محافظاتها. فعواصم المحافظات تقوم بأدوار وظيفية أعلى ومختلفة عن المدن الأخرى مثل الخدمات الإقليمية العليا والجامعات والمستشفيات العامة والخدمات الإدارية المركزية والقومية، ولها روابط اقتصادية قائمة داخل محافظاتها ومع مدن أقاليمها التخطيطية. وتتزايد أهمية عواصم المحافظات في الأقاليم الجنوبية للدولة والتي تقل بها مستويات التحضر نظرًا لضعف البنية العمرانية للمدن المتوسطة والصغيرة التي تلعب معظمها دور مراكز تنمية محلية أو ريفية، فتتحمل عواصم المحافظات الوظائف الحضرية غير المتوفرة في باقي التجمعات، ويؤدي ذلك إلى زيادة ضغوط الهجرة إليها ومشكلات البنية الأساسية وخلافها. وقد اعتمدت سياسات التنمية الحضرية لسنوات عديدة على عواصم المحافظات كأقطاب تنمية ومراكز تنمية رئيسية في الاقتصاد وبرامج الإسكان وأيضاً المدن الجديدة في

ظهيرها لإعطائها فرص للنمو الأفقي لاستيعاب السكان والأنشطة الاقتصادية. ولذلك هناك أهمية في تحسين عوامل التنمية الحضرية المستدامة لها من خلال سياسات متعددة.

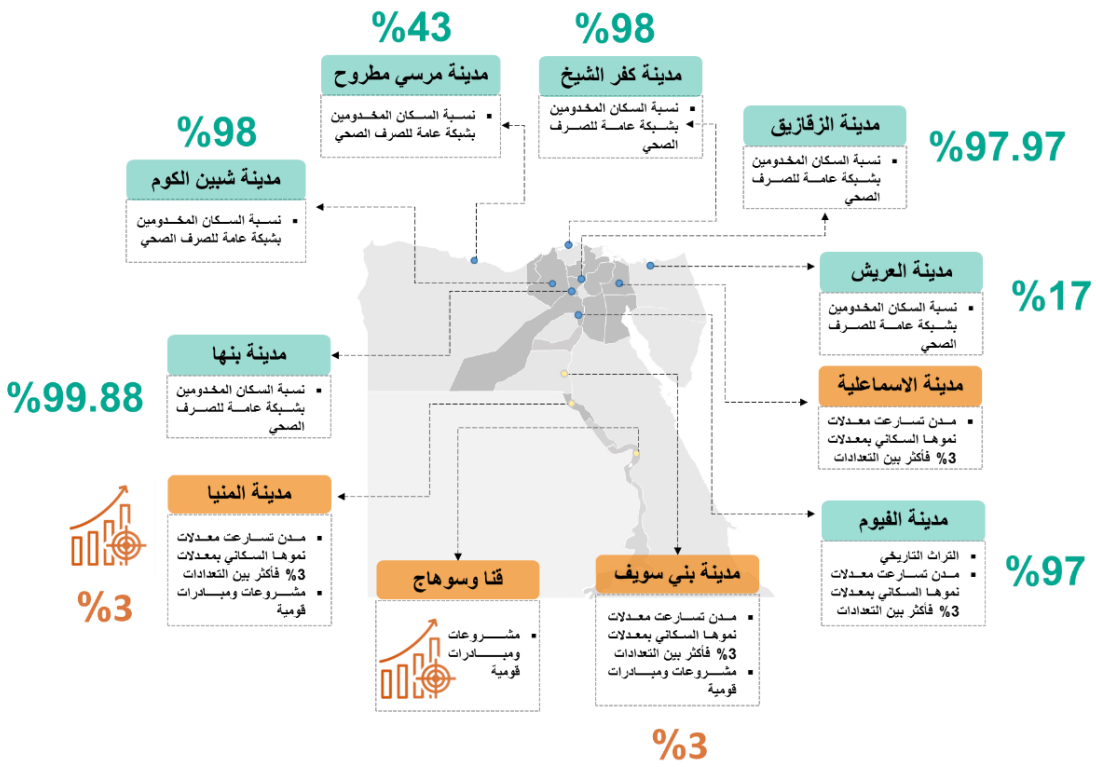

شكل ١٢. عواصم المحافظات

المصدر: التعداد العام للسكان والمنشآت عام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ث) الأنشطة الصناعية

تؤثر زيادة سكان الحضر على المستوى القومي والتي تبلغ نسبتها ٤٢٪ من إجمالي سكان الجمهورية عام ٢٠١٧ على تنوع الأنشطة الاقتصادية للسكان وتوطن أنشطة جديدة غير التقليدية وعلى الرغم من ذلك لا تزال القاعدة الاقتصادية الأساسية لنسبة كبيرة من المحافظات والمدن المصرية تعتمد على الأنشطة الثنائية (الصناعات التحويلية والتشييد والبناء) ويظهر ذلك من حجم المنشآت الصناعية العاملة داخل المحافظة والمناطق الصناعية التابعة لها. وتضيف الميزات الاقتصادية الصناعية بالمدن أعباء بيئية وخاصة تلوث الهواء وارتفاع المخاطر الصحية لسكان الحضر (الصحة في المناطق الحضرية Urban Health)

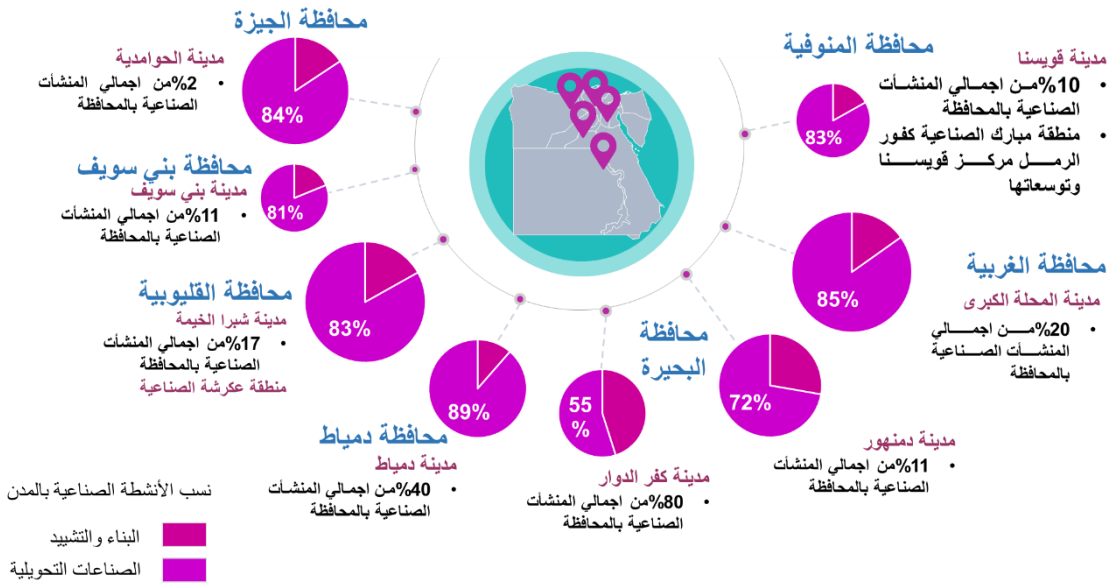

شكل ١٣. المدن الصناعية المصرية

المصدر: التعداد العام للسكان والمنشآت عام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ج) القيمة التاريخية

تضم كثير من المدن المصرية تراث تاريخي وإنساني وثقافي وعمراني له أهمية قومية وعالمية. ويعد هذا التراث بمثابة مورد اقتصادي للأنشطة السياحية وداعم للاقتصاد المحلي للمدن. وتوجهت كثير من خطط ومبادرات الدولة إلى الاهتمام بالتراث التاريخي والثقافي لمجموعة من المدن مثل مدن مسار العائلة المقدسة، وتطوير المناطق الأثرية لمدن الأقصر والقاهرة إلى جانب بعض القرى. ويعد زيادة الاهتمام بالتراث الثقافي مدخل متكامل لتنمية المجتمعات، وتتطلب الخطط العمرانية إلى وجود مخططات تراعي الأبعاد المؤثرة على البيئة العمرانية بمداخل تخطيط غير تقليدية مع تكامل خطط البنية الأساسية والتطوير العمراني والاقتصادي، لذلك هناك أهمية لقياس مستوى المشكلات الحضرية التي تؤثر على البيئة.

شكل ١٤. مدينة الأقصر وقرية البغدادي وقرية الطود

شكل ١٥. مدن محافظات البحيرة، أسيوط، كفر الشيخ والوادي الجديد

د) السكن الملائم وسكان المناطق العشوائية غير الآمنة

يعد السكن العشوائي حالة من حالات الفقر والذي يؤدي إلى البحث عن مناطق غير ملائمة للسكن أو خارج منظومه العمران المخطط. وتنقسم مناطق السكن غير الملائم إلى مجموعات مختلفة، منها المناطق غير الآمنة التي يتعرض سكانها لمخاطر عديدة نتيجة توطنها في مواقع تتعرض لمخاطر بيئية، أو بيئات هشة تعرض صحة الإنسان للأمراض ومنها المناطق غير المخططة التي تفتقر للبيئة العمرانية السليمة إلى جانب تهالك نسيجها العمراني الذي لا تتوافر به معايير البناء والتخطيط الجيد. يتركز معظم هذه المناطق داخل نسيج المدن الكبرى وعلى أطرافها نتيجة زيادة الهجرة. وفيما يلي نسب المناطق العشوائية غير الآمنة على مستوى محافظات الجمهورية.

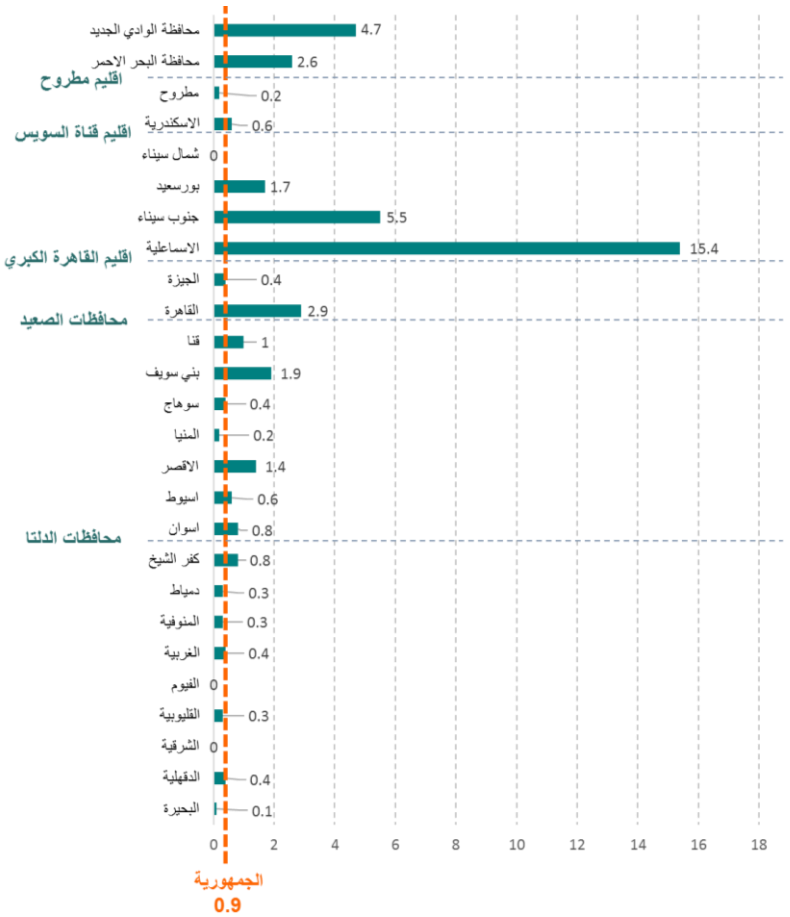

شكل ١٦. نسبة سكان المناطق العشوائية غير الآمنة

المصدر: تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات ٢٠٢١

ويختلف نوع حيازة السكن على مستوى الجمهورية، حيث تبلغ نسبة الأسر التي تمتلك مسكنا ٧٥,٩٪ يليها الأسر التي تؤجر مسكنا (قديما /جديدا/مفروشا) ١٣,٣٪، ثم الأسر التي تحوز مسكنا على سبيل الهبة أو المزايا العينية، وتزيد نسبة الأسر التي تمتلك مسكنا في الريف ٨٣,٣٪ مقابل انخفاض الأسر التي تؤجر مسكنا إلى ٢,٨٪.

وبصفة عامة ترتفع نسبة الأسر التي تؤجر مسكنا في المحافظات الحضرية حيث تتراوح بين ٢٣٪ وما يقرب إلى ٣٧ % وتمثلها محافظة القاهرة.

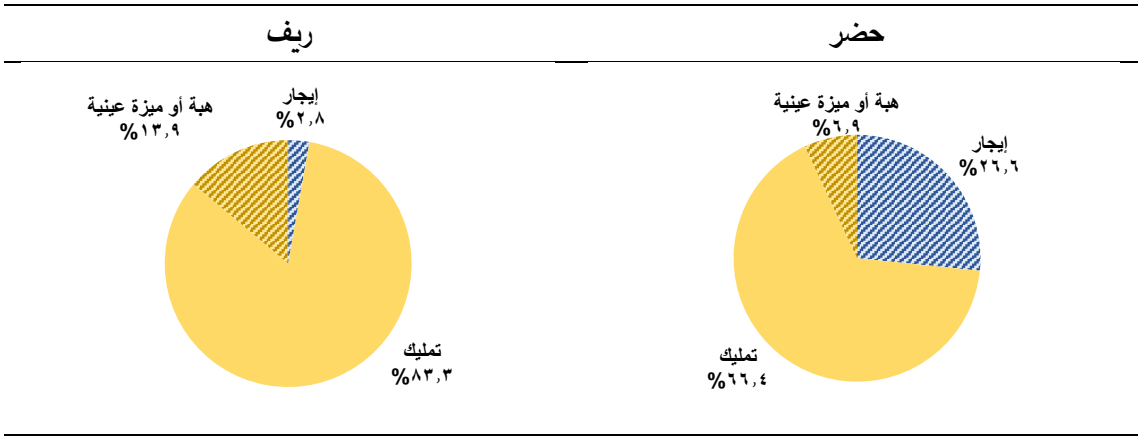

شكل ١٧.التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن على مستوى الجمهورية وفقاً لتعداد ٢٠١٧
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧.

يحرص صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري على توفير مجتمعات سكنية متكاملة (ضمن مشروعات الإسكان للقطاع الحكومي) لمحدودي ومتوسطي الدخل من خلال تقديم وحدات سكنية لكافة المواطنين تتماشى مع قدراتهم وفقًا للمواصفات العالمية وتسليم الوحدات السكنية كاملة المرافق والخدمات الصحية والتعليمية ودعم التمويل العقاري بما يحقق العدالة الاجتماعية والعمل على تحسين الأداء وتطوير آليات العمل ضمانًا لاستدامة واستمرارية البرنامج، فضلًا عن توفير شبكة طرق ومواصلات دون تحميل المواطن تكلفة هذه الخدمات، فقد بلغت الوحدات السكنية المنفذة منذ بداية البرنامج وحتى نهاية أغسطس ٢٠٢٢ حوالي ٨٠٣ ألف وحدة بالمدن الجديدة والمحافظات وجاري طرح حوالي ٥٩ ألف وحدة فضلًا عن تخصيص عدد حوالي ٤٩٢ ألف وحدة سكنية

هـ) فقر الدخل والفقر الحضري

تختلف نسب السكان الفقراء على مستوى المحافظات، حيث تتركز النسبة الأكبر في محافظات الصعيد (أسيوط، سوهاج، المنيا، الأقصر، أسوان، قنا) بنسبة تتراوح ما بين ٦٦,٧٪ و٤١,٢٪، وهي نسب ترتفع عن إجمالي الفقر الأدنى للجمهورية والذي يمثل ٣٢,٥٪. بينما تنخفض نسب السكان الفقراء عن الحد الأدنى للجمهورية في محافظات الدلتا، وتمثل محافظات المنوفية أعلى نسب الفقر بين محافظات الدلتا حيث تبلغ ٢٦ %. أما بالنسبة للمحافظات الحضرية، فتمثل محافظة القاهرة أعلى نسبة حيث تبلغ ٣١,١٪، تليها الإسكندرية بنسبة ٢١,٨٪ ثم محافظة السويس بنسبة ٢٠٪. بينما تمثل محافظة بورسعيد أقل نسب الفقر على مستوى محافظات الجمهورية بنسبة ٧,٦ %.

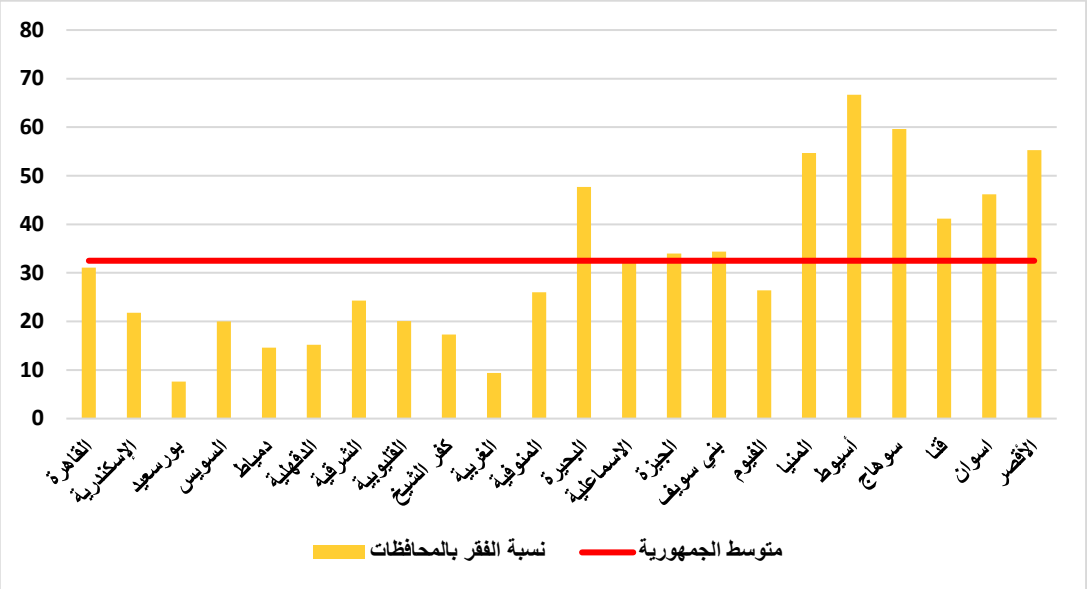

شكل ١٨. نسبة السكان الفقراء على مستوى المحافظات

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٥

٤. الأبعاد الأساسية لاستدامة التنمية الحضرية القومية

١,٤. الاستدامة الاجتماعية

الاستدامة الاجتماعية هي أحد أبعاد الاستدامة التي تتبناها الأجندة الحضرية الجديدة. وهي تشير إلى جميع الجهود والمبادرات الحكومية وغير الحكومية التي تهدف إلى دعم قدرة المجتمعات المحلية على خلق بيئة صحية وصالحة للحياة وتحقق المساواة لجميع أفرادها.

ينص الدستور المصري في مادته رقم ٧٨ علي أن "تكفل الدولة للمواطنين الحق في السكن الملائم والأمن والصحة بما يحافظ علي الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان يراعي فيها الخصوصية البيئية"، ويسعي صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري إلي توفير مسكن ملائم لكل المواطنين دون التفرقة بينهم، ويعد ذلك الالتزام الدستوري هو أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء الصندوق لضمان كفالة الحق في السكن واستدامته حيث أن البرنامج لا يسعي إلي توفير وحدات سكنية فقط بل توفير مجتمعات سكنية متكاملة الخدمات والمرافق.

١,١,٤. الأسس والأبعاد

تهدف أبعاد الاستدامة الاجتماعية على تحقيق مجموعة من الأسس الرئيسية من أهمها الإنصاف الاجتماعي عن طريق توفير فرص ونتائج متكافئة لكافة أفراد المجتمعات المحلية، تشجيع التنوع، توفير أدوات تساهم في التماسك والترابط الاجتماعي، تحسين جودة الحياة عن طريق تلبية الاحتياجات الأساسية وتعزيز نوعية حياة جيدة مثل الصحة والإسكان والتعليم والسلامة، وتوفير أسس وآليات للحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية.

وبناءً على هذه الأسس يمكن تقسيم أسس الاستدامة الاجتماعية في المناطق العمرانية والحضرية إلى مجموعة الأبعاد التالية:

- تمكين المرأة
- الإسكان المستدام والميسور
- الثقافة والتنمية الثقافية
- تحسين جودة الحياة
- الاحتواء الاجتماعي
- سهولة الوصول إلى الخدمات
- الحق في المدينة – العدالة الاجتماعية
- المشاركة المجتمعية

وحيث أن كثير من هذه الأبعاد قد تم تناولها بالتفصيل في التقرير الوطني ٢٠٢١، مما لا يستوجب الطرح والتحليل هنا، فقد تم الاكتفاء بثلاث أبعاد وهي تمكين المرأة، الإسكان المستدام والميسور، والثقافة والتنمية الثقافية يتم طرحها ومناقشتها في هذا الفصل. أما باقي الأبعاد فيتم تحليل التقدم المحرز في تنفيذها وفقاً للأجندة الحضرية الجديدة في تقارير السنوات المقبلة.

أ) تمكين المرأة

أظهر مؤشر الفجوة بين الجنسين الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢١ أن مصر احتلت المركز (١٢٩) من (١٥٦) دولة وهو ما يعكس تحسنًا كبيرًا عن العام الماضي. وقد وصل ترتيب مصر في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية في ذات العام إلى (١٤٦) ويلاحظ أن ترتيب مصر مازال منخفضًا خاصة في مشاركة المرأة في سوق العمل مع استمرار العوائق التي تحد من حصولها على فرصة عمل أو الوصول إلى مصادر التمويل. ومن ثم، تستهدف خطة الدولة من خلال الأنشطة المقترحة للقطاعات المختلفة إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل من ١٤,٣ % عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ إلى ٣٥%بحلول عام ٢٠٣٠.

أما بالنسبة لفرص الحصول على وحدات سكنية، يسعي صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري إلى مشاركة وتمكين المرأة، من خلال توفير فرص متساوية للحصول على وحدات سكنية تلائم احتياجاتها عن طريق إزالة الحواجز أمام امتلاكها للأصول العقارية وتحكمها فيها حيث يتضمن عقد الوحدة كل من اسم الزوجة والزوج لحماية المرأة إذا كانت تساهم مالياً في أقساط الوحدة السكنية.

ب) الإسكان المستدام والميسور

تتبنى الحكومة المصرية مجموعة من البرامج لتطوير خدمات الإسكان بهدف إنشاء وحدات إسكان اجتماعي لمحدودي ومتوسطي الدخل وتعاوني علاوة على الإسكان الفاخر. كما تعتمد تلك البرامج على مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الإسكان بمستوياتها المختلفة، وذلك عن طريق قيام الدولة بتوفير الأراضي المخصصة لمشروعات الإسكان - وبخاصة في المدن الجديدة – علاوة على تشجيع تنفيذ برامج التمويل العقاري التي تستهدف فئات مختلفة من المستويات الاقتصادية للسكان.

وفي إطار حرص الدولة على تحقيق العدالة في توفير المسكن الملائم لجميع فئات المجتمع، وتحسين جودة الحياة للمواطن وتهيئة بيئة سكنية ملائمة، تقوم وزارة الإسكان بدراسة الظروف السكنية واحتياجات واهتمامات المواطنين المستفيدين، وتحديد الفجوات الموجودة في سوق الإسكان، وحجم الطلب الفعلي للوحدات السكنية المستهدفة من قبل المواطنين، وخاصة وحدات الإسكان الاجتماعي لمنخفضي الدخل، والاحتياجات والاتجاهات الجديدة داخل السوق، بالإضافة إلي دراسة البيئة المحيطة مثل مستوي السكن، وتوافر وسائل المواصلات والخدمات المتاحة بالمناطق السكنية، وغيرها مما يُساعد علي فهم السوق ووضع خطط عمل ناجحة، وتوفير وحدات سكنية بشكل ملائم يتوافق مع احتياجات المواطنين من أجل زيادة تحسين كفاءة وفاعلية توفير السكن الملائم.

وفي ضوء الحرص على الارتقاء بالمشروعات القومية فقد تم تخطيط برنامج مشروع الإسكان الاجتماعي ووضع شروط ومعايير لاختيار مواقع العمارات السكنية للمشروع على النحو التالي:

- أن يكون الموقع داخل الأحوزة العمرانية وصالح للبناء.
- البعد عن المناطق الخطرة وغير الآمنة.
- أن تكون الأولوية للمناطق ذات الاحتياج الشديد للإسكان وفقًا لدراسات المخطط الاستراتيجي العام للمدن وقري المحافظة.
- أن يكون الموقع مزودًا بالمرافق الأساسية أو يسهل إمداده بها.
- أن يكون الموقع قريبا من أماكن الخدمات العامة الأساسية أو على الأقل سهل الوصول إليه.
- أن يكون الموقع مرتبطا ارتباطا مباشرا بشبكة الطرق العامة أو سهل الارتباط بها.
- أن يكون الموقع داخل الكتلة العمرانية القائمة أو بمناطق الامتداد العمراني.
- أن تكون المحافظة وقاطنيها في احتياج للوحدات السكنية وذلك بعد إعداد الدراسات الإسكانية الخاصة بمعدلات النمو السكاني بالمحافظة – والرجوع لدراسات العجز أو الزيادة في الطلب على الوحدات طبقا لعدد المتقدمين لإعلانات مشروع الإسكان الاجتماعي.

وقد قام التقرير الوطني لمتابعة التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة (٢٠٢١) بالتركيز على بعض الإنجازات والقضايا الهامة في قطاع الإسكان والمرافق يمكن إيجازها في التالي:

- الإسكان الاقتصادي والمتوسط معاً هما المستويات الأكثر شيوعاً حيث يمثلان نحو ٨٨,٣٪ و٨٥,٢٪ من إجمالي عدد الوحدات المنفذة في عامي ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨ على التوالي، وهو ما يعكس أولويات الحكومة وسياستها في توجيه البناء لهذه الفئات التي تعتبر الأكثر احتياجاً في المجتمع المصري .
- إجمالي الوحدات الاقتصادية والمتوسطة المستوى الذي قام بإنشائها القطاع العام خلال الخمس سنوات السابقة لعام ٢٠٢١ تمثل نحو ٩٨٪ من إجمالي الوحدات التي قام بتنفيذها.
- انخفضت نسبة إنشاء الوحدات السكنية الاقتصادية للقطاع العام من ٩٨ ألف وحدة سنوياً عام ٢٠١٧/٢٠١٦ (٩٧,٦٪ من إجمالي الوحدات هذا العام) إلى نحو ٦٠,٧ ألف وحدة سنوياً عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٧١,٤٪). وفى المقابل ارتفع نصيب إنشاء الوحدات ذات المستوى المتوسط من ١,١ ألف وحدة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى نحو ١٧,٧ ألف وحدة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
- في الآونة الأخيرة أظهرت الدولة بعض الاهتمام بالاستثمار في الوحدات الفاخرة، حيث ارتفع نصيب إنشاء الوحدات الفاخرة من إجمالي الوحدات المنفذة من قبل القطاع العام من نحو ٠,٠٣٪ عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى نحو ٦,٥٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- تمثل مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الإسكان نحو ٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات في الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

الفترة الزمنية	٢٠١٨/٢٠١٧				٢٠١٩/٢٠١٨			
نوعية البناء	وحدات		استثمارات		وحدات		استثمارات	
	بالعدد	%	بالمليون جنيه	%	بالعدد	%	بالمليون جنيه	%
منخفض التكاليف	١٤٢	٠,٠٪	٤,٠	٠,٠٪	٠	٠,٠٪	٢١,٨	٠,٠٪
اقتصادي	١٦٩٧٥٤	٥٢,٠٪	٤٢٨٩٨,٨	٤٠,١٪	١٥١٦٥٠	٥٣,٩٪	٣٤٨٦٩,٨	٣٦,٩٪
متوسط	١١٨٤٦٧	٣٦,٣٪	٤٥٧٨٥,٥	٤٢,٨٪	٨٧٩١٠	٣١,٣٪	٣٧٠٩٢,٠	٣٩,٢٪
فوق متوسط	٣٠٩٥٥	٩,٥٪	١٢٨٤٥,٣	١٢,٠٪	٣٢٩٧٨	١١,٧٪	١٥٤٤٠,٣	١٦,٣٪
فاخر	٦٩٤٥	٢,١٪	٥٣٤٣,٤	٥,٠٪	٨٧٤٣	٣,١٪	٧١٧٥,٣	٧,٦٪
إجمالي	**٣٢٦٢٦٣**	**١٠٠٪**	**١٠٦٨٧٧,٠**	**١٠٠٪**	**٢٨١٢٨١**	**١٠٠٪**	**٩٤٥٩٩,٢**	**١٠٠٪**

جدول ٢: إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) طبقاً لمستويات البناء والاستثمارات (٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠١٨)

(المصدر: نشرة الإسكان في مصر ٢٠١٩/٢٠١٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠)

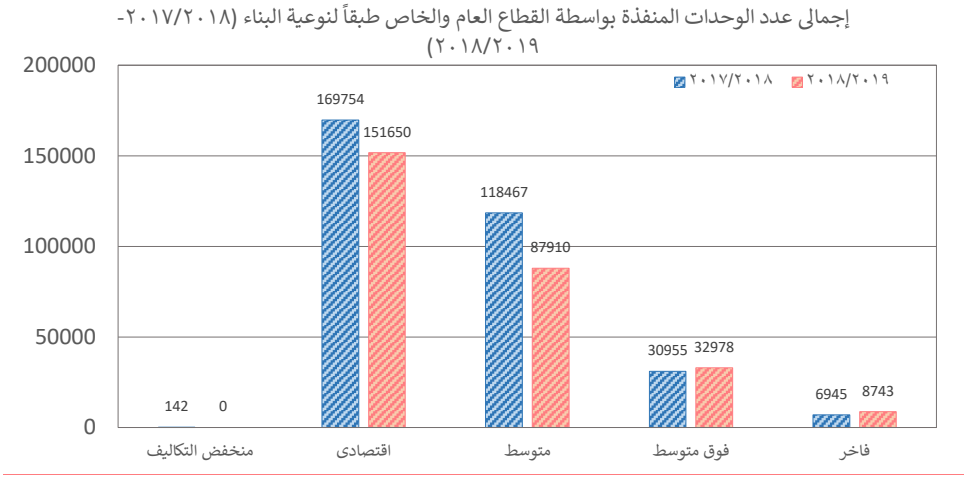

شكل ١٩. الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) طبقاً لمستويات البناء (٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٢٠١٨/٢٠١٩)

المصدر: قطاع الإسكان والمرافق – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

ومما هو جدير بالذكر أن البيانات الإحصائية وفقاً لوثيقة معلومات برنامج تمويل الإسكان الشامل تشير بأن الاقتصاد المصري قام بالاستثمار بمتوسط ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى العقدين الماضيين في قطاع الإسكان. وتعتبر هذه المستويات منخفضة بالمقارنة باحتياجات السكن في مصر ومعدلات النمو العمراني (هذه النسب لا تتضمن عملية تشييد المساكن غير الرسمية). وتقوم الدول منخفضة ومتوسطة الدخل عادة بالاستثمار بمتوسط ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في هذا القطاع. ويقدر متوسط الاستثمارات في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بحوالي ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى زيادة الاستثمار القومي في مجال الإسكان في مصر [٤]

وتوضح الجداول والأشكال التالية بأن الدولة قد قامت بالاستجابة للتوصيات السابقة حيث ارتفعت نسبة إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من نحو ١٩٤ ألف وحدة سكنية في العام المالي (٢٠١٩/٢٠٢٠) إلى نحو ٣١٧ ألف وحدة في العام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١). ومن المتوقع استمرار هذا التزايد خلال السنوات القادمة نتيجة التقدم في الإنشاءات بالمدن الجديدة.

وعموماً فقد قامت الدولة بتوجيه استثمارات تقدر بنحو ٩٢,٨ مليار جنيه، وذلك بغرض تنفيذ ٣٣٢,٤ ألف وحدة سكنية خلال الفترة من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢١، منها إنشاء ٢٠٢,٧ ألف وحدة إسكان اجتماعي و٣٧,٧ ألف وحدة إسكان متوسط (دار مصر)، ١٥,٤ ألف وحدة إسكان ضمن مشروع جنة، و٣٧,٩ ألف وحدة إسكان ضمن مشروع سكن مصر، و٢١,٦ ألف وحدة إسكان تعاوني، إنشاء ١٢٤١ وحدة إسكان بدوي وتوطين، إنشاء ٦٤٦ وحدة إسكان النوبة.

كما تشير بيانات وزارة الإسكان أن إجمالي الوحدات المنفذة في الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١ تربو على ١,١ مليون وحدة سكنية، وان إجمالي الوحدات المنفذة منذ العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وحتى العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ (أي خلال ١٥ عام الأخيرة) تزيد على ٣,٤ مليون وحدة سكنية. ويلاحظ أن مشاركة القطاع الخاص في إنشاء هذه الوحدات قد تراجع خلال الأعوام الثلاث الماضية عن المتوسط العام في الخمسة عشر عام الأخيرة، حيث يتبين من الجدول التالي أن نصيب القطاع الخاص من الوحدات المنفذة في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ يقدر بنحو ٥٣,٦٪ في

[٤] وثيقة معلومات برنامج تمويل الإسكان الشامل (٢٠١٥)، البنك الدولي ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

حين أن متوسط مشاركة القطاع الخاص خلال ١٥ عام تقدر بنحو ٦٣,١٪. وعليه فإن الدولة قد تحتاج مستقبلاً إلى وضع سياسات وبرامج تساعد على زيادة مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الإسكان بمستوياتها المختلفة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن قيمة استثمارات القطاع الخاص ترتفع لتصل لنحو ٦٧,٤٪ من إجمالي الاستثمارات الموجهة لقطاع الإسكان خلال الأعوام الثلاث السابقة (٢٠١٨-٢٠٢١). وقد يرجع ذلك إلى توجه القطاع الخاص إلى الاستثمار في مجال الوحدات الفاخرة، في حين أن القطاع الحكومي تتركز استثماراته في الوحدات المتوسطة والاقتصادية بصورة أكبر.

وبالنظر إلى استثمارات مشروعات الإسكان بالقطاع الحكومي، فإننا نجد أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تستأثر بنحو ٨١,٣٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، يليها في ذلك وبفارق كبير كل من مديريات الإسكان والمرافق بالمحافظات (٨,٢٦٪) ثم صندوق تطوير المناطق العشوائية (٦,١٤٪). أما باقي الجهات الحكومية التي تنفق في مجال الإسكان مثل الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان وبنك التعمير والإسكان والجهاز التنفيذي للمشروعات المشتركة وخلافه فلا تتعدى استثماراتها خلال الثلاث الأعوام السابقة ٤,٣٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية.

شكل ٢٠. توضح نماذج للوحدات المنفذة في مشروع الإسكان الاجتماعي

العام المالي	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	الإجمالي	%حكومي	%خاص
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٦٥٦٧	١٤٢٤٨٢	١٥٩٠٤٩	١٠,٤٪	٨٩,٦٪
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٥٧٧٤	١٦٥٠٤٣	١٩٠٨١٧	١٣,٥٪	٨٦,٥٪
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣٣٩٠٤	١٢٤٦٣٠	١٥٨٥٣٤	٢١,٤٪	٧٨,٦٪
٢٠٠٩/٢٠١٠	٥٣٥٦١	١٤٢٤٠٩	١٩٥٩٧٠	٢٧,٣٪	٧٢,٧٪
٢٠١٠/٢٠١١	٧٠٢٩٣	١١٤١٤٩	١٨٤٤٤٢	٣٨,١٪	٦١,٩٪
٢٠١١/٢٠١٢	٧٨٥٢٩	٩٨١٨٨	١٧٦٧١٧	٤٤,٤٪	٥٥,٦٪
٢٠١٢/٢٠١٣	٣٠٥٧٣	١٠٥٠٥٧	١٣٥٦٣٠	٢٢,٥٪	٧٧,٥٪
٢٠١٣/٢٠١٤	٤٢٥٠٠	١٠٣٢٨٣	١٤٥٧٨٣	٢٩,٢٪	٧٠,٨٪
٢٠١٤/٢٠١٥	٢٢١٥٤٧	١٦٩٢٧٧	٣٩٠٨٢٤	٥٦,٧٪	٤٣,٣٪
٢٠١٥/٢٠١٦	٩٥٧٧٢	١٦٧٧٤٣	٢٦٣٥١٥	٣٦,٣٪	٦٣,٧٪
٢٠١٦/٢٠١٧	١٠٠٥٤٨	٢١٦٦٣٦	٣١٧١٨٤	٣١,٧٪	٦٨,٣٪
إجمالي (٢٠٠٦-٢٠١٧)	**٧٦٩٥٦٨**	**١٥٤٨٨٩٧**	**٢٣١٨٤٦٥**	**٣٣,٢٪**	**٦٦,٨٪**
٢٠١٧/٢٠١٨	١٠٥٠٧٦	٢٢١١٨٧	٣٢٦٢٦٣	٣٢,٢٪	٦٧,٨٪
٢٠١٨/٢٠١٩	١٠٠٥١١	١٨٠٧٧٠	٢٨١٢٨١	٣٥,٧٪	٦٤,٣٪
٢٠١٩/٢٠٢٠	٨٤٩٨١	١٠٩٢٦٨	١٩٤٢٤٩	٤٣,٧٪	٥٦,٣٪
٢٠٢٠/٢٠٢١	١٤٦٨٨٥	١٦٩٧٩٨	٣١٦٦٨٣	٤٦,٤٪	٥٣,٦٪
إجمالي (٢٠١٧-٢٠٢١)	**٤٣٧٤٥٣**	**٦٨١٠٢٣**	**١١١٨٤٧٦**	**٣٩,١٪**	**٦٠,٩٪**
الإجمالي العام	**١,٢٠٧,٠٢١**	**٢,٢٢٩,٩٢٠**	**٣,٤٣٦,٩٤١**	**٣٥,١٪**	**٦٤,٩٪**

جدول ٢. إجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة للقطاعين (الحكومي – الخاص) موزعة على الأعوام المالية[٥] ٢٠٠٦–٢٠١٧

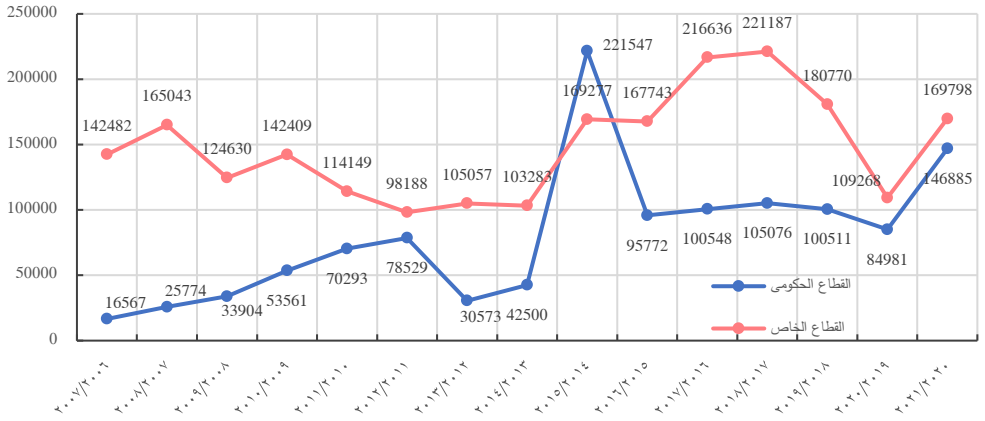

شكل ٢١. إجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة للقطاعين الحكومي والخاص موزعة على الأعوام المالية (٢٠٠٦-٢٠٢١)

[٥] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة – قطاع الإسكان والمرافق (٢٠٢٢)

العام المالي	القطاع الحكومي								
	الجهاز المركزي للتعمير								
	الجهاز التنفيذي للمشروعات المشتركة	الإسكان الاجتماعي / مشروعات الخطة	مديريات الإسكان والمرافق	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان	صندوق تمويل المساكن	بنك التعمير والإسكان	شركات الإسكان	صندوق تطوير المناطق العشوائية
٢٠١٩/١٨	١٠١٥	٤١٣٨٤٩	٢٧٨٦١٤٣	٢٣١٣٣٥٢١	٤٠١٢٠	٧٨٧٠	٦٥٨٩٩	٦٤٩٢٩٤	١١٠٦٥٩٢
٢٠٢٠/١٩	١٤٨٨	٢٩٢١٥٥	٣٠٥٠٩٠٦	٣٠٦٥٣٢٧٧	٥٥٢٨٨	٣٥٥٤٥	٤٠٢٦٩	٧١٦٢٩٨	٤٥٩٤٣٣٤
٢٠٢١/٢٠	٥٧٧٠٤	٢٥٠٢٨٩	١٨٣٠٢٠٠	٢١٦٦١٤٧٨	٦٥٧٧٣٣	١٤٣٤٥٦	٢٥١٤٣	٥٣٦٢٤٢	٠
	٦٠,٢٠٧	**٩٥٦,٢٩٣**	**٧,٦٦٧,٢٤٩**	**٧٥,٤٤٨,٢٧٦**	**٧٥٣,١٤١**	**١٨٦,٨٧١**	**١٣١,٣١١**	**١,٩٠١,٨٣٤**	**٥,٧٠٠,٩٢٦**

العام المالي	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		اجمالى عام
	القيمة	%	القيمة	%	
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٨٢٠٤٣٠٣	٢٩.٨٪	٦٦٣٩٤٩٥٠	٧٠.٢٪	٩٤٥٩٩٢٥٣
٢٠٢٠/٢٠١٩	٣٩٤٣٩٥٦٠	٤٩.٣٪	٤٠٥٧٣٣٠٠	٥٠.٧٪	٨٠٠١٢٨٦٠
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٥١٦٢٢٤٥	٢٢.٩٪	٨٤٧٠٣٩٥٠	٧٧.١٪	١٠٩٨٦٦١٩٥
	٩٢,٨٠٦,١٠٨	**٣٢.٦٪**	**١٩١,٦٧٢,٢٠٠**	**٦٧.٤٪**	**٢٨٤,٤٧٨,٣٠٨**

جدول **٣.** قيمة الاستثمارات للأعمال المنفذة للقطاعين (الحكومي - الخاص) موزعة على الأعوام المالية وجهات التنفيذ (بالألف جنيه مصري)[٦]

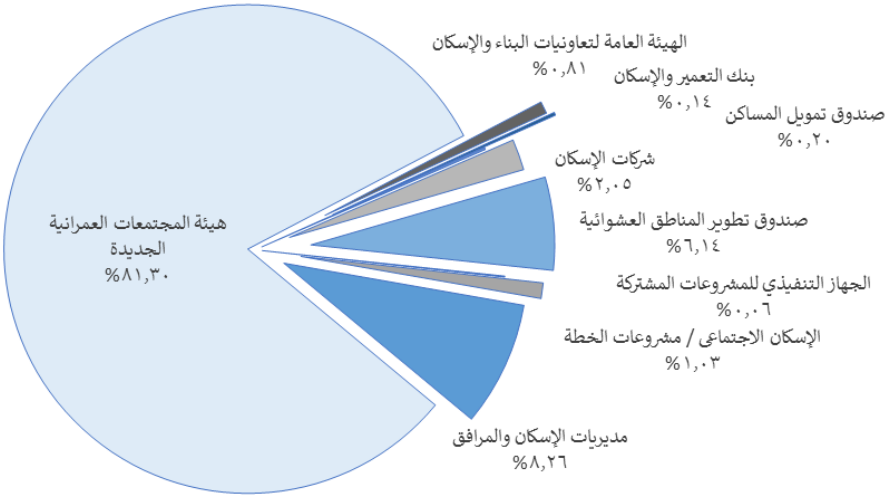

شكل ٢٢. نسبة الاستثمارات الحكومية المنفذة على مشروعات الإسكان موزعة على جهات التنفيذ (٢٠٢١/٢٠١٨)

[٦] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة – قطاع الإسكان والمرافق (٢٠٢٢)

وتوضح كذلك الأشكال والجداول التالية مدى تنفيذ الوحدات السكنية خلال الأعوام المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك لكل من القطاعين الحكومي والخاص في بعض محافظات الجمهورية (عينة مختارة عبارة عن ١٧ محافظة تمثل التكتلات الحضرية الكبرى، مدن الهوامش الحضرية، المدن الكبرى، وعواصم المحافظات). ويتضح منها الآتي:

- الوحدات السكنية المنفذة من خلال القطاع الحكومي في هذه المحافظات في فترة ٣ سنوات تقدر بنحو ٢٩٩,٧ ألف وحدة - بإجمالي استثمارات يصل إلى نحو ٧٢,٨ مليار جنيه مصري - تم تنفيذ نحو ٤٥,٥٪ منها خلال العام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٠). ويدل ذلك على اهتمام الدولة بتنفيذ هذه الوحدات ودعم الفئات الأكثر احتياجاً بالمجتمع حيث تم تنفيذ من الإجمالي السابق ٢٠٣,٧ ألف وحدة إسكان اقتصادي بنسبة تصل إلى ٦٨٪ من إجمالي الوحدات المنفذة.
- استأثرت ثلاث محافظات فقط على نحو ٧٤,٥٪ من جملة استثمارات القطاع الحكومي في الثلاث سنوات الأخيرة، وهي على التوالي القاهرة (٣٦٪)، الجيزة (٢٤,٧٪) والقليوبية (١٣,٩٪). وهو ما يتطلب أهمية مراعاة التوازن في التوزيع المكاني للوحدات السكنية المنفذة مستقبلاً لتشمل نطاق جغرافي أشمل وأعم يساهم في تقليل الفجوات ما بين العرض والطلب في مجال الإسكان الاقتصادي والإسكان المتوسط بصورة أخص.
- أما بالنسبة للوحدات السكنية المنفذة عن طريق القطاع الخاص في نطاق عينة المحافظات المختارة فيلاحظ أن إجمالي الاستثمارات للوحدات السكنية المنفذة خلال السنوات المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢١/٢٠٢٠ قد بلغت ١٤٣,٦ مليار جنيه لتنفيذ نحو ٣٢٦,٢ ألف وحدة سكنية، علماً بأن نحو ٤٧٪ من هذه الاستثمارات قد تم تنفيذه في العام الأخير فقط. كذلك فيلاحظ التوازن في الاستثمارات بين ما يتم إنفاقه على الوحدات بالمحافظات (٥٢٪) والمدن الجديدة (٤٨٪).
- وتستأثر كل من القاهرة والمنوفية وسوهاج بنحو ٥٧,٤٪ من هذه الاستثمارات بنسب ٣٢,٩٪، ١٦٪، ٨,٦٪ على التوالي. وتوزع باقي هذه الاستثمارات على ١٤ محافظة أخرى. ويلاحظ أن المدن الجديدة بالقاهرة تستأثر بأكبر نسبة من الاستثمارات مقارنة بباقي المحافظات والمدن الجديدة الأخرى، حيث يصل إجمالي ما تم إنفاقه فيها على الوحدات السكنية ما يزيد على ٣٥,١ مليار جنيه مصري.
- ويلاحظ أيضاً أن الإنفاق الحكومي على إنشاء الوحدات السكنية يمثل نحو ٥٠٪ من إنفاق القطاع الخاص، وهو مؤشر جيد على مساهمة القطاع الخاص على سد الفجوات من المشروعات السكنية، وخاصة في ظل قيام القطاع الحكومي بدوره في التركيز على الوحدات ذات المستوى الاقتصادي.
- ويجب مستقبلاً مراعاة أن يتم توزيع الاستثمارات وفقاً للفجوات الحالية الموجودة في سوق الإسكان على مستوى الجمهورية وتقييم الاحتياج الفعلي في المحافظات المختلفة بحيث لا يقتصر توجيه الحجم الأكبر من هذه الاستثمارات على مجموعة صغيرة من المحافظات. كما يراعى التوزيع الجغرافي للاستثمارات ما بين محافظات التكتلات الحضرية الكبرى، مدن الهوامش الحضرية، المدن الكبرى، وعواصم المحافظات، مع التركيز على النطاقات الأشد احتياجاً.

	إجمالي الوحدات الحكومية			إجمالي الاستثمارات الحكومية (ألف جنيه مصري)		
المحافظة	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١
القاهرة	٢٧,٢٠٤	٣٢,٢٣٣	٥٧,٥٨٧	٤,١٦٣,٦٣٥	١١,٦٧٣,٢٩٠	١٠,٣٥٦,٣٢٢
الإسكندرية	٩٥	٠	٠	٧٣,١٩٠	٨٤,٤٤٠	١٦,٧٤٣
بورسعيد	٢,١٤٤	١,٢٨٠	٥,٧١٧	١,٢٩٧,٨١٠	١,٢٦٥,٠٥٨	٩٥٣,٣١٤
السويس	٢,٣٥٢	٨٨٨	١٧٨	١٦٩,٨٣٣	٦١,٦١٤	٦٤,٩٢٩
القليوبية	١١,٨٨٠	٦,٦٧٢	٧,٥٨٤	٢,٥٨٩,٨٤٢	٥,٤٠٣,٨٨٨	٢,١١١,٩٩٨
الشرقية	٣,٤٨٨	٨,١٨٨	٨,٨٢٦	٢,٨٣٥,٦٩١	٢٤٥,٣٧٣	٨٠٠,٦٨٤
الدقهلية	١,٨٦٠	٦٣٠	٧,٥٠٣	٧٧,٦٠٩	٩٨٦,١٦٣	٢,٧١٢,٦٨٣
المنوفية	٤٣٢	٦٠٠	٥,٤٣١	٨٨٢,٧٨٦	٥٣٦,٣٠٤	٦٥٩,٤٥٨
الغربية	٠	١٥٠	٠	٣١,١٩٠	٢١,٦٠٧	٤٦٨
كفر الشيخ	٦٤٦	٢٨٠	٣٤١	١٠٤,٥٩٨	٨٩,٩٦٤	٩٥,٦٣٢
الجيزة	٢٨,٢١٨	٢٢,٨١٢	٣٨,٥٤٤	٩٦١,٨٥٧	١٣,١٩٨,٤٢١	٣,٨٠٨,٣٤٩
بنى سويف	٤٦٠	٦٠٠	٤٢٠	١٦٧,٤٣٨	٩٢,٠٣٢	١٠٢,٢٤٥
المنيا	٣,٧١٢	٧٦٠	٢,٣٠٨	٣٤٨,٩٧٤	٢٩٦,٤٧٣	٤٧٦,٣٨٨
أسيوط	٤٠٨	١,٥٦٠	٤٨	٤٧٣,٨٩٣	١٤٤,٤٧٧	٢٣٤,٦٢٧
سوهاج	٣٦٠	١٩٢	١,٠٠٦	١٩٥,٢٠١	٩,٠٦٨	٣١,٩١٧
قنا	٤٩٢	١,٥٠٠	١,٠٠٨	٢٦٧,٥٨٠	٣٢٣,٥٦٩	٢٣٤,٧١٢
مطروح	١,٠٨٠	٠	٠	٣٥,١٩٣	٩٩٨,٦٢٩	٢٨,٧٧٠
الإجمالي	**٨٤,٨٣١**	**٧٨,٣٤٥**	**١٣٦,٥٠١**	**١٤,٦٧٦,٣٢٠**	**٣٥,٤٣٠,٣٧٠**	**٢٢,٦٨٩,٢٣٩**

جدول ٤. إجمالي الوحدات السكنية الحكومية المنفذة في بعض محافظات الجمهورية واستثماراتها في الأعوام المالية (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٠/٢٠٢١)[٧]

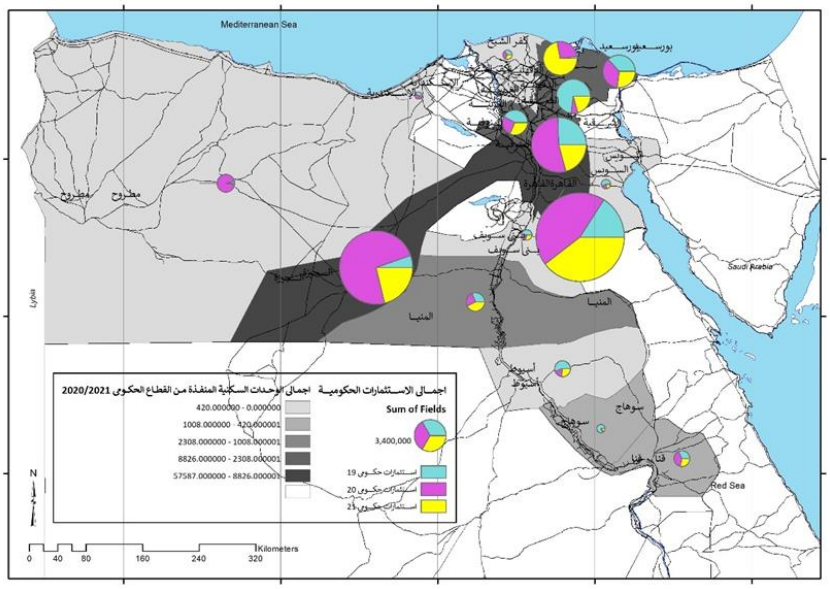

شكل ٢٣. إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من خلال القطاع الحكومي (٢٠٢٠/٢٠٢١) في الفترة من ٢٠١٨ -٢٠٢١

[٧] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة – قطاع الإسكان والمرافق (٢٠٢٢)

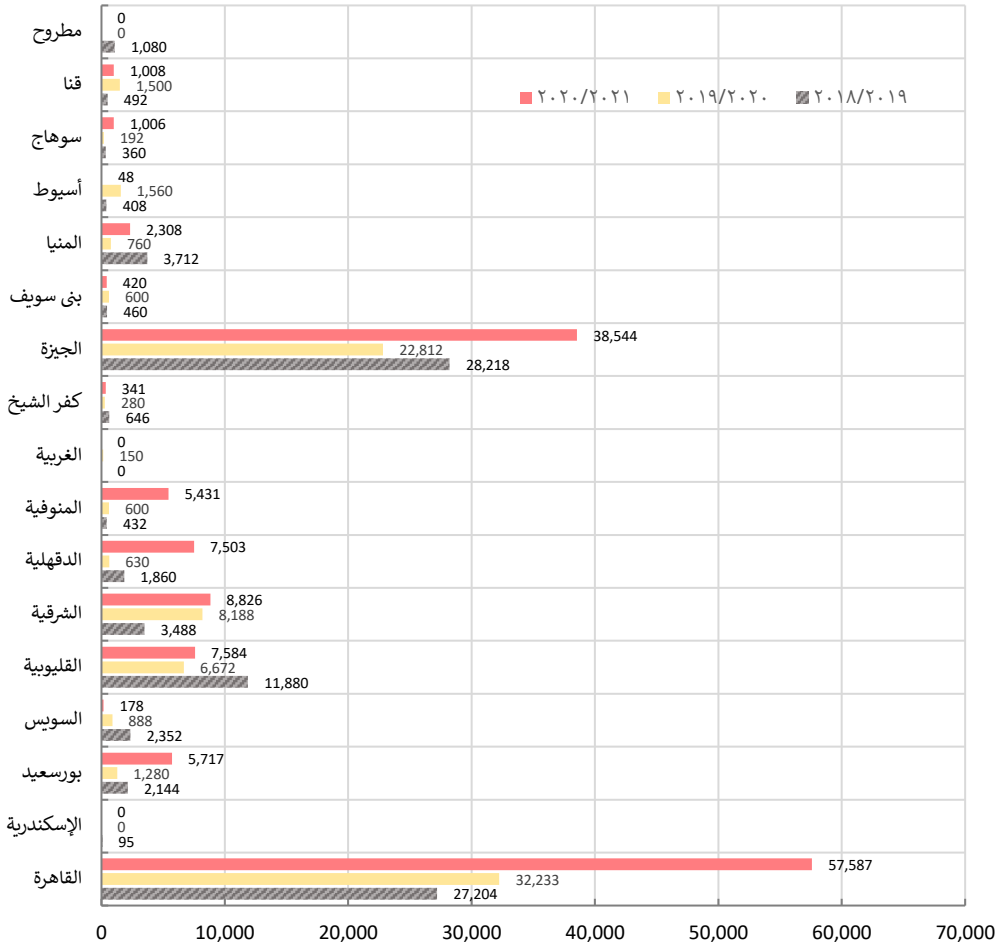

شكل ٢٤. إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من خلال القطاع الحكومي (٢٠٢١/٢٠١٨) موزعة على بعض محافظات الجمهورية

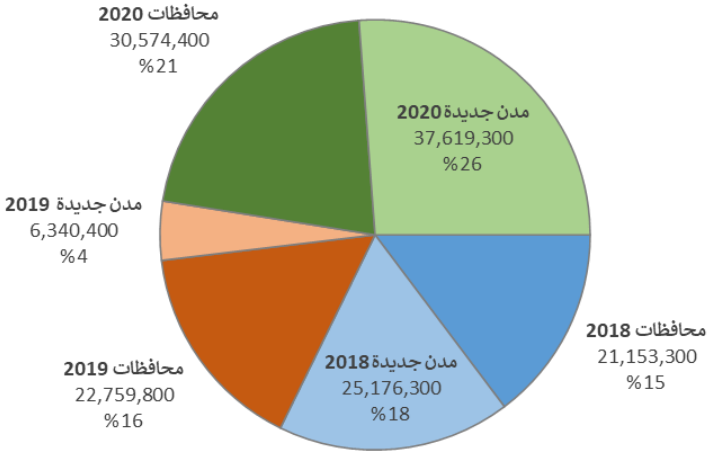

شكل ٢٥. يوضح حجم الاستثمارات من خلال القطاع الحكومي (٢٠٢١/٢٠١٨)

المحافظة	منخفض التكاليف			اقتصادي			متوسط			فوق المتوسط			فاخر		
	٢٠١٨/١٩	٢٠١٩/٢٠	٢٠٢٠/٢١	٢٠١٨/١٩	٢٠١٩/٢٠	٢٠٢٠/٢١	٢٠١٨/١٩	٢٠١٩/٢٠	٢٠٢٠/٢١	٢٠١٨/١٩	٢٠١٩/٢٠	٢٠٢٠/٢١	٢٠١٨/١٩	٢٠١٩/٢٠	٢٠٢٠/٢١
القاهرة	-	-	٤٨	٢١,٨٥١	٢٠,١١٢	٢٣,٦١٦	٥,٢٧١	١١,٤٠٩	٢١,١٤٤	٧٢	٣٥٢	-	١٠	٣٦٠	١٢,٧٧٩
الإسكندرية	-	-	-	٢٣	-	-	٧٢	-	-	-	-	-	-	-	-
بورسعيد	-	-	-	٢,١٤٤	١,٢٨٠	٥,١٣٧	-	-	٥٨٠	-	-	-	-	-	-
السويس	-	-	-	٢,٣٥٢	٨٨٨	٣٤	-	-	١٤٤	-	-	-	-	-	-
القليوبية	-	-	-	١١,٢٠٨	٣,٦٧٢	٥,٠٨٨	٦٧٢	٢,٣٢٨	٢,٤٩٦	-	-	-	-	٦٧٢	-
الشرقية	-	-	-	٢,٥٦٦	٦,٨٢٠	٧,١٣٠	٩٢٢	١,٣٦٨	١,٦٩٦	-	-	-	-	-	-
الدقهلية	-	-	-	١,٨٦٠	٦٣٠	٥,٣٩٢	-	-	٢,٠٨٨	-	-	-	-	-	٢٣
المنوفية	-	-	-	-	٦٠٠	٥,٤٣١	٤٣٢	-	-	-	-	-	-	-	-
الغربية	-	-	-	-	١٥٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كفر الشيخ	-	-	-	٦٤٦	٢٨٠	٣٤١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجيزة	-	-	-	٢٤,٣٠٦	١٧,٣٠٠	٢٠,٩٥٢	٣,٩١٢	١,١٧٦	١٦,٩٤٤	-	٦٦٤	-	-	٣,٦٧٢	٦٤٨
بنى سويف	-	-	-	٤٦٠	٦٠٠	٤٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المنيا	-	-	-	٣,٥٩٢	٧٦٠	٩٤٠	١٢٠	-	٨٤٠	-	-	-	-	-	٥٢٨
أسيوط	-	-	-	٤٠٨	١٢٠	٤٨	-	١,٤٤٠	-	-	-	-	-	-	-
سوهاج	-	-	-	٣٦٠	١٩٢	١,٠٠٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قنا	-	-	-	٤٩٢	١,٥٠٠	١,٠٠٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مطروح	-	-	-	-	-	-	١,٠٨٠	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	-	-	٤٨	٧٢,٢٦٨	٥٤,٩٠٤	٧٦,٥٤٣	١٢,٤٨١	١٧,٧٢١	٤٥,٩٣٢	٧٢	١,٠١٦	-	١٠	٤,٧٠٤	١٣,٩٧٨

جدول ٥. إجمالي الوحدات السكنية الحكومية المنفذة في بعض محافظات الجمهورية موزعة وفقاً لمستويات الإسكان في الأعوام المالية (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٠/٢٠٢١)
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة – قطاع الإسكان والمرافق (٢٠٢٢)

المحافظة	العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩			العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠			العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١		
	محافظات	مدن جديدة	إجمالي	محافظات	مدن جديدة	إجمالي	محافظات	مدن جديدة	إجمالي
القاهرة	٠	٢٥,٠٩١	٢٥,٠٩١	١٠,٦٤٠	٢,١٣٧	١٢,٧٧٧	٢٠,٩٣٧	٢١,٤٢٤	٤٢,٣٦١
الإسكندرية	٠	٥,١٤٧	٥,١٤٧	٠	٠	٠	٠	١,٩٧٨	١,٩٧٨
بورسعيد	١,٠٥٧	٠	١,٠٥٧	٩٣٣	٠	٩٣٣	٣٣٤	٠	٣٣٤
السويس	٢,١٣٦	٠	٢,١٣٦	٠	٠	٠	٧٠٨	٠	٧٠٨
القليوبية	٦٧٢	٢٥٥	٩٢٧	٣,٢٨٤	١,٢٤٠	٤,٥٢٤	٢,١٠١	٢,٨٠٢	٤,٩٠٣
الشرقية	٤٩٥	٨١٨	١,٣١٣	١٥٠	٧,٤٦٠	٧,٦١٠	١٧٠	٨,١٨٤	٨,٣٥٤
الدقهلية	٤,٤٥٤	٠	٤,٤٥٤	١,٤١٥	٠	١,٤١٥	٤,١١٤	٠	٤,١١٤
المنوفية	١٢,٦٩٣	٦,٢٠٠	١٨,٨٩٣	١٥,٢٠٤	٦٧٠	١٥,٨٧٤	١٢,٥٨٠	١٢,٤٤١	٢٥,٠٢١
الغربية	٤,٦٢٥	٠	٤,٦٢٥	٢,٧١٩	٠	٢,٧١٩	٢,٨١٩	٠	٢,٨١٩
كفر الشيخ	١,٦٦٠	٠	١,٦٦٠	١,٤٥١	٠	١,٤٥١	١,٢٦٤	٠	١,٢٦٤
الجيزة	٧,٤٦١	٤,٤٦٣	١١,٩٢٤	٠	٥٠٠	٥٠٠	٢,٩٠٠	٥,٣٣٤	٨,٢٣٤
بنى سويف	٢,٩٣٩	٤٥٥	٣,٣٩٤	٣,٤٢٦	٧٥	٣,٥٠١	٢,٨٥٠	١,٤١٩	٤,٢٦٩
المنيا	٢,٠٧٣	٨٤٠	٢,٩١٣	٣,٣٦٨	٠	٣,٣٦٨	٤,٠٧٤	٠	٤,٠٧٤
أسيوط	٣,٤٧٣	٢,٥٧١	٦,٠٤٤	٢,٥٣١	٢٣	٢,٥٥٤	١,٧٨٥	١٣	١,٧٩٨
سوهاج	١٧,٢٠٤	٦٥٤	١٧,٨٥٨	٨,٠٧٧	٣٠	٨,١٠٧	٦,٩٣٥	١,٩٧٢	٨,٩٠٧
قنا	٤,٩١٨	٠	٤,٩١٨	٥,٢٤٢	٤٥	٥,٢٨٧	٥,٢٥٠	٠	٥,٢٥٠
مطروح	٤,٦٥١	٠	٤,٦٥١	٦,٥٨٨	٠	٦,٥٨٨	٧,٦١٥	٠	٧,٦١٥
الإجمالي	**٧٠,٥١١**	**٤٦,٤٩٤**	**١١٧,٠٠٥**	**٦٥,٠٢٨**	**١٢,١٨٠**	**٧٧,٢٠٨**	**٧٦,٤٣٦**	**٥٥,٥٦٧**	**١٣٢,٠٠٣**

جدول ٦. إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من القطاع الخاص في بعض محافظات الجمهورية موزعة في المحافظات والمدن الجديدة في الأعوام المالية (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٠/٢٠٢١)

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة – قطاع الإسكان والمرافق (٢٠٢٢)

المحافظة	العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩			العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠			العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١		
	محافظات	مدن جديدة	إجمالي	محافظات	مدن جديدة	إجمالي	محافظات	مدن جديدة	إجمالي
القاهرة	٠	١٥,٢٦٦,٢٥٠	١٥,٢٦٦,٢٥٠	٣,٧٢٤,٠٠٠	١,٥٥٢,١٥٠	٥,٢٧٦,١٥٠	٨,٣٧٤,٨٠٠	١٨,٣٣٠,٤٠٠	٢٦,٧٠٥,٢٠٠
الإسكندرية	٠	١,٩٠٣,٨٠٠	١,٩٠٣,٨٠٠	٠	٠	٠	٠	٩٧٢,٢٥٠	٩٧٢,٢٥٠
بورسعيد	٣١٧,١٠٠	٠	٣١٧,١٠٠	٣٢٦,٥٥٠	٠	٣٢٦,٥٥٠	١٣٣,٦٠٠	٠	١٣٣,٦٠٠
السويس	٦٤٠,٨٠٠	٠	٦٤٠,٨٠٠	٠	٠	٠	٢٨٣,٢٠٠	٠	٢٨٣,٢٠٠
القليوبية	٢٠١,٦٠٠	١٦٤,٧٠٠	٣٦٦,٣٠٠	١,١٤٩,٤٠٠	١,٢٨٢,٦٠٠	٢,٤٣٢,٠٠٠	٨٤٠,٤٠٠	٢,٤٣٠,٦٠٠	٣,٢٧١,٠٠٠
الشرقية	١٤٨,٥٠٠	٣٠١,٦٥٠	٤٥٠,١٥٠	٥٢,٥٠٠	٢,٨٩٩,٠٠٠	٢,٩٥١,٥٠٠	٦٨,٠٠٠	٣,٦٤٨,٦٠٠	٣,٧١٦,٦٠٠
الدقهلية	١,٣٣٦,٢٠٠	٠	١,٣٣٦,٢٠٠	٤٩٥,٢٥٠	٠	٤٩٥,٢٥٠	١,٦٤٥,٦٠٠	٠	١,٦٤٥,٦٠٠
المنوفية	٣,٨٠٧,٩٠٠	٢,١٨٤,٦٠٠	٥,٩٩٢,٥٠٠	٥,٣٢١,٤٠٠	٣٥٠,٥٠٠	٥,٦٧١,٩٠٠	٥,٠٣٢,٠٠٠	٦,٢١٦,٠٥٠	١١,٢٤٨,٠٥٠
الغربية	١,٣٨٧,٥٠٠	٠	١,٣٨٧,٥٠٠	٩٥١,٦٥٠	٠	٩٥١,٦٥٠	١,١٢٧,٦٠٠	٠	١,١٢٧,٦٠٠
كفر الشيخ	٤٩٨,٠٠٠	٠	٤٩٨,٠٠٠	٥٠٧,٨٥٠	٠	٥٠٧,٨٥٠	٥٠٥,٦٠٠	٠	٥٠٥,٦٠٠
الجيزة	٢,٢٣٨,٣٠٠	٣,٤٧٥,٥٠٠	٥,٧١٣,٨٠٠	٠	١٧٥,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠	١,١٦٠,٠٠٠	٣,٩٩٥,٩٥٠	٥,١٥٥,٩٥٠
بنى سويف	٨٨١,٧٠٠	١٨٣,٠٠٠	١,٠٦٤,٧٠٠	١,١٩٩,١٠٠	٣٢,٢٥٠	١,٢٣١,٣٥٠	١,١٤٠,٠٠٠	٧٦٠,٦٠٠	١,٩٠٠,٦٠٠
المنيا	٦٢١,٩٠٠	٥٠٤,٠٠٠	١,١٢٥,٩٠٠	١,١٧٨,٨٠٠	٠	١,١٧٨,٨٠٠	١,٦٢٩,٦٠٠	٠	١,٦٢٩,٦٠٠
أسيوط	١,٠٤١,٩٠٠	٨٨٣,٥٠٠	١,٩٢٥,٤٠٠	٨٨٥,٨٥٠	١٦,٦٥٠	٩٠٢,٥٠٠	٧١٤,٠٠٠	٥,٨٠٠	٧١٩,٨٠٠
سوهاج	٥,١٦١,٢٠٠	٣٠٩,٣٠٠	٥,٤٧٠,٥٠٠	٢,٨٢٦,٩٥٠	١٦,٥٠٠	٢,٨٤٣,٤٥٠	٢,٧٧٤,٠٠٠	١,٢٥٩,٠٥٠	٤,٠٣٣,٠٥٠
قنا	١,٤٧٥,٤٠٠	٠	١,٤٧٥,٤٠٠	١,٨٣٤,٧٠٠	١٥,٧٥٠	١,٨٥٠,٤٥٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٠	٢,١٠٠,٠٠٠
مطروح	١,٣٩٥,٣٠٠	٠	١,٣٩٥,٣٠٠	٢,٣٠٥,٨٠٠	٠	٢,٣٠٥,٨٠٠	٣,٠٤٦,٠٠٠	٠	٣,٠٤٦,٠٠٠
الإجمالي	**٢١,١٥٣,٣٠٠**	**٢٥,١٧٦,٣٠٠**	**٤٦,٣٢٩,٦٠٠**	**٢٢,٧٥٩,٨٠٠**	**٦,٣٤٠,٤٠٠**	**٢٩,١٠٠,٢٠٠**	**٣٠,٥٧٤,٤٠٠**	**٣٧,٦١٩,٣٠٠**	**٦٨,١٩٣,٧٠٠**

جدول ٧. إجمالي الاستثمارات للوحدات السكنية المنفذة من القطاع الخاص في بعض محافظات الجمهورية موزعة في المحافظات والمدن الجديدة في الأعوام المالية (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٠/٢٠٢١)

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة – قطاع الإسكان والمرافق (٢٠٢٢)

بالألف جنيه مصري

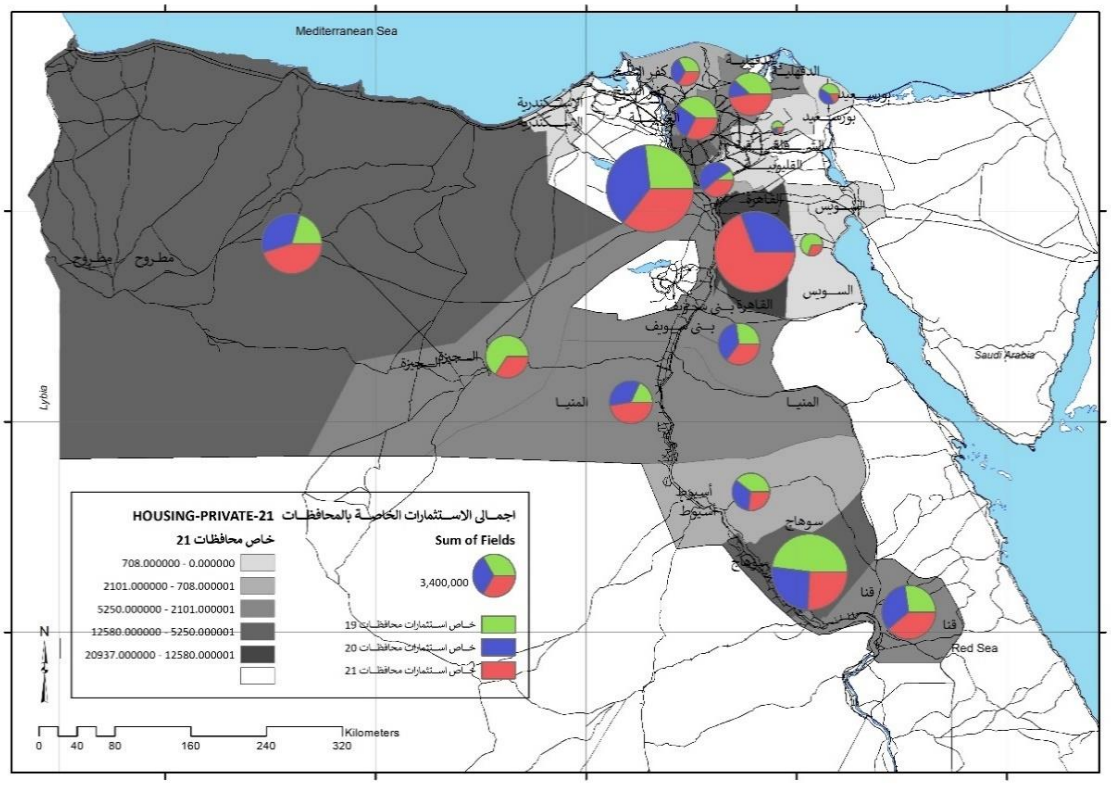

شكل ٢٦. إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من خلال القطاع الخاص بالمحافظات (٢٠٢٠/٢٠٢١) وحجم الاستثمارات في الفترة من ٢٠١٨ـ٢٠٢١

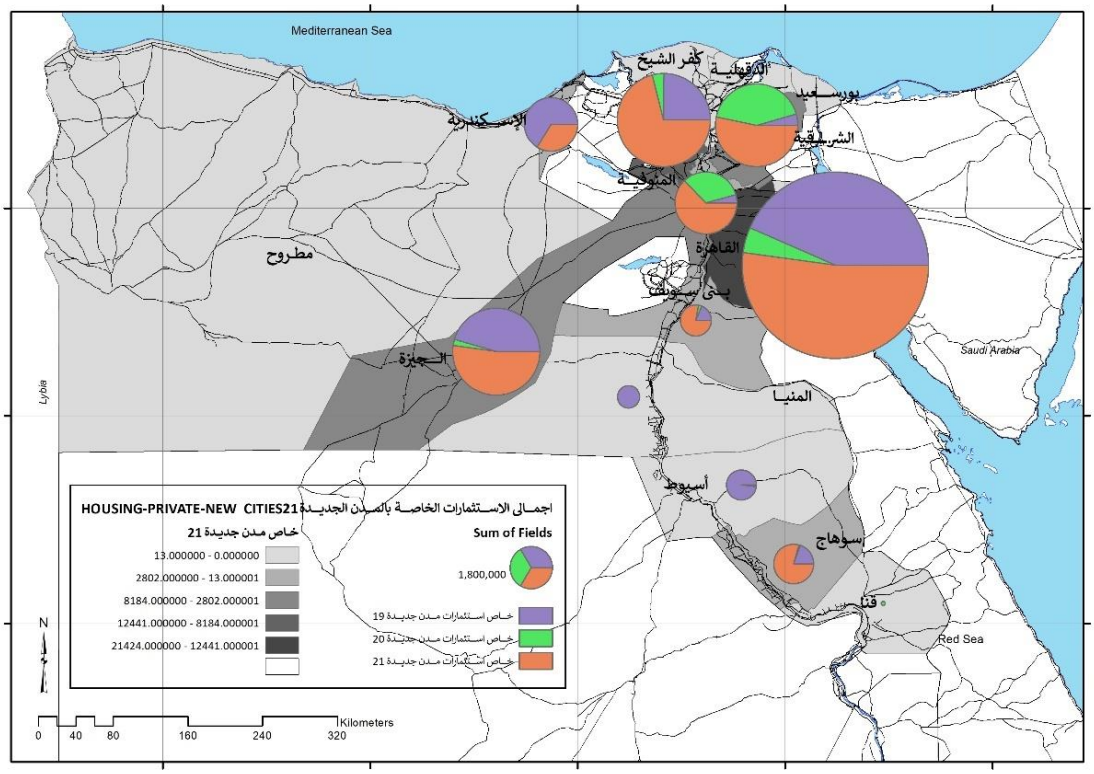

شكل ٢٧. إجمالي الوحدات السكنية المنفذة من خلال القطاع الخاص بالمدن الجديدة (٢٠٢٠/٢٠٢١) وحجم الاستثمارات في الفترة من ٢٠١٨ـ٢٠٢١

ج) تطوير المناطق العشوائية

في ظل اهتمام الدولة بتطوير المناطق العشوائية بصورة شاملة وفى إطار تنموي متكامل، فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء صندوق التنمية الحضرية يكون بديلًا لصندوق تطوير المناطق العشوائية، وبالتالي أصبح اسم الصندوق (صندوق التنمية الحضرية) يتبع رئاسة مجلس الوزراء ويُعد هيئة عامة اقتصادية، وله الشخصية الاعتبارية ويجوز بقرار من مجلس إدارة الصندوق إنشاء فروع ومكاتب له في المحافظات.

وتضمنت أهداف الصندوق العمل على تطوير وتنمية مناطق التطوير العمراني التي يُحددها مجلس أمناء الصندوق في إطار القوانين والقرارات المنظمة، والحفاظ على المناطق ذات الطابع المميز منها، والعمل على توفير احتياجات ومتطلبات السكان بتلك المناطق من خدمات، ومرافق عامة، وأنشطة، إلى جانب العمل على تشجيع المجتمع المدني وقطاع الأعمال على المساهمة العينية والمادية في أعمال التطوير العمراني من خلال الصندوق، ووضع السياسات والاستراتيجيات التي تُمكن الصندوق من التطوير والتنمية، والحفاظ على المناطق المُشار إليها.

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق قد قام بتطوير ١٨٥ منطقة غير آمنة من خلال إنشاء وحدات وإزالة خطورة بعدد إجمالي ١١٥,٨ ألف وحدة سكنية استفاد منها ٥٧٩,٣ ألف مواطن وجاري تطوير عدد ٤٠ منطقة بإجمالي ٤٠,٦ ألف وحدة سكنية ليستفيد منها ٢٠٣ ألف مواطن. علاوة على تطوير ١٤ منطقة غير مخططة بمساحة تقدر ١٥٤٦ فدان بإجمالي عدد وحدات تقريبي ٢٦٤,٣ ألف وحدة سكنية لتخدم نحو ٢٦ ألف أسرة وجاري العمل على تطوير عدد ٧٩ منطقة بمساحة حوالي ٦٩٤١ فدان يخدم حوالي ٦٩٠ ألف أسرة.

وفى إطار تطوير الأسواق العشوائية تم تنفيذ ١٦٣٨ وحدة بيع يستفيد منها ٨١٩٠ مواطن وجاري تطوير عدد ٢٠ سوق عشوائي بإجمالي ٣١٧١ وحدة بيع ليستفيد منها نحو ١٥,٨ ألف مواطن.

ومن ناحية أخرى فقد ساهمت وزارة الأوقاف في تنفيذ ١٨٨٠ وحدة إسكان اقتصادي وعدد ٢٥١٣ وحدة إسكان استثماري وعدد ٣٧٦٢ وحدة إسكان تجاري وإداري، ووصل عدد وحدات إسكان الشباب إلى ١٠,٤ ألف وحدة، وعدد ١٠٨ وحدة إسكان تطوير العشوائيات[٨].

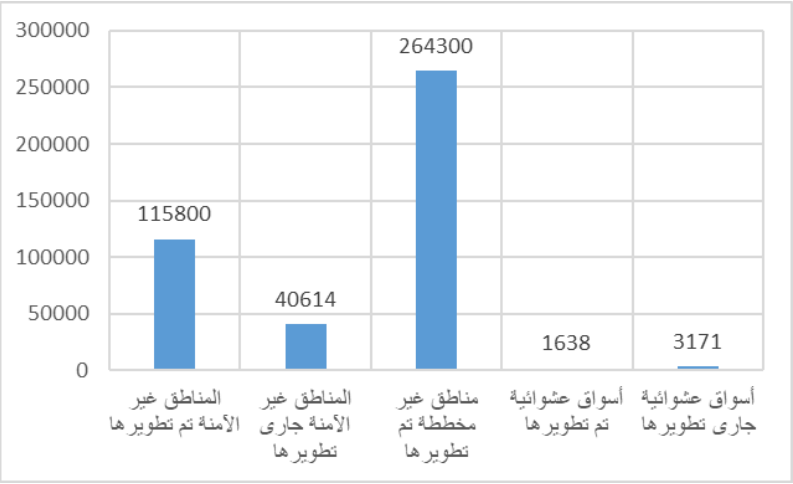

شكل ٢٨. إجمالي الوحدات المنفذة لتطوير المناطق غير الآمنة والمناطق غير المخططة (وحدة سكنية) والأسواق العشوائية (وحدة) حتى عام ٢٠٢١

[٨] رئاسة مجلس الوزراء، تقرير عن تقدم أعمال برنامج الحكومة – مصر تنطلق (يوليو ٢٠١٨ / يونيو ٢٠٢١)

د) الثقافة والتنمية الثقافية

تعمل وزارة الثقافة على تعزيز قيم المواطنة وتعميق الولاء والانتماء للهوية المصـــرية, وكذا الارتقاء بشـــتى المجالات الثقافية والفنية بشـــكل إبداعي مبتكر وتنمية الموهوبين والمبدعين.. كما تعمل الوزارة على دعم الصناعات الثقافية ونشرها دون تمييز تحقيقاً للعدالة الثقافية. إضافة إلى تعزيز مكانة قوة مصر الناعمة وتحقيق ريادتها على الخريطة الثقافية العالمية. ومن خلال هذا الدور تقوم الوزارة بتبني برامج ومشـــروعات متنوعة لتحقيق الأهداف التالية:

تفعيل دور المؤسسات الثقافية

يضـــم هذا البرنامج عدداً من البرامج الفرعية والأنشـــطة المختلفة التي تشـــمل تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع وتطوير المؤســـســـات الثقافية والعدالة الثقافية وتعزيز الاهتمام بذوي الهمم بالإضـــافة إلى تحقيق الريادة الثقافية وحماية وتعزيز التراث الثقافي وذلك بإجمالي تكلفة تقدر بنحو ٩ مليار جنيه.

تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع

ويشـمل ذلك تنفيذ ١١٣ ألف نشـاط ثقافي، اسـتفاد منها بشـكل مباشـر نحو ٤,٥ مليون مواطن، وذلك في إطار الجهود المبذولة للارتقاء بالذوق العام للمجتمع، وترســـيخ الهوية الوطنية لدى أفراده وذلك بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ١,٨ مليار جنيه، ومن أبرز تلك الأنشطة تنظيم ١٥٥٥ عرض مسرحي و٢٦٤٩٧ ندوة وصـــالون ثقافي، فضـــلاً عن إحياء ١٣٢٠ حفل فني بدار الأوبرا المصـــرية، منهم ٤٢٨ حفل عبر شـبكة الإنترنت حيث بلغ إجمالي المشاهدات أكثر من ٣,٣ مليون مشاهدة.

تطوير المؤسسات الثقافية

يشـمل تطوير المؤسـسـات الثقافية إحلال وتطوير ٩٤٠ مؤسـسـة ثقافية، بإجمالي تكلفة ١,٤٤ مليار جنيه، علاوة على افتتاح ٥٦ موقع ثقافي في ١٧ محافظة بإجمالي تكلفة ١,٣ مليار جنيه خلال ثلاث ســـنوات وتشـــمل أبرز المشـــروعات التي تم افتتاحها خلال هذه الفترة ٣٢ موقع ثقافي على مســـتوى الجمهورية "قصـــور ثقافة - بيوت ثقافة - مكتبات" وافتتاح منافذ بيع هيئة الكتاب "بجامعة بنى ســويف ومســاكن عين شـمس والمنطقة الخامسـة بمحافظة الإسـماعيلية" وإعادة افتتاح منفذ بيع هيئة الكتاب ببيروت وافتتاح مكتبة مصـــر العامة بدمنهور بالإضـــافة إلى إعادة تطوير وافتتاح المقر الرئيســـي للرقابة على المصـــنفات الفنية بشارع القصر العيني وإنشاء ٨ مقرات للرقابة على المصنفات الفنية في ٧ محافظات وإعادة تشغيل وافتتاح ٩ مســـارح بعد تطويرها وافتتاح دار الكتب القومية بباب الخلق بعد ترميمها وافتتاح متحف ومركز إبداع نجيب محفوظ بتكية أبو الدهب بحي الأزهر وافتتاح متحف محمود خليل وحرمه.

كما تضـــمنت جهود الحكومة في هذا الإطار تنفيذ ٢٣٩ خدمة مميكنة، وربط ١٣٤ موقع ثقافي بشـــبكة المعلومات الدولية، وإنشـــاء منصـــة إلكترونية لإتاحة وتأمين المحتوى الثقافي إلكترونياً، تم خلالها إتاحة ٥٣٦ كتاب للاطلاع المجاني وبلغ عدد القراء نحو ٣,٣ ألف قارئ. كما تمت رقمنة نحو ١٣ ألف كتاب في إطار مشـــروع التحول الرقمي بالإضـــافة إلى رقمنة ٢٠٩٠ مخطوط تاريخي وأفلام تســـجيلية وســـينمائية ومســـرحيات وبرامج فنية وثقافية وخرائط نادرة وميكروفيلم وفهارس لمكتبات القاهرة الكبرى ومصـــر العامة ودار الأوبرا ومشروعات تجميل الميادين.

٢,٤. الاستدامة الاقتصادية

١,٢,٤. الأسس والأبعاد

تعتبر الاستدامة الاقتصادية أحد أهم مبادئ الأجندة الحضرية الجديدة «ضمان اقتصادات حضرية مستدامة وشاملة للجميع»؛ ويمكن تحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال المنافع المرتبطة بكل من:

- الإنتاجية الاقتصادية الحضرية.
- ريادة الأعمال الذكية.
- التكنولوجيا والابتكار.

ويتضمن التقرير السنوي الوقوف على أهم المؤشرات المرتبطة بهذه العوامل الرئيسية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية الحضرية في مصر.

أ) الإنتاجية الاقتصادية الحضرية

تعتبر الإنتاجية الاقتصادية الحضرية أحد أهم العوامل المحددة للاستدامة الاقتصادية الحضرية؛ وتتعدد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الإنتاجية الاقتصادية الحضرية؛ ويستهدف التقرير قياس أهم هذه المؤشرات والتعرف على تطورها؛ وهي المؤشرات التي تتضمن:

- قيمة ومعدل النمو للناتج المحلى الإجمالي.
- الناتج المحلى الإجمالي للمدن المصرية.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج في المدن المصرية.
- تطور معدل الاستثمار
- التخصص الوظيفي للمدن المصرية
- معدلات التشغيل الحضرية
- معدل البطالة الحضرية
- مؤشرات بيئة العمل

ويتناول التقرير فيما يلي قياس هذه المؤشرات لتحديد الإنتاجية الاقتصادية الحضرية في مصر.

<u>قيمة ومعدل النمو للناتج المحلى الإجمالي</u>

اتجه الاقتصاد المصري خلال النصف الثاني من العقد الماضي للتعافي وتحقيق نمو كبير في قيم الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار السائدة. حيث ارتفع الناتج من نحو ٢,٧ تريليون جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٥,٢ تريليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨. وعلى الرغم من الجائحة التي أصابت العالم واقتصاداته في عام ٢٠٢٠ (كوفيد ١٩) فقد حافظ الاقتصاد المصري على تحقيق نمو موجب في قيم الناتج المحلى الإجمالي؛ والذي ارتفع إلى نحو ٥,٦ تريليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ و٦ تريليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وقد تزامن تحقيق الاقتصاد المصري لهذه القيم الكبيرة في الناتج بالترليون جنيه ارتفاع في معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى الإجمالي من نحو ٢,٧٪ عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٥,٦٪ عام ٢٠١٩/٢٠١٨. كما أنه في الوقت الذي عانى منه الاقتصاد العالمي خلال جائحة كورونا؛ وتراجعت معدلات نمو معظم دول العالم فقد حقق الاقتصاد المصري معدلات نمو موجبة للناتج المحلى الإجمالي؛ بلغت نحو ٣,٦٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ و٣,٣٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ كما هو موضح في الشكل رقم (٢٩).

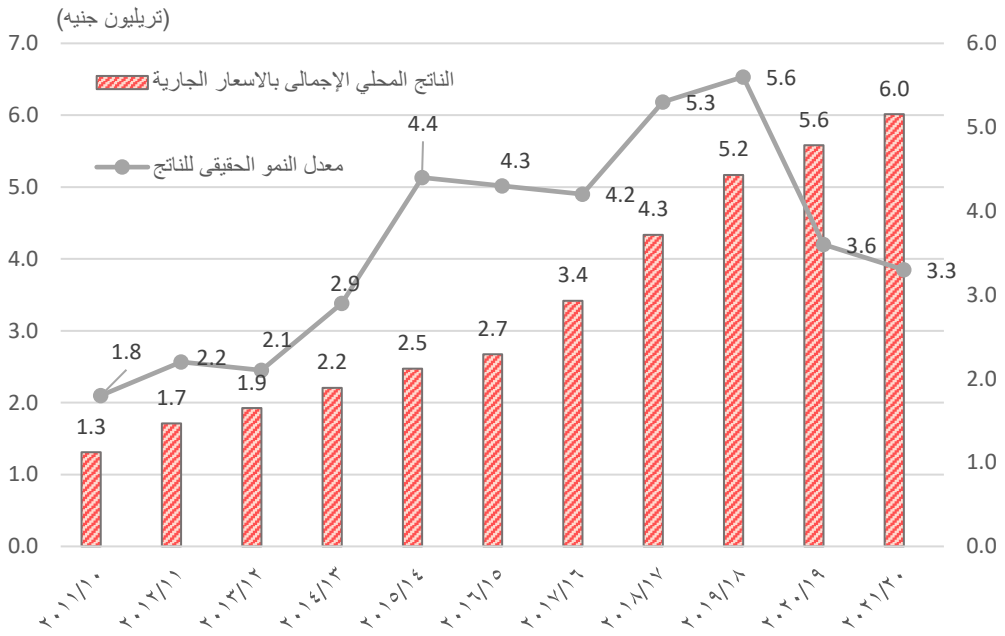

شكل ٢٩. تطور القيم الجارية ومعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد المصري
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الناتج المحلى الإجمالي للمحافظات المصرية

تسهم المحافظات الحضرية على نحو كبير في الناتج المحلى الإجمالي؛ ومع التوسع العمراني الذى تشهده المحافظات الحضرية المصرية؛ فقد أسهمت ثلاث محافظات حضرية هي: القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية بما يربو على ٤٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد المصري في عام ٢٠٢١/٢٠ (وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لمساهمة المحافظات في الناتج وإسقاطها على الناتج المحلى الإجمالي لمصر عام ٢٠٢١/٢٠)؛ ويلاحظ على نحو خاص أن محافظتي القاهرة والإسكندرية ذاتا الثقل الاقتصادي والسكاني والتوسع العمراني الضخم الذى تشهده كل منهما؛ يسهما معاً بأكثر من ٤٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد المصري؛ كما هو موضح في الشكل رقم (٣٠).

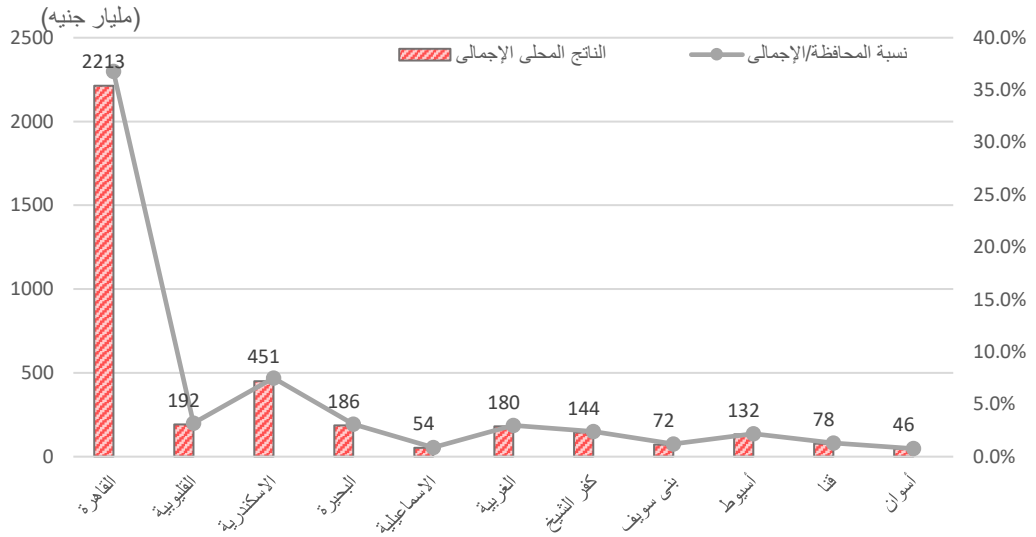

شكل ٣٠. قيمة ومساهمة المحافظات المصرية في الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد المصري؛ ٢٠٢١/٢٠
المصدر: حسبت من بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج في المحافظات المصرية

يعبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في المحافظات عن مستوى إنتاجية المحافظات من ناحية؛ ومستوى الدخل والاستهلاك؛ ومن ثم مستوى المعيشة؛ من ناحية أخرى؛ ويرصد التقرير الحضري السنوي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في إحدى عشر محافظة ممثلة للأقاليم مقارنة بالمتوسط العام للجمهورية؛ حيث يتبين أن المحافظات ذات التصنيف الحضري (القاهرة؛ الإسكندرية) يرتفع فيها المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي عن متوسط الجمهورية؛ في حين ينخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج في المحافظات الأخرى عن متوسط الجمهورية (وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لمساهمة المحافظات في الناتج وإسقاطها على الناتج المحلى الإجمالي لمصر عام ٢٠٢١/٢٠) كما هو موضح في الشكل رقم (٣١).

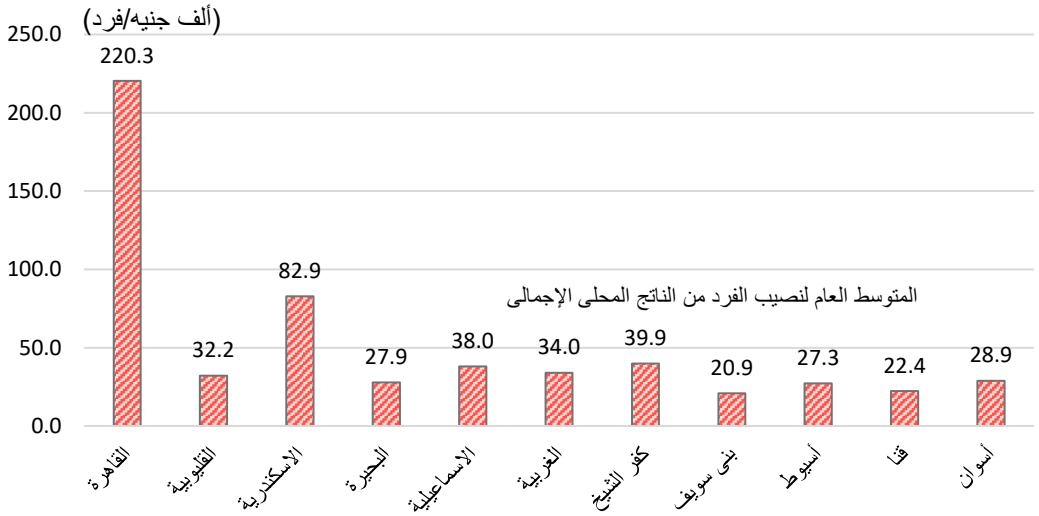

شكل ٣١. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في المحافظات المصرية؛ ٢٠٢١/٢٠
المصدر: حسبت من بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

تطور معدل الاستثمار

ارتفعت قيمة الاستثمار في الاقتصاد المصري خلال العقد الماضي؛ فالاستثمارات التي لم تكن تتجاوز ٢٢٩ مليار جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ارتفعت إلى نحو ٨٨٣ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨. مع تأثر هذه الاستثمارات بسبب جائحة كورونا في العامين الأخيرين.

ويؤكد التقرير على أهمية معاودة الارتفاع بمعدل الاستثمارات للناتج في الاقتصاد المصري؛ والذى شهد تحسناً خلال العقد الماضي ليصل إلى مستوى في السابق عند معدل ١٧٪؛ كما هو موضح في الشكل رقم (٣٢).

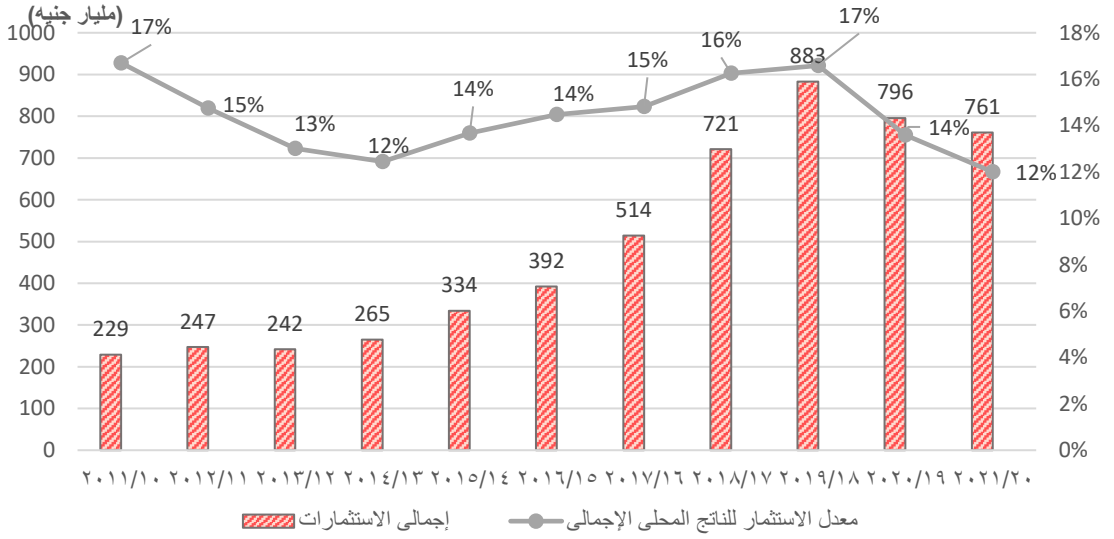

شكل ٣٢. تطور قيمة ومعدل الاستثمار للاقتصاد المصري؛ ٢٠١١/١٠ – ٢٠٢١/٢٠

المصدر: حسبت من بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

مؤشر التخصص الوظيفي للمدن المصرية

يعد التخصص الوظيفي أحد أهم المؤشرات الإنتاجية وتقسيم العمل فيما بين المدن والنطاقات الريفية؛ كما أنه يعكس مراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها المدن المصرية؛ وقد تبين من رصد التقرير السنوي للتخصص الوظيفي في عدة مدن ممثلة للأقاليم الجمهورية في ضوء بيانات تعداد عام ٢٠١٧؛ تخصص هذه المدن في أنشطة الخدمات بصفة أساسية؛ تليها أنشطة النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات؛ ثم أنشطة الصناعات التحويلية؛ ويأتي بعد ذلك أنشطة السياحة (خدمات الغذاء والإقامة) كما هو موضح في الجدول رقم (٨).

الهيكل القطاعي للعمالة	الخدمات العامة وشخصية والأخرى	نقل وتخزين والاتصالات والمعلومات	الصناعة التحويلية	السياحة (خدمات الغذاء والإقامة)	باقي القطاعات
القاهرة	٥٤٪	١٢٪	٩٪	٥٪	٢٠٪
بنها	٦١٪	١٠٪	٧٪	٦٪	١٦٪
الإسكندرية	٤٩٪	١٢٪	٩٪	٦٪	٢٤٪
دمنهور	٥٩٪	١٢٪	٥٪	٤٪	٢٠٪
الإسماعيلية	٥٢٪	١١٪	٩٪	٧٪	٢٢٪
طنطا	٥٤٪	١١٪	٩٪	٧٪	٢٠٪
كفر الشيخ	٦٤٪	٨٪	٥٪	٤٪	١٩٪
بنى سويف	٦٥٪	٧٪	٥٪	٥٪	١٨٪
أسيوط	٦١٪	٨٪	٥٪	٥٪	٢١٪
قنا	٦٠٪	٩٪	٦٪	٥٪	٢٠٪
أسوان	٥٩٪	٧٪	٤٪	٧٪	٢٢٪

جدول ٨. التخصص الوظيفي للمدن المصرية؛ ٢٠١٧
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

معدلات التشغيل الحضرية

تعكس معدلات التشغيل قدرة كبيرة للاقتصاد المصري على العمل والإنتاج؛ حيث تتجاوز معدلات التشغيل ثلث السكان (ما يربو على ٣٨٪ من إجمالي سكان الجمهورية عام ٢٠٢٠). وبصفة عامة تتقارب معدلات التشغيل في المحافظات الحضرية ومدن محافظات الوجه البحري والقبلي والحدود مع نظيرتها الريفية؛ مع ارتفاع محدود في معدلات التشغيل في الريف مقارنة بالحضر. (شكل رقم (٣٣)).

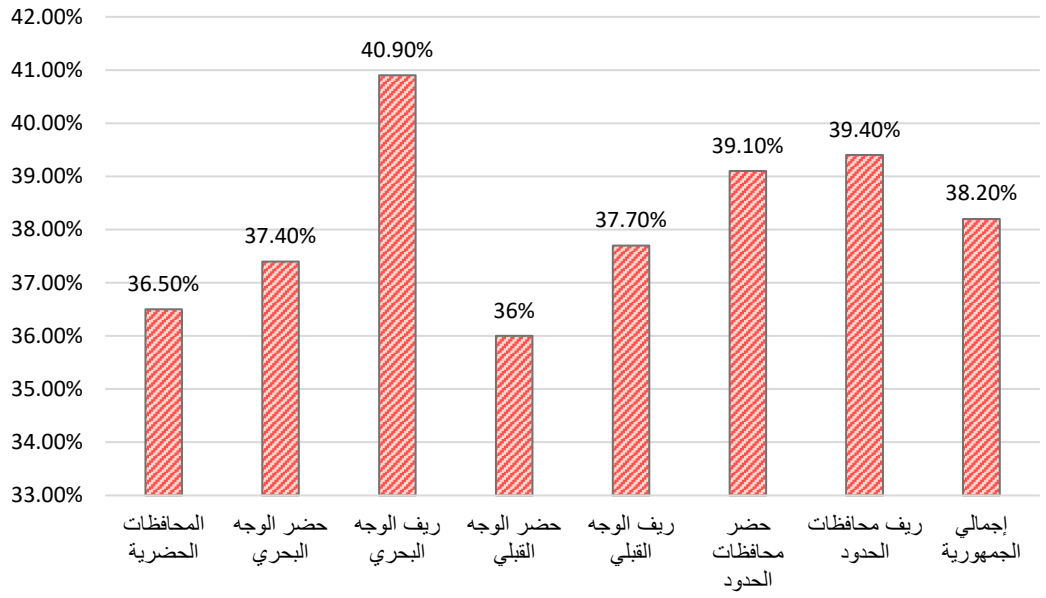

شكل ٣٣. معدلات التشغيل الحضرية؛ ٢٠٢٠
المصدر: المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن ناحية أخرى؛ فإن معدل التشغيل للإناث في الاقتصاد المصري لا يزال أقل بكثير من معدلات التشغيل المناظرة للذكور؛ فبينما يصل متوسط معدل التشغيل على مستوى الجمهورية بين الذكور إلى نحو ٦٣,٤٪ عام ٢٠٢٠؛ فإن المعدل بين الإناث لا يتجاوز ١١,٨٪؛ وعلى العكس من ارتفاع معدل التشغيل بين الذكور في الريف مقارنة بالحضر؛ فإن معدل التشغيل بين الإناث يرتفع في الحضر مقارنة بالريف كما هو موضح بالجدول رقم (٩).

بيان	ذكور	إناث	الإجمالى
المحافظات الحضرية	٥٨,٦٪	١٣,١٪	**٣٦,٥٪**
حضر الوجه البحري	٦٠,٧٪	١٣,٤٪	**٣٧,٤٪**
ريف الوجه البحري	٦٦,٢٪	١٤,٢٪	**٤٠,٩٪**
حضر الوجه القبلي	٥٩,٦٪	١١,٣٪	**٣٦٪**
ريف الوجه القبلي	٦٦,٧٪	٧,٠٪	**٣٧,٧٪**
حضر محافظات الحدود	٦٠,٤٪	١٤,٧٪	**٣٩,١٪**
ريف محافظات الحدود	٦٦,٦٪	٩,٢٪	**٣٩,٤٪**
إجمالي الجمهورية	**٦٣,٤٪**	**١١,٨٪**	**٣٨,٢٪**

جدول ٩ معدلات التشغيل الحضرية؛ ٢٠٢٠
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

معدل البطالة الحضرية

وعلى مستوى معدلات البطالة في الحضر مقارنة بالريف في الاقتصاد المصري؛ يلاحظ أيضاً ارتفاع معدلات البطالة في المحافظات الحضرية ومدن محافظات الوجه البحري والقبلي والحدود مقارنة بمثيلتها الريفية.

وعلى مستوى النوع؛ ترتفع معدلات البطالة بين الإناث في الاقتصاد المصري على نحو كبير مقارنة بمعدلات البطالة بين الذكور؛ إذ يصل متوسط معدل البطالة على مستوى الجمهورية بين الذكور إلى نحو ٦٪ عام ٢٠٢٠؛ بينما يصل بين الإناث لنحو ١٧,٧٪؛ ويلاحظ ارتفاع معدل البطالة في الحضر مقارنة بالريف بين كل من الذكور والإناث (باستثناء محافظات الحدود بالنسبة للإناث)؛ كما هو موضح بالجدول رقم (١٠).

بيان	ذكور	إناث	الإجمالي
المحافظات الحضرية	١٠,٤٪	٢٥,٧٪	**١٣,٥٪**
حضر الوجه البحري	٦,٥٪	٢١,١٪	**٩,٤٪**
ريف الوجه البحري	٤,٣٪	١٢,٧٪	**٥,٨٪**
حضر الوجه القبلي	٨,٠٪	١٩,٨٪	**١٠,١٪**
ريف الوجه القبلي	٣,٤٪	١٢,٢٪	**٤,٣٪**
حضر محافظات الحدود	١٤,١٪	١٥,١٪	**١٤,٣٪**
ريف محافظات الحدود	٤,٩٪	٢٦,٤٪	**٨,٠٪**
إجمالي الجمهورية	**٦,٠٪**	**١٧,٧٪**	**٧,٩٪**

جدول ١٠. معدلات البطالة الحضرية؛ ٢٠٢٠
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

مؤشرات بيئة العمل

يتضمن التقرير الحضري السنوي عدة مؤشرات تعكس بيئة العمل في الاقتصاد المصري؛ مثل: نسب المشتركين في التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي والعاملين بعقود قانونية أو المرتبطين بعمل دائم؛ كما هو موضح بالجدول رقم (١١)؛ حيث يتبين من هذه المؤشرات:

- تتمتع بيئة العمل الحكومية وفى القطاع العام بقدر أكبر من الاستقرار القانوني والعمل الدائم والمزايا التأمينية والصحية مقارنة ببيئة العمل في القطاع الخاص.
- يحظى العاملين بالقطاع الخاص المنظم باستقرار نسبى في عمل دائم؛ إلا أن ما يقرب من ثلث العاملين به ليس لهم تأمينات اجتماعية أو عقود قانونية؛ وما قرب من ثلاثة أرباع العمالة به لا يتمتعون بتأمينات صحية.
- تعتبر بيئة العمل للمشتغلين بالقطاع الخاص غير المنظم (خارج المنشآت) صعبة للغاية؛ وتتطلب العمل على إدماجهم في القطاع المنظم؛ فلا عقود عمل أو تأمينات صحية؛ كما أن ١١٪ منهم فقط لديهم تأمينات اجتماعية.

عمالة القطاع	المشتركين فى التأمينات الاجتماعية (%)	المشتركين فى التأمين الصحي (%)	العاملين بعقد قانونى (%)	العاملين فى عمل دائم (%)
الحكومي	**٪٩٧,٢**	**٪٩٦,٩**	**٪٩٨,٣**	**٪٩٨,٦**
العام	٪٩٣,٤	٪٩١,١	٪٩٤,٥	٪٩٥,٦
الخاص داخل المنشآت	**٪٣٤,٥**	**٪٢٦,٧**	**٪٣٠,٨**	**٪٨٢,٢**
الخاص خارج المنشآت	٪١٠,٨	٪٣,٢	٪٠,٩	٪٢٧,٣
أخرى	**٪٣٧,٣**	**٪٢٨,٨**	**٪٢٥,٤**	**٪٦٠**
إجمالي الجمهورية	**٪٤٤,٧**	**٪٣٩,١**	**٪٤٠,٣**	**٪٦٨,٣**

جدول ١١. مؤشرات بيئة العمل في الاقتصاد المصري؛ ٢٠٢٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ب)ريادة الأعمال الذكية

تعد ريادة الأعمال الذكية أو المبتكرة؛ ذات تأثير بالغ الأهمية على النشاط الاقتصادي الحضري؛ وذلك من خلال انعكاسها في المشروعات الجديدة أو الأرباح المرتبطة باستثمار الأفكار والموارد على نحو مبتكر؛ وهو ما يحفز النمو الاقتصادي. وقد أدت ريادة الأعمال الذكية أو المبتكرة إلى ازدهار عديد من الدول على مستوى العالم، والتي تعكس سياساتها؛ لاسيما في مجالات التعليم والملكية الفكرية وبراءات الاختراعات وأنشطة البحث العلمي؛ آليات وحوافز تدعيم ريادة الأعمال الذكية.

ونظراً للارتباط الشديد بين ريادة الأعمال الذكية أو المبتكرة وأنشطة الدول لتكوين رأس المال البشرى؛ والذي يعد المحدد الأكثر تأثيراً في هذا الشأن؛ فإن التقرير يستهدف قياس أهم المؤشرات ذات الارتباط والتعرف على تطورها؛ وتشمل هذه المؤشرات:

- نسبة العاملين في الأنشطة المعرفية
- معدل الطلبة في التعليم الجامعي وفوق الجامعي لكل ١٠٠٠ نسمة
- معدل السكان الحاصلين على تعليم جامعي وفوق جامعي لكل ١٠٠٠ نسمة
- التوزيع الجغرافي لمراكز ريادة الأعمال
- عدد الأفراد الحاصلين على تدريب مهني وفني سنوياً

ويتناول التقرير فيما يلي قياس هذه المؤشرات لتحديد ريادة الأعمال الذكية أو المبتكرة في مصر.

نسبة العاملين في الأنشطة المعرفية

يعتبر المشتغلين بالأنشطة المعرفية أحد المؤشرات المرتبطة بريادة الأعمال الذكية أو المبتكرة؛ وقد تم تحديد ثلاث أنشطة رئيسية تعكس الأنشطة المعرفية؛ هي أنشطة الاتصالات والمعلومات والأنشطة العلمية والتقنية وأنشطة الفنون والإبداع؛ وتوضح البيانات زيادة كبيرة في إعداد العاملين في الأنشطة المعرفية خلال السنوات القليلة الماضية؛ حيث ارتفع عدد العاملين بها من نحو ٧٠٩ ألف مشتغل عام ٢٠١٧ إلى نحو ٩٢٢ ألف مشتغل عام ٢٠٢١. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المشتغلين بالأنشطة المعرفية من نحو ٢,٧٪ إلى ٣,٤٪ خلال أربع سنوات فقط؛ وهو ما يعكس توجهات وسياسات مصر الداعمة والمحفزة لهذه الأنشطة من ناحية؛ والتوجهات المستقبلية للعمالة بهذه الأنشطة الثلاث الرئيسية من ناحية أخرى؛ كما هو موضح في شكل رقم (٣٤).

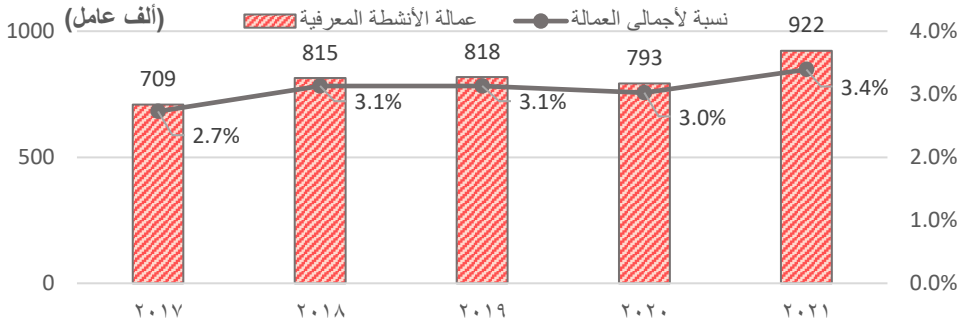

شكل ٣٤. تطور إعداد ونسبة العاملين بالأنشطة المعرفية لإجمالي العمالة في الاقتصاد المصري
المصدر: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

من ناحية أخرى؛ تعكس بيانات العاملين بالأنشطة المعرفية على مستوى المحافظات لعام ٢٠٢٠؛ العلاقة الارتباطية الموجبة بين المشتغلين بهذه الأنشطة ومستوى التحضر. إذا تأتى المحافظات الحضرية في المراتب الأولى بين محافظات مصر من حيث نسبة العاملين بالأنشطة المعرفية لإجمالي العاملين بها (بالإضافة إلى محافظتي الجيزة (تركز هذه الأنشطة في مدينة ٦ أكتوبر والقرية الذكية) والقليوبية (تركز هذه الأنشطة في مدينة بنها) وهما ضمن إقليم القاهرة الكبرى كما هو موضح في الشكل رقم (٣٥).

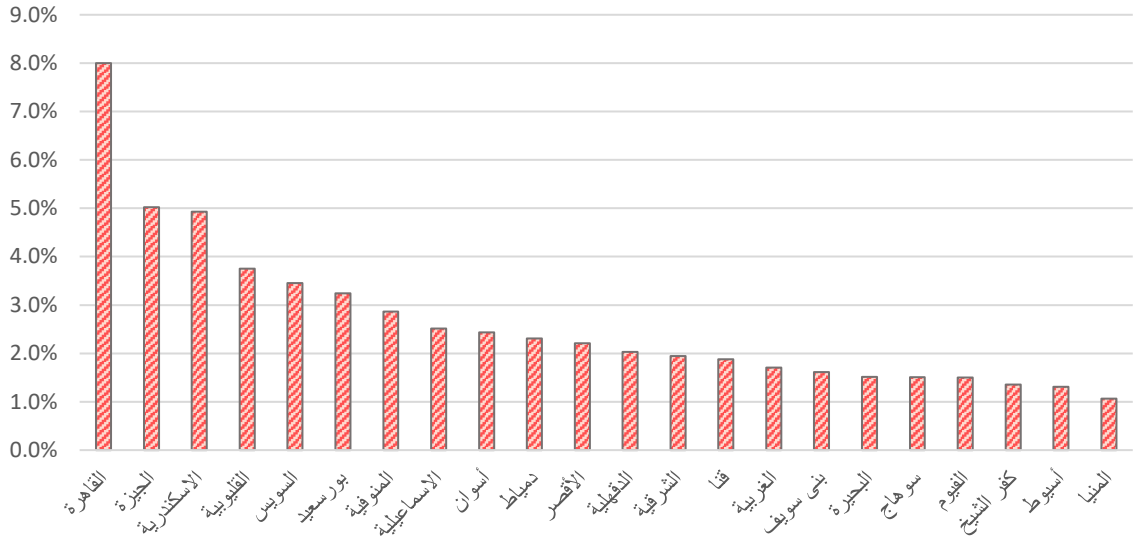

شكل ٣٥. نسبة العاملين بالأنشطة المعرفية لإجمالي العمالة على مستوى المحافظات؛ ٢٠٢٠

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

معدل الطلبة في التعليم الجامعي وفوق الجامعي لكل ١٠٠٠ نسمة

يعد الطلبة في مراحل التعليم الجامعي وفوق الجامعي (المؤهلات الجامعية/ الدبلومات العليات/ الماجستير/ الدكتوراه) هم الركيزة الأساسية ورأس المال البشرى المؤهل على نحو أكبر من غيرهم للدخول في أنشطة ريادة الأعمال الذكية أو المبتكرة؛ وتشير البيانات إلى أن معدل الطلبة في التعليم الجامعي وفوق الجامعي لكل ١٠٠٠ نسمة (١٥ سنة فأكثر- وهو سن نهاية المرحلة الإعدادية والتوجه إما للتعليم الفني أو الثانوية العامة)؛ يعتبر ثابت نسبياً خلال فترة المقارنة عند مستوى ٤٣ طالب / ١٠٠٠ نسمة ما بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠ ؛ كما هو موضح في شكل رقم (٣٦).

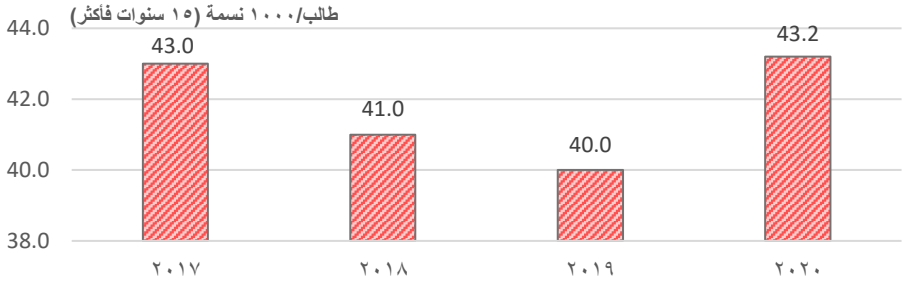

شكل ٣٦. تطور معدل الطلبة في التعليم الجامعي وفوق الجامعي لكل ١٠٠٠ نسمة (١٥ سنة فأكثر)

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

معدل السكان الحاصلين على تعليم جامعي وفوق جامعي لكل ١٠٠٠ نسمة

وعلى مستوى المحافظات الحضرية والريفية؛ فإن البيانات المتاحة في ضوء نتائج تعداد ٢٠١٧ تتيح قياس مؤشر ذو طبيعة تراكمية؛ وهو معدل السكان الحاصلين على تعليم جامعي وفوق الجامعي (المؤهلات الجامعية/ الدبلومات العليات/ الماجستير/ الدكتوراه) لكل ١٠٠٠ نسمة (١٠ سنوات فأكثر- التصنيف المتاح في التعداد للحالة التعليمية للسكان). وهو مؤشر يوضح رصيد رأس المال البشرى المؤهل للدخول في أنشطة ريادة الأعمال الذكية أو المبتكرة. وتوضح قيم المؤشر أن المحافظات الحضرية تحقق قيماً مرتفعة مقارنة بغيرها من المحافظات (باستثناء محافظة السويس)؛ وتأتى محافظات إقليم القاهرة الكبرى ومحافظات الدلتا في مرتبة تالية؛ ثم محافظات الصعيد؛ كما هو موضح في الشكل رقم (٣٧).

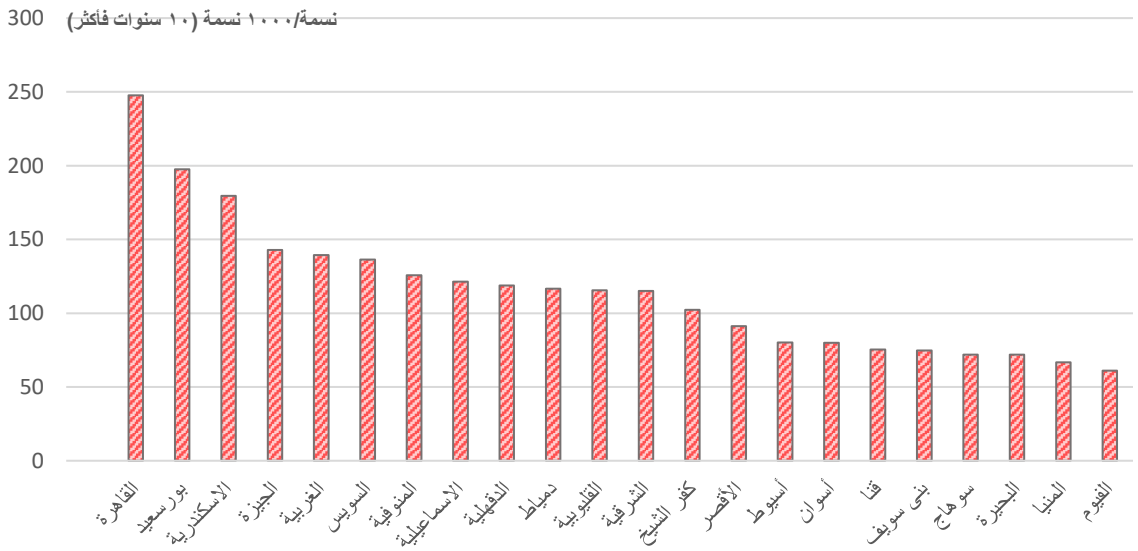

شكل ٣٧. تطور معدل السكان الحاصلين على تعليم جامعي وفوق جامعي لإجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر) على مستوى المحافظات؛ ٢٠١٧
المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

التوزيع الجغرافي لمراكز ريادة الأعمال

في ضوء المؤشرات السابقة؛ يلاحظ ارتباط تركز العاملين بالأنشطة المعرفية والحاصلين على تعليم جامعي وفوق جامعي في المحافظات الحضرية وفى المدن على التوزيع الجغرافي لمراكز ريادة الأعمال للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ فوفقاً للخريطة الموضحة في الشكل رقم (٣٨) يتبين تركز جميع مراكز ريادة الأعمال (٢٠ مركز) في المدن؛ كما يتركز ٢٥٪ من هذه المراكز في محافظتي (القاهرة والإسكندرية).

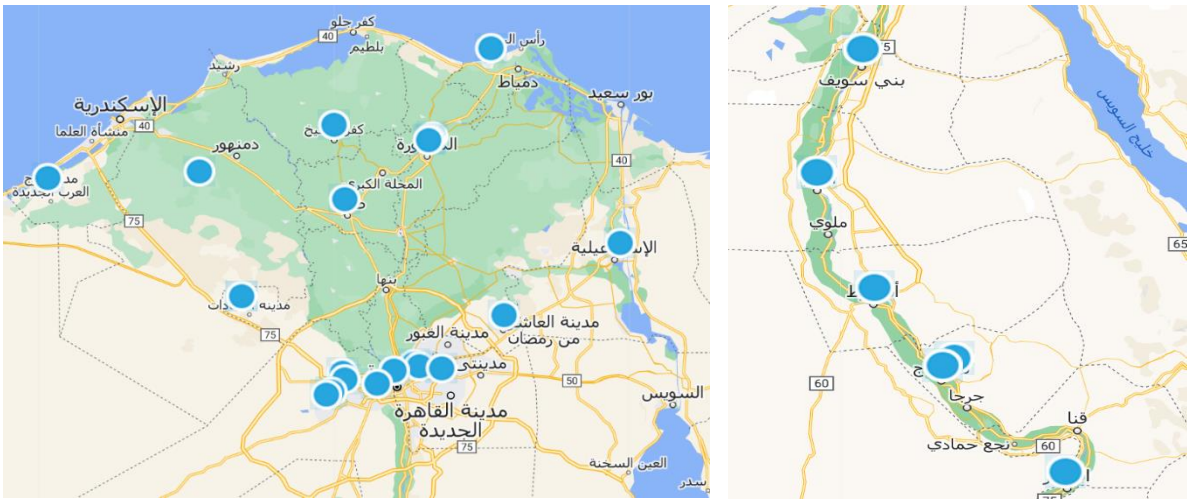

شكل ٣٨. التوزيع الجغرافي لمراكز ريادة الأعمال على مستوى المحافظات؛ ٢٠٢١
المصدر: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

عدد الأفراد الحاصلين على تدريب مهني وفني سنوياً

التدريب المهني والفني أحد أهم الأساليب الحافزة لأنشطة ريادة الأعمال الذكية أو المبتكرة؛ ووفقاً للبيانات التي تم رصدها؛ كما هو موضح في الشكل رقم (٣٩) يلاحظ ما يلي:

- تتركز أنشطة التدريب الفني والمهني في المؤسسات الحكومية التابعة للدولة (بما يمثل نحو ٩٨٪ من المتدربين)؛ في حين أن مؤسسات القطاع الخاص التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي تعتبر مساهمتها محدودة في هذا المجال (٢٪ فقط من إجمالي المتدربين) بيانات عام ٢٠٢١/٢٠.
- تراجع إعداد الحاصلين على تدريب فني ومهني خلال فترة القياس من عام ٢٠١٧/١٦ حتى عام ٢٠٢١/٢٠؛ من نحو ٣١٨ ألف متدرب إلى ١٦٨ ألف متدرب.

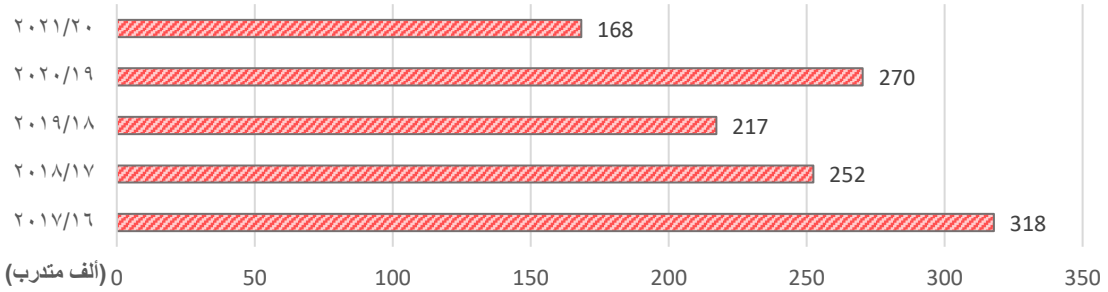

شكل ٣٩. تطور إعداد الأفراد الحاصين على تدريب فني ومهني (حكومي؛ وخاص تابع لوزارة التضامن)
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وعلى مستوى المحافظات الحضرية والريفية؛ توضح البيانات تركز ٧٣٪ من إعداد الحاصلين على تدريب فني ومهني من مؤسسات التدريب الحكومية والخاصة التابعة للتضامن الاجتماعي في محافظتي حضريتين؛ هما: القاهرة والإسكندرية؛ في حين أن محافظتي المنيا وسوهاج هما الأبرز في مجال التدريب الفني والمهني بين محافظات صعيد مصر (بنسبة ٣٪ لكل منهم) كما هو موضح في الشكل رقم (٤٠).

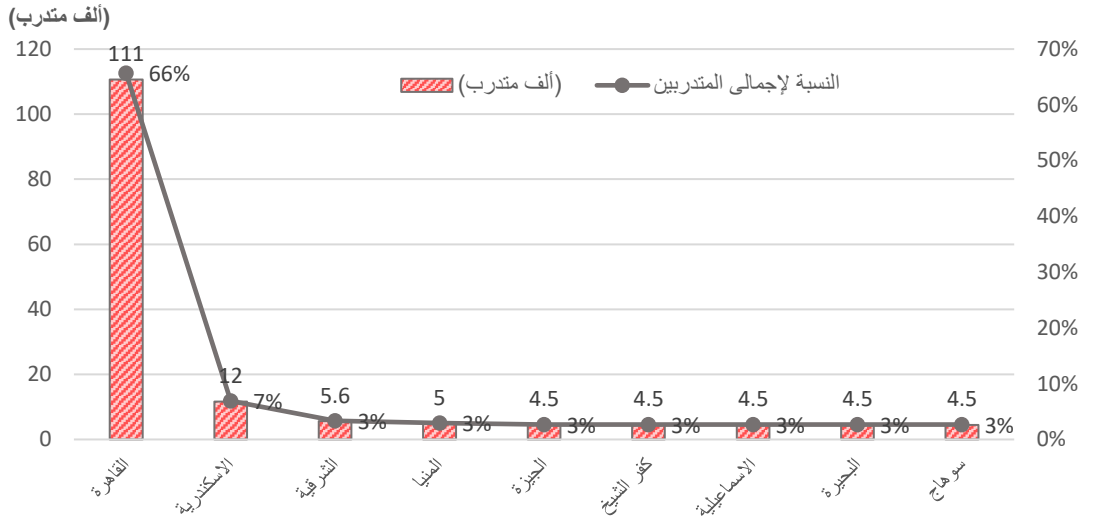

شكل ٤٠. تطور إعداد الأفراد الحاصين على تدريب فني ومهني (حكومي؛ وخاص تابع لوزارة التضامن) على مستوى المحافظات؛ ٢٠٢١/٢٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٥. التكنولوجيا والابتكار

حددت الأجندة الحضرية الجديدة التكنولوجيا والابتكارات كأحد أهم العوامل الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية الحضرية من خلال «الاستناد إلى الإمكانات الذاتية والمزايا التنافسية والتراث الثقافي والموارد المحلية، وكذا الهياكل الأساسية المرنة التي تحقق الكفاءة في استخدام الموارد؛ وتشجيع التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتوفير بيئة تمكينية للأعمال التجارية والابتكار، والاستفادة من منافع التكتل الناجمة عن التوسع الحضري الجيد التخطيط، بما في ذلك ارتفاع الإنتاجية والقدرة التنافسية والابتكار« . من ناحية أخرى؛ تؤكد أهداف التنمية المستدامة على أهمية التكنولوجيا والابتكار، إذ يدعو الهدف التاسع الحكومات إلى «إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار، وزيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، وتطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار، وزيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت.

وفى ضوء ذلك؛ فإن التقرير يستهدف قياس أهم المؤشرات التي تعكس توجهات الاقتصاد المصري للاعتماد على التكنولوجيا والابتكار لتعزيز الاقتصاد الحضري؛ والتي تتضمن:

- نسبة الإنفاق على البحث والتطوير
- التوزيع الجغرافي للبنية التكنولوجية
- معدل الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)
- التوزيع الجغرافي للعاملين بالمؤسسات البحثية
- قيمة ونسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة لإجمالي صادرات السلع المصنوعة

ويتناول التقرير فيما يلي قياس المؤشرات المحددة للتكنولوجيا والابتكار في الاقتصاد المصري.

نسبة الإنفاق على البحث والتطوير:

يعتبر الإنفاق على البحث والتطوير الآلية الأهم في الارتفاع بمستوى التكنولوجيا في الاقتصاد ومن ثم الارتفاع بمستويات الإنتاجية والارتقاء بجودة الحياة وتحضر المجتمعات؛ وتعكس نسبة الإنفاق على البحث والتطوير النفقات الجارية والرأسمالية (بالقطاعين العام والخاص) على الأعمال الإبداعية التي تتم بطريقة منهجية لغرض الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والمجتمعية، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة. ويغطي البحث والتطوير البحوث الأساسية والتطبيقية وعمليات التطوير التجريبية.

وتشير بيانات تطور نسبة الإنفاق على البحث والتطوير للناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد المصري مقارنة بالنسب المناظرة على مستوى العالم ومجموعات الدول وفقاً لبيانات البنك الدولي إلى ما يلى:

- تضاعف مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي المصري خلال العقد الماضي؛ حيث ارتفع المؤشر من ٠,٤٣٪ إلى ٠,٩٦٪؛ بزيادة نسبتها ١٢٣٪.
- على الرغم من تصاعد الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٧٠٪ زيادة خلال العقد الماضي) أو مجموعات دول المقارنة أو العالم خلال العقد الماضي (٧٣٪ في الدول متوسطة الدخل؛ و٢٨٪ في الدول مرتفعة الدخل؛ و٣٠٪ متوسط العالم)؛ إلا أن النسبة الأعلى حققتها مصر؛ كما هو موضح في الشكل رقم (٤١).

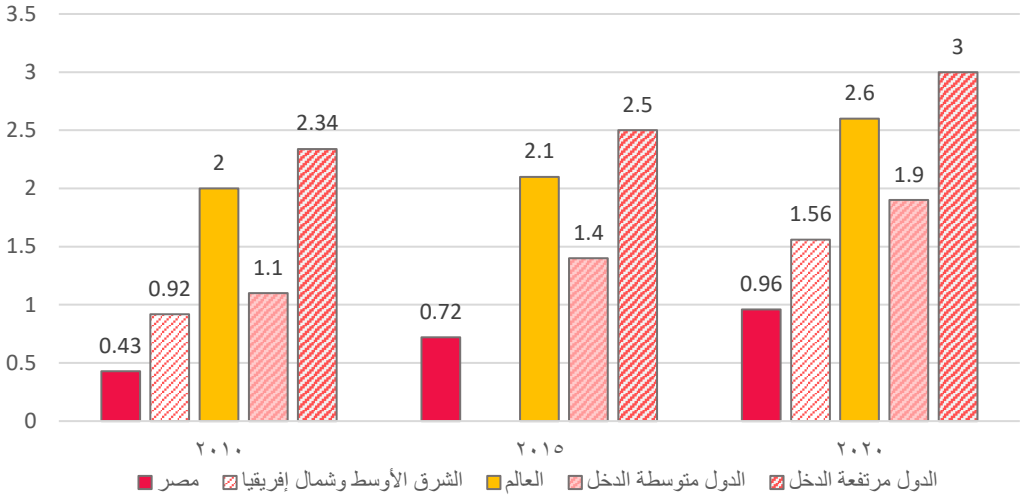

شكل ٤١. تطور الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي في مصر مقارنة بالعالم
المصدر: البنك الدولي.

التوزيع الجغرافي للبنية التكنولوجية

تتنوع مؤشرات قياس البنية التكنولوجية؛ إلا أن أهم هذه المؤشرات يتمثل في الوقوف على مدى توفر المؤسسات البحثية؛ سواء التابعة للحكومة أو الجامعات أو القطاع الخاص. ووفقاً للبيانات المتاحة عن التوزيع الجغرافي للمؤسسات البحثية الحكومية والتابعة للجامعات (لا تتوفر بيانات عن المؤسسات البحثية التابعة للقطاع الخاص المصري)؛ يلاحظ ما يلي:

- يوجد نحو ٦٠٩ مؤسسة بحثية حكومية أو تابعة للجامعات؛ يتركز جانب هام هذه المؤسسات (٣٢٪) في القاهرة العاصمة الحضرية للجمهورية.
- من ناحية أخرى تتركز المؤسسات البحثية في باقي محافظات الجمهورية بنسب متفاوتة وتتوطن هذه المؤسسات في مدن هذه المحافظات؛ كما هو موضح في الشكل رقم (٤٢).

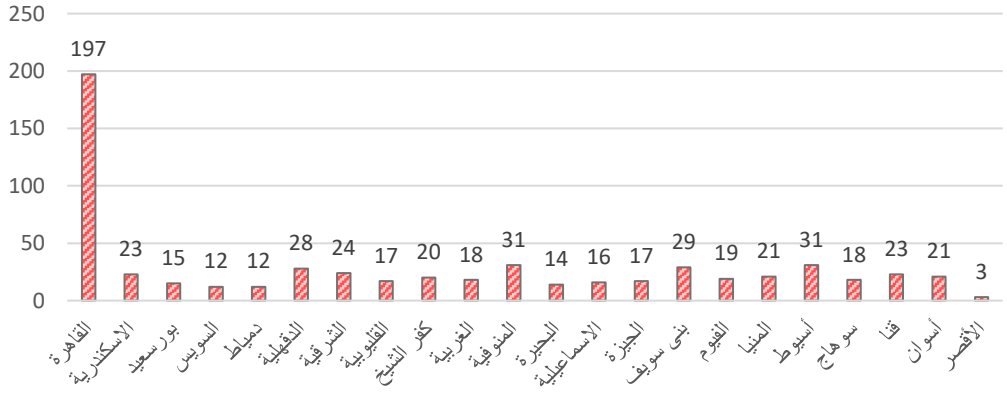

شكل ٤٢. التوزيع الجغرافي للمؤسسات البحثية على مستوى المحافظات؛ ٢٠١٩
المصدر: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي.

معدل الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)

يتضمن الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير كلا من المتخصصون المشتغلون بتكوين أو ابتكار معارف جديدة، أو منتجات وأدوات، أو عمليات، أو طرق، أو أنظمة جديدة فضلا عن إدارة المشاريع كما يشمل الباحثون العاملون في مجال البحث العلمي والتطوير طلبة الدراسات العليا لدرجة الدكتوراه المشاركين في عملية البحث والتطوير؛ وذلك وفقاً للتصنيف الدولي الموحد للتعليم. وتشير البيانات الخاصة بالاقتصاد المصري مقارنة بالبيانات المناظرة على مستوى العالم ومجموعات الدول وفقاً لبيانات البنك الدولي إلى ما يلي:

- ارتفع عدد الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص) في الاقتصاد المصري خلال العقد الماضي على نحو كبير؛ إذ بلغت نسبة الزيادة في هذا المعدل نحو ٧٠٪ فيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠.
- من ناحية أخرى؛ حققت دول العالم زيادات في هذا المعدل ولكنها كانت أقل مما حققه الاقتصاد المصرى حيث بلغت (٤٣٪) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما بلغت (٨٪) في الدول متوسطة الدخل و(٢٠٪) في الدول مرتفعة الدخل و(٢٥٪) للمتوسط العالمي كما هو موضح في الشكل رقم (٤٣).

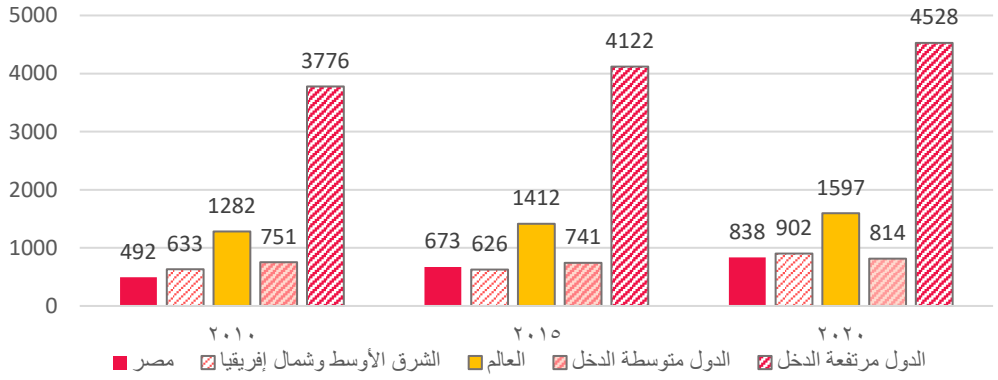

شكل ٤٣. معدل الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير في مصر مقارنة بالعالم (لكل مليون شخص)
المصدر: البنك الدولي.

التوزيع الجغرافي للعاملين بالمؤسسات البحثية

على مستوى التوزيع الجغرافي للعاملين في المؤسسات البحثية؛ سواء التابعة للحكومة أو الجامعات أو القطاع الخاص. فإن البيانات المتاحة عن المؤسسات البحثية الحكومية والتابعة للجامعات (لا تتوفر بيانات عن المؤسسات البحثية التابعة للقطاع الخاص المصري)؛ توضح ما يلي:

- يوجد ما يقرب من ١١٩ ألف باحث في المؤسسات البحثية الحكومية أو التابعة للجامعات؛ يتركز جانب هام منهم والتي تصل نسبتهم الى (٣٧٪) في القاهرة العاصمة الحضرية للجمهورية.
- كما يتركز العاملين في المؤسسات البحثية بباقي محافظات الجمهورية بنسب متفاوتة في مدن هذه المحافظات؛ كما هو موضح في الشكل رقم (٤٤).

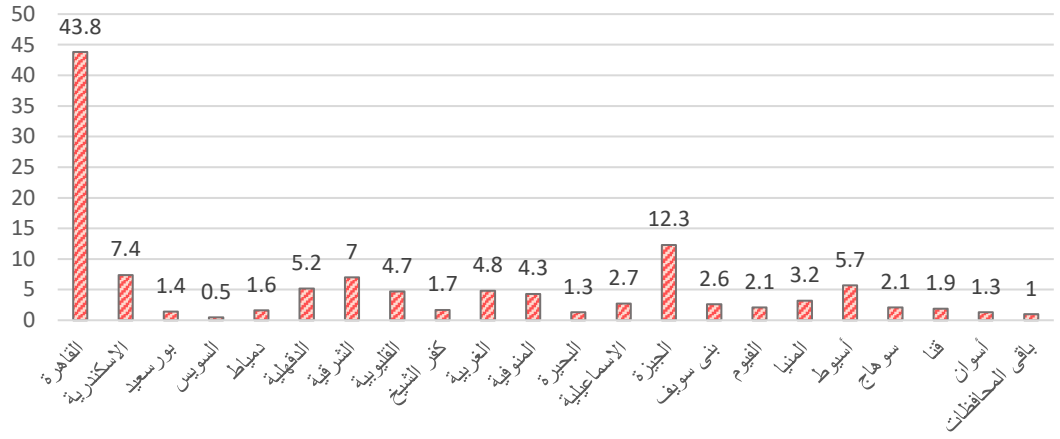

شكل ٤٤. التوزيع الجغرافي للعاملين في المؤسسات البحثية على مستوى المحافظات؛ ٢٠١٩
المصدر: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي.

قيمة ونسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة لإجمالي صادرات السلع المصنوعة:

صادرات التكنولوجيا المتقدمة هي منتجات ذات كثافة عالية من حيث التطوير والبحوث؛ وتشمل على سبيل المثال: مجال الفضاء الجوي، أجهزة الحاسوب، المنتجات الصيدلانية، الأدوات العلمية، الأجهزة الكهربائية. وتشير بيانات الصادرات التكنولوجية في الاقتصاد المصري مقارنة بالبيانات المناظرة على مستوى العالم ومجموعات الدول وفقاً لبيانات البنك الدولي إلى ما يلي:

- نمت صادرات التكنولوجيا المتقدمة لمصر خلال الخمس سنوات الأخيرة من العقد الماضي (٢٠١٥-٢٠٢٠) بمعدل ٢٤٠٪؛ وارتفعت نسبة مساهمتها في صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٠,٥٪ إلى ١,٩٪ خلال هذه الفترة؛ كما هو موضح في الشكل رقم (٤٥).

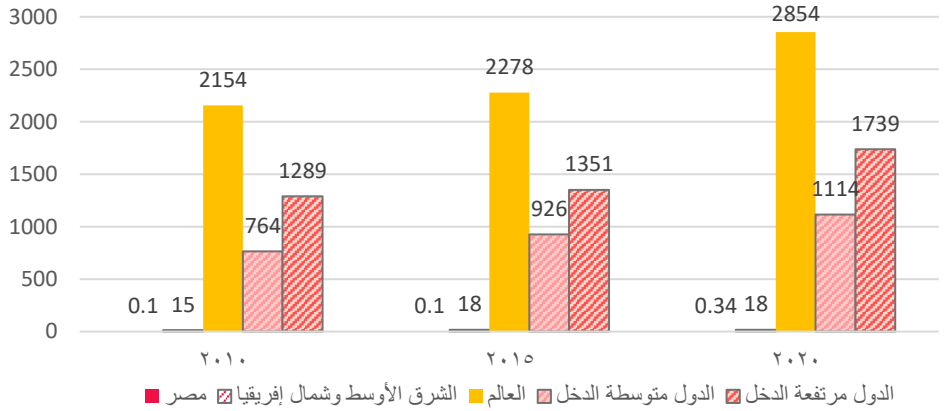

شكل ٤٥. قيمة الصادرات التكنولوجية في مصر مقارنة بالعالم (مليار دولار أمريكي)
المصدر: البنك الدولي.

- وقد ترتب على ذلك؛ ارتفاع نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة لإجمالي صادرات السلع المصنعة في مصر خلال العقد الماضي من ١٪ عام ٢٠١٠ إلى ٢,٧٪ عام ٢٠٢٠؛ وشهدت منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا ارتفاع كبير أيضاً في هذه النسبة من ٣,٦٪ إلى ٨٪ خلال هذه الفترة؛ في حين شهدت مجموعات الدول الأخرى والعالم ارتفاعات بنسب محدودة؛ كما هو موضح في الشكل رقم (٤٦).

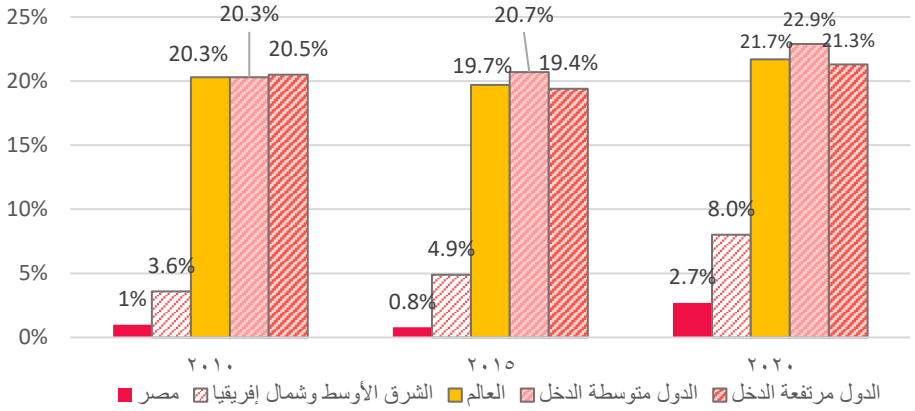

شكل ٤٦. نسبة الصادرات التكنولوجية لإجمالي صادرات السلع المصنعة في مصر مقارنة بالعالم
المصدر: البنك الدولي.

٣,٤. الاستدامة البيئية

١,٣,٤. البيئة الحضرية

يعد التوازن بين احتياجات البيئة المبنية والبيئة الطبيعية أمرا هاما للنمو المستدام للعمران على المدى البعيد. فتتأثر البيئة الطبيعية نتيجة مجموعه الأنشطة والوظائف التي تؤدى في البيئة المبنية والأنشطة المختلفة للسكان. كما تؤثر اتجاهات التحضر وخصائصها على البيئة المحيطة مثال معدلات النمو السكاني والتي تصاحبها نمو عمراني على الأراضي الزراعية، ومعظمها امتدادات عشوائية تفتقد إلى البنية الأساسية الآمنة وتنخفض بها مؤشرات الحياة الحضرية. وقد ساهمت ظاهرة الهجرة إلى المدن الكبرى والتكتلات الحضرية إلى نمو مناطق غير مخططه وتفتقد شبكات البنية الأساسية.

يهدف هذا الجزء إلى مناقشة مجموعة الأنشطة العمرانية التي تؤثر على البيئة وهي:

أولاً: الاتصال بشبكات الصرف الصحي الآمنة وغير الآمنة في المدن وظهيرها الريفي (للسكان والمباني).

ثانياً: التغذية الآمنة لمصادر المياه في المدن وظهيرها الريفي (للسكان والمباني).

ثالثاً: الاتصال بمصادر الإضاءة أمنه ومستمرة للسكان.

رابعاً: الاستخدام الآمن لمصادر الغاز الطبيعي للبيئة السكنية (المباني السكنية)

خامساً: استهلاك الأراضي للتحضر.

سادساً: التلوث البيئي (الهوائي، الضوضاء، المخلفات)

٢,٣,٤. القضايا البيئة الحضرية

أ) مجموعات المدن المستهدفة للمقارنة

يستهدف التقرير خمس مجموعات من المدن:

المجموعة الأولى

التكتلات السكانية الكبيرة وهي مجموعة المدن التي تضم مدينة القاهرة والجيزة ويضما ما يقرب من ٥٠٪ من سكان حضر الجمهورية، خلاف ما يقرب من ٨٠٪ من الأنشطة الاقتصادية الحضرية والتي تساهم بحوالي ٣٪ من الناتج المحلي على المستوى القومي. مما يعطي أهمية لمتابعة حالة البيئة الحضرية لهذه المجموعة من المدن وقضاياها المؤثرة على البيئة وأهمها :

- قضايا التلوث الناتج عن ضعف الإمداد بنظم آمنه البنية الأساسية نتيجة الامتداد العشوائي للعمران والتحضر السريع للظهير الريفي والحضري المتاخم لها.
- قضايا التلوث الهوائي نتيجة الأنشطة المختلفة ونتيجة التنقل الكثيف بوسائل نقل فردية وطرق نقل غير مستدامة.
- قضايا النمو الكثيف على الأراضي الزراعية وزيادة معدلات البناء على الأراضي الزراعية في مدن وريف الهوامش الحضرية.
- تضم هذه المجموعة مدينتي القاهرة والجيزة ومدن ٧ مدن من الظهير المباشر لهما، ومدينة الإسكندرية باعتبارها ثاني أكبر مدينة على المستوى القومي وتمثل تكتل سكاني حوالي ٥ مليون نسمة.

المجموعة الثانية

المدن الكبرى وهي عواصم المحافظات التي تجاوز عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمه وعددها ٥ مدن. وهي مدينتي بورسعيد والسويس ضمن إقليم قناة السويس، ومدينتي طنطا والمنصورة في إقليم الدلتا، ومدينة أسيوط في إقليم وسط الصعيد.

- قضايا هذه المجموعة على البيئة تتقارب مع قضايا التكتلات الحضرية مع اختلاف ثقل القضايا في قطاعات البنية الأساسية والنمو العمراني في الريف. وأقل في مؤشرات قضايا التلوث الهوائي.
- تزداد مشكلات التلوث الهوائي بها نتيجة الصناعات المتوطنة بها وأيضا تلوث مياه الواجهات البحرية لها نتيجة الأنشطة البحرية وحركه السفن في البحار وخاصة السويس.

المجموعة الثالثة

وهي مجموعة من عواصم المحافظات حجم سكانها يتراوح من أكثر من ١٥٠ ألف إلى أقل من ٤٠٠ ألف نسمه وعددها ١٢ مدينه موزعة بين مختلف الأقاليم. تتقارب قضايا التحضر بها، ومعظمها لها نفس مراحل التحضر الناتج عن التحام أكثر من تجمع ريفي محيط بها وتقاربها من استعمالات أراضي غير سكنية في ظهيرها. مما أنتج مساحات من عمرانها متصلة بنظم شبكات غير آمنه ومختلفة في نظم الإمداد. أما معدلات استهلاك الأراضي الزراعية فقد سجلت أعلى المعدلات بين عواصم المحافظات في المجموعة الثانية.

المجموعة الرابعة

هي مجموعة المدن الصناعية منها عواصم محافظات وأخرى لها أهمية صناعيه في محافظاتها أو أقاليمها. تضم هذه المجموعة ٨ مدن مع الأخذ في الاعتبار أن هنا مدن صناعية أخرى ولكن الدراسة اختارت المدن التي مازالت تحتفظ بمنشآت أو مناطق صناعية في قلب الكتلة العمرانية. تختلف الأحجام السكانية لهذه المجموعة ولذلك مؤشراتها تختلف من مدينة لأخرى. وأهم المؤشرات التي تؤثر على الاستدامة البيئة لهذه المجموعة ملوثات الهواء والمياه نتيجة الصرف الصناعي المباشر على المجاري المائية في بعض المدن.

المجموعة الخامسة

وهي مجموعة المدن ذات الأهمية التراثية منها عواصم محافظات ومنها لها أهمية تاريخية أو تراثية. سيتم قياس مؤشرات البيئة لهذه المجموعة لتأثير قضايا البيئة والتدهور البيئي على الحفاظ على المناطق والمباني التراثية.

ب) البيئة الحضرية وشبكات البنية الأساسية

<u>الاتصال بشبكات الصرف الصحي الآمنة وغير الآمنة في المدن وظهيرها الريفي (للسكان والمباني)</u>

التكتلات الحضرية الكبرى

يعد تأثير مياه الصرف الصحي على البيئة من المشكلات الرئيسية التي يجب التعامل معها بشكل سليم قبل الوصول إلى محطات المعالجة، وقبل التخلص منها. لأن التلوث الناتج عن سوء أو عدم تواجد الصرف الصحي يضر الحياة البرية، والبيئة الزراعية إذا تسربت إلى الأنهار ومصادر المياه الأخرى. وغياب أنظمة الصرف الصحي هو أكبر تحدي في التكتلات الحضرية، فكلما ارتفعت نسب عدم توافر أنظمه الصرف الصحي في المناطق مرتفعة الكثافة السكانية كلما زادت مخاطر التلوث البيئي. والعلاج الجزئي في المناطق الحضرية الممتدة ذات الكثافات المرتفعة، لا يعطي التأثير الإيجابي المتكامل، وترتفع الخطورة على ومن المناطق الريفية

المحيطة بالتكتلات الحضرية في عدم وجود شبكات. وخاصة أن المناطق الريفية في الظهير هي أحد مصادر الإمداد بالمنتجات الزراعية. وتشير نتائج مؤشرات الاتصال بشبكات الصرف الصحي للمباني السكنية ونسب الأسر المتصلة كما هو موضح بالشكل رقم (٤٧) مصنفة حسب طريقة الاتصال إلى الآتي:

- **أولاً: مدينتي القاهرة والجيزة تتراوح** نسب الأسر المتصلة بشبكة عامة للصرف الصحي في مدينتي القاهرة والجيزة إلى ٩٩٪، بينما تمثل نسب المباني السكنية العادية غير المتصلة بالصرف الصحي إلى ٢ و٣ % على التوالي، وقد تمثل هذه النسبة في المناطق غير المخططة.
- **ثانيا: مدن الظهير للكتلة الحضرية القاهرة والجيزة:** ترتفع نسب الأسر غير المتصلة بشبكة عامه للصرف الصحي في مدينتي الصف وأطفيح وظهيرهما الريفي لتتراوح بين ٨٤٪ إلى ٩٩٪، ماعدا مدينة أبو النمرس التي تمثل نسب الأسر غير المتصلة إلى ٢١٪ ومثلها للأسر المستخدمة لوسيله الترنشات. ويعتبر الظهير الريفي لمدينة أبو النمرس ومدينة قليوب من أقل النسب حيث تمثل على التوالي ٧٢٪ و٥٣٪ من الأسر غير متصلة بالصرف الصحي. وبصفه عامة مدن جنوب محافظة الجيزة (أبو النمرس والصف وأطفيح) تمثل أعلى نسبة للمباني غير المتصلة بشبكة صرف صحي عامه حيث تصل إلى ما يقرب من ١٠٠٪ بها وفي ظهيرها الريفي.
- **ثالثاً: مدينة الإسكندرية:** تتراوح نسب الأسر التي تتصل بشبكات أهليه للصرف الصحي وترنشات إلى ٣٪ و٦٪ على التوالي. وترتفع نسبة المباني السكنية المتصلة بشبكات الصرف لتصل إلى ٧٢٪ وهي نسبة مرتفعة لطبيعة كونها ثاني أكبر تكتل حضري على المستوى القومي من حيث السكان وتمثل أهمية اقتصادية في النسق الحضري القومي.

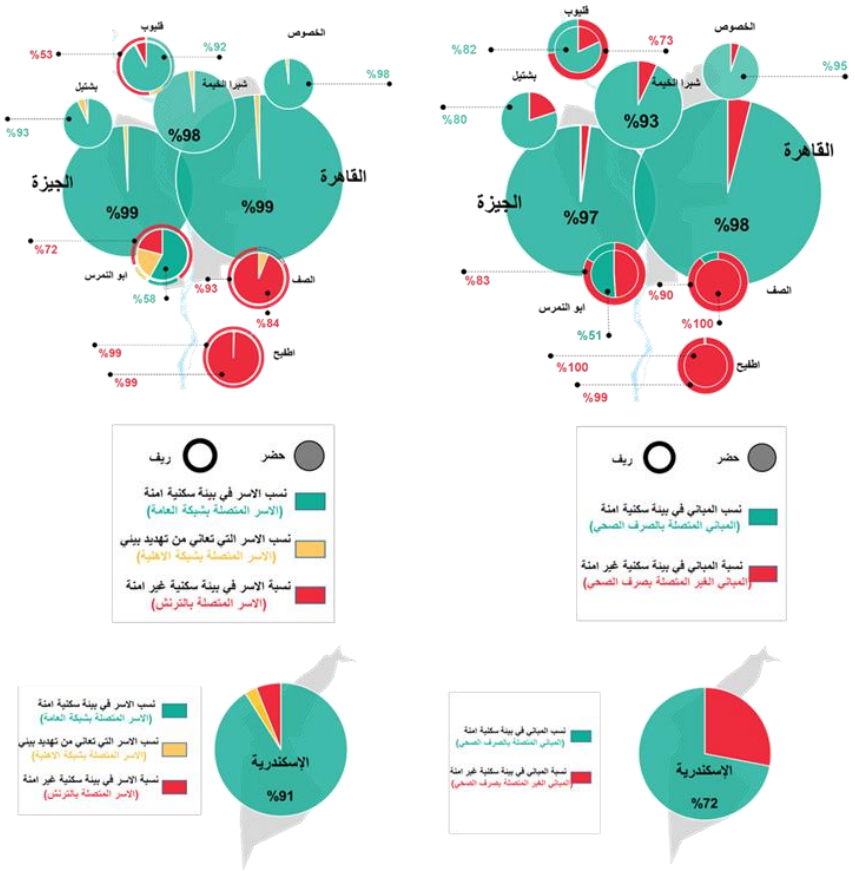

شكل ٤٧. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحي وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالصرف (تكتلات حضرية كبرى).

المدن الكبري

مع ارتفاع نسب الحصول على مياه الشرب من مصادر آمنه مرتفعة في هذه المجموعة من المدن وفي ريفها، يعني زيادة فرص استهلاك المياه ولكن مع انخفاض الاتصالية بشبكات الصرف الصحي تزداد خطورة التأثير السلبي على البيئة. من أكثر المدن التي يجب توجيه خطط الصرف الصحي لها وظهيرها الريفي لانخفاض نسب اتصال الأسر والمباني بها بشبكات صرف صحي ونظم صرف آمنه هي، مدينتي بورسعيد والسويس حيث تصل نسبه المباني غير المتصلة بشبكات صرف صحي ٤٥٪ و٣٥٪ على التوالي، وتنخفض نسب اتصال المباني بشبكات الصرف الصحي العامة بريف مدينة أسيوط وطنطا حيث تصل نسبة المباني غير المتصلة إلى ٨٤٪، ٤٢٪ على التوالي، ويظهر أيضا انخفاض نسب الأسر المتصلة حيث تصل إلى٢٢٪ و٥٩٪ على التوالي كما هو موضح بالشكل رقم (٤٨).

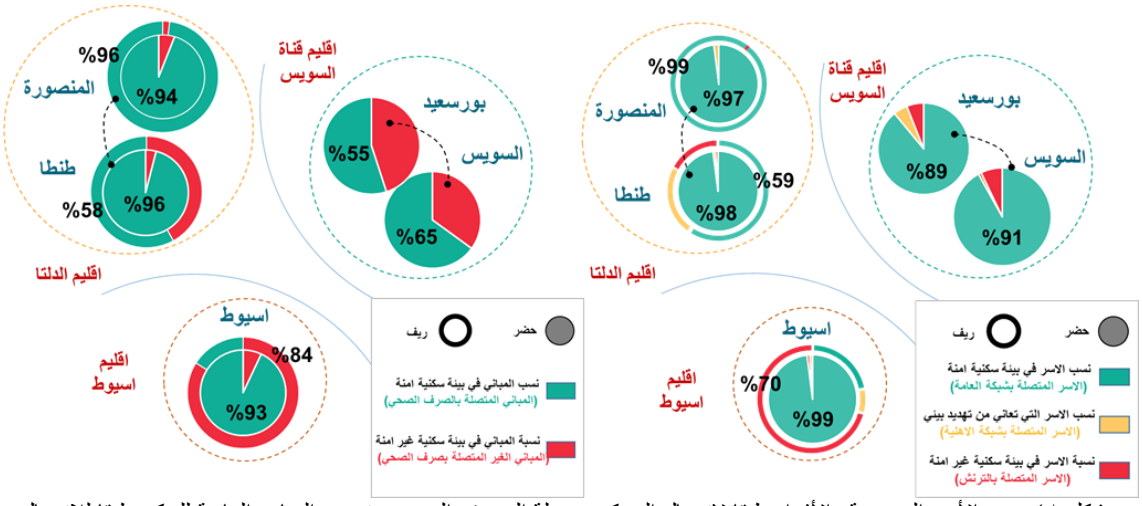

شكل ٤٨. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحي، توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالصرف (مدن كبرى).

عواصم المحافظات

لا يوجد فروق واضحة بين باقي عواصم المحافظات في الفئات الحجمية الأقل من ٥٠٠ألف، حيث تتقارب نسب اتصال الأسر بوسيله صرف آمنه حيث تتراوح النسبة من ٩٧٪ إلى ١٠٠ % ما عدا مدينة العريش تصل النسبة إلى ١٩%. أما مدينة مرسى مطروح نسبة الأسر غير المتصلة بشبكة صرف أهليه وطرق صرف غير آمنه مثل الترنشات إلى ٥٧٪. وأيضا تتقارب في نسب المباني المتصلة بشبكة عامة للصرف الصحي تتراوح بين ٩٢ % إلى ٩٩٪ ما عدا مدينتي العريش ومرسى مطروح حيث تمثل نسبة المباني غير المتصلة ٩٧٪، ٦٦٪ على التوالي وهذا تدني شديد مقارنة بعواصم المحافظات. لذلك تحتاج تلك المدن إلى خطط الإمداد بالصرف الصحي الآمن وخاصة مدينة مرسي مطروح التي شهدت معدلات نمو كبير خلال العشرة سنوات السابقة وتتواجد في بيئات طبيعية مميزة وذات حساسية.

أما ريف المدن يمكن تقسيمه إلى مجموعتين في مستوى مشكلات الصرف: المجموعة الأولى المدن التي تقل نسب الأسر المتصلة بوسيله صرف غير آمنه (الأهلية والترنش) عن ٦٠٪ وهي مدن (شبين الكوم وبنها، الإسماعيلية، الزقازيق) أما باقي المدن يتراوح نسبه الأسر المتصلة بوسيله صرف غير آمنه في ريفها بين (٦٧% إلى ٩٨٪) كما هو موضح بالشكل رقم (٤٩).

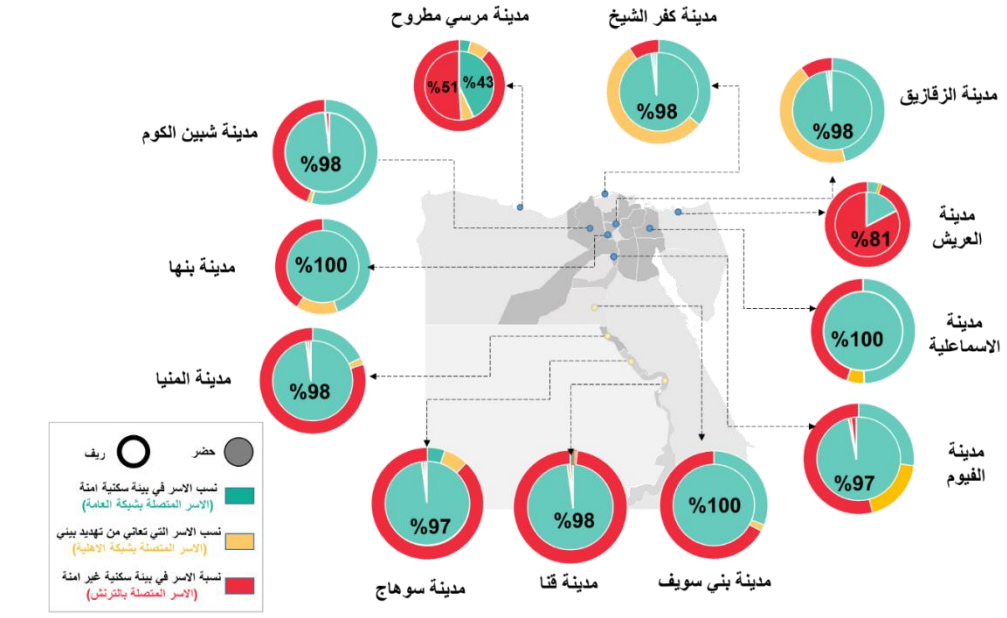

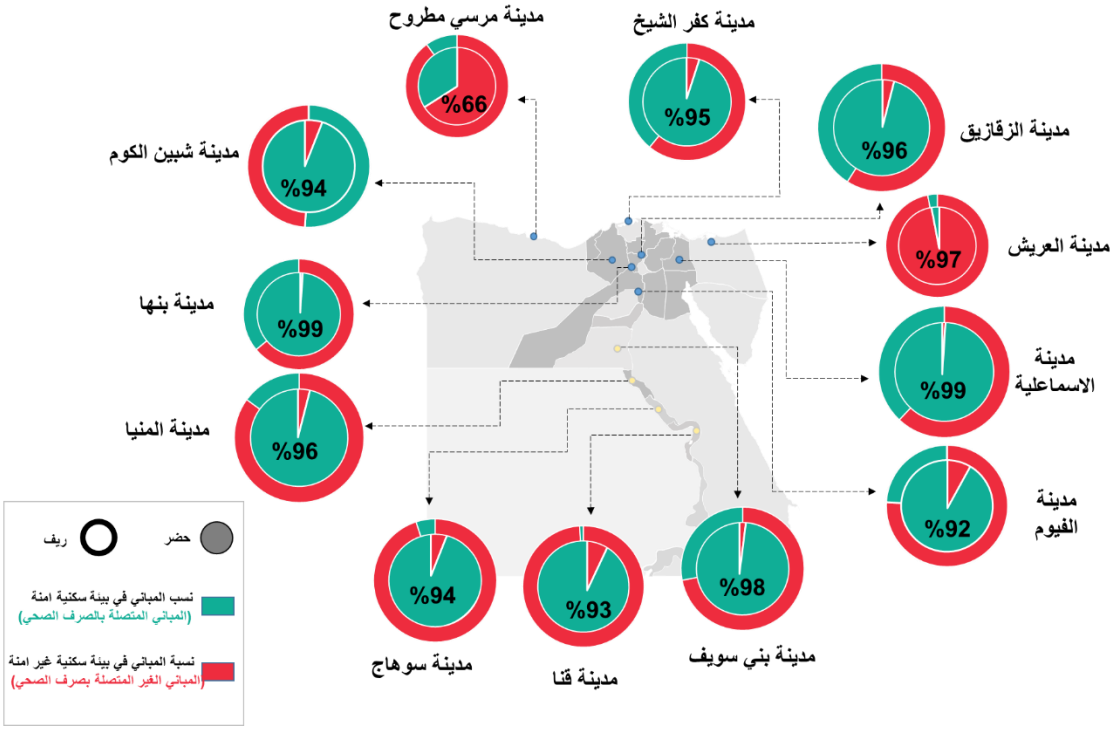

شكل ٤٩. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحي، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالصرف (عواصم المحافظات).

٤,٣,٤ البيئة الحضرية وشبكات التغذية بالمياه الآمنة

لا يعني الاتصال بشبكات المياه بإتاحة المياه للسكان فقط، ولكن الأمر يتطلب تشغيل نظام إنتاج مياه الشرب بشكل موثوق به لتلبيه معايير الصحة العامة للسكان. كما أن جودة مياه المصدر والموقع والاحتياطيات في العمليات الفنية لمعالجة المياه ونقلها وتخزينها تمثل أهمية في توصيل المياه بصورة آمنه لا توثر على البيئة.

تتنوع أنظمة المياه وتنقسم بشكل عام إلى ٣ فئات بناءً على حجم وتعقيد البنية التحتية المادية / التشغيلية:

- **الفئة الأولى** من أنظمة المياه هي أنظمة تتصل بشبكات إلى المباني أو الوحدات السكنية بدوام كامل أو أكثر، وتخضع لعمليات تنظيمية شاملة.
- **الفئة الثانية** على أنظمة فردية تخدم مسكنًا واحدًا أو أنظمة مشتركة تخدم مجموعة من الأسر وتتمثل في الطرمبات أو الحنفيات العامة، ولها بنية تحتية بسيطة، وبرغم إنها تحقق معيار الإتاحة ولكنها لها مخاطر على السكان في حاله تلوث مصادر مآخذ الطرمبات. كما يؤدي سوء استخدام المياه إلى تداعي كميات المياه المتاحة لمعدلات السحب الآمن وانخفاض مستوى المياه الجوفية.
- تشمل **الفئة الثالثة** الحالات التي يوجد فيها الحد الأدنى من إتاحة المياه، المياه المنقولة بالأنابيب مثال الاعتماد على مياه الأمطار والآبار أو المياه المعبأة، مما يشكل بيئة عمرانية غير آمنه وتعرض سكانها للإصابة بالأمراض والوقاية منها.

وبمقارنة مجموعات المدن المختلفة يمكن ملاحظة التفاوتات في العدالة البيئة لمياه الشرب كالتالي:

التكتلات الحضرية الكبرى

تحظى التكتلات الحضرية بميزات كثيرة من الخدمات نتيجة جاذبيتها للاستثمارات في مجالات عديدة، ولذلك فهي جاذبه للهجرات الداخلية نتيجة هذه الفرص سواء في الكتلة الرئيسية لها أو في المدن والتجمعات الريفية في ظهيرها. كنتيجة تسبب ضغوط على البنية الأساسية، ويؤدي النمو العمراني غير المخطط بها لتلبية الاحتياج إلى السكن إلى قصور في الإمداد بالشبكات وخاصة في نطاق المناطق العشوائية والمناطق الريفية. وتمثل هذه المشكلات تأثيرات على البيئة سواء البيئة العمرانية وسكانها أو التلوث للتربة ومصادر المياه المختلفة. فيما يلي التباينات في أنماط الإمداد أو الحصول على مياه الشرب والاستخدام المنزلي في التكتلات الحضرية وظهيرها كما هو موضح بالشكل رقم (٥٠).

- **أولاً:** مدينتي القاهرة والجيزة: تتراوح نسب الأسر في مدينتي القاهرة والجيزة التي تحصل على مياه الشرب من مصادر أمنه من خلال الشبكات إلى ١٠٠ %، وتعتبر نسبه طبيعية لأنهما يمثلا الكتلتين الرئيسيتين في التكتل الحضري. ذلك برغم أن ٩٨٪ فقط من المباني السكنية العادية هي المتصلة بشبكات عامة للمياه.
- **ثانيا:** مدن الظهير للكتلة الحضرية القاهرة والجيزة: تتراوح نسب الأسر التي تحصل على مياه من مصادر آمنه بها من ٩٨٪ إلى ١٠٠٪ في المدن وظهيرها الريفي، ماعدا مدينة أبو النمرس التي تصل نسب اتصال الأسر بظهيرها الريفي إلى ٤٨٪ وهي من أقل المعدلات مقارنة بمثيلتها من المدن حول القاهرة والجيزة، الأمر الذي يتطلب متابعة في خطط الإمداد بالشبكات لها. أما بيئة المباني السكنية من حيث الاتصال بشبكات عامه تتقارب فيها نسب المدن بين (٩٠ %إلى ٩٧٪) ما عدا مدينتي أبو النمرس والخصوص تصلا إلى نسب من (٨٢٪ إلى ٨٤٪)، وريف مدن محافظة الجيزة (الصف، أطفيح، وأبو النمرس).

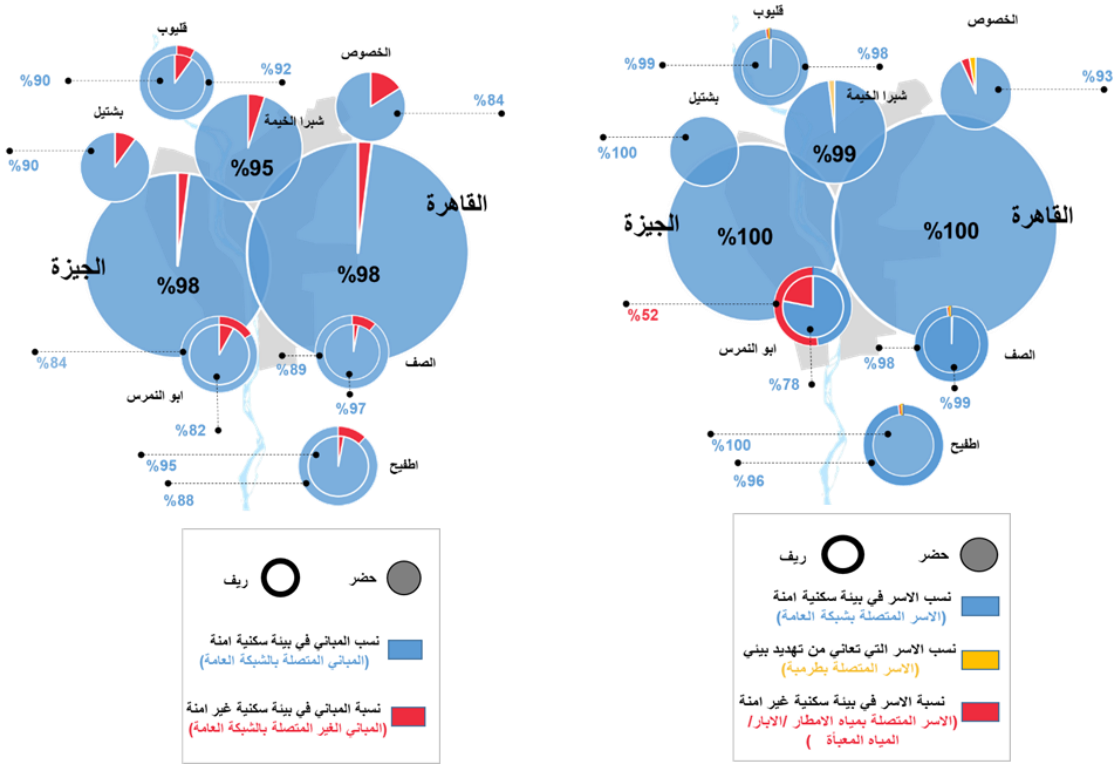

شكل ٥٠. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (تكتلات حضرية).

- ثالثاً: مدينة الإسكندرية: تتراوح نسب الأسر في مدينة الإسكندرية التي تحصل على مياه الشرب من مصادر أمنه من خلال الشبكات إلى ١٠٠ %، بينما تصل نسبة المباني السكنية العادية المتصلة بشبكات عامة للمياه أن ٩٧٪ كما هو موضح بالشكل رقم (٥١).

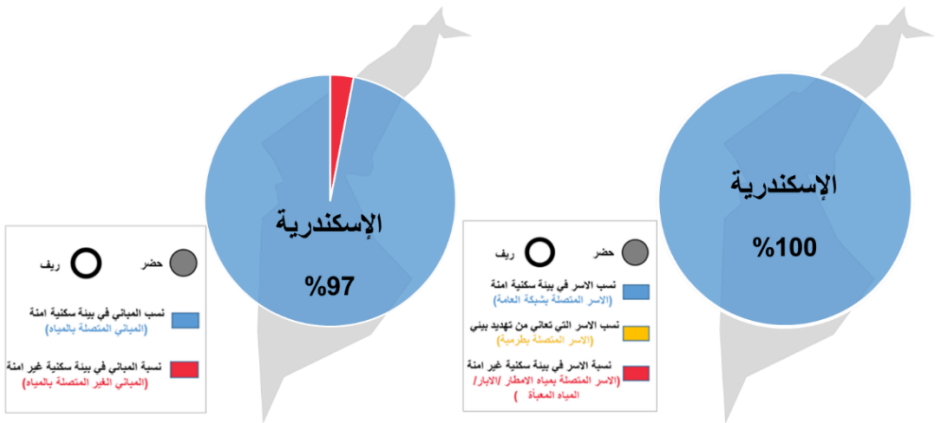

شكل ٥١. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه، مدينة الإسكندرية.

المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

مدن كبرى

تعتبر المدن الكبرى المستوى الثاني من التكتلات الحضرية، فهي مراكز تكتل السكان والأنشطة الاقتصادية ولها الهيمنة في أقاليمها. فرص الأسر والسكان للحصول على مياه الشرب من مصادر آمنه مرتفعة حتى في ريفها فتتراوح نسب الأسر التي تحصل على مياه الشرب من مصادر آمنه من (٩٥٪ إلى ١٠٠٪). ولكن تشير نسب الإمداد بمياه من خلال شبكات عامة في مدينتي (السويس – بور سعيد) إلى انخفاض نسب المباني السكنية العادية المتصلة بشبكة عامة إلى ٩٠٪ في مدينة السويس و٧١٪ في مدينة بور سعيد و٩٦٪ في طنطا و٩٨٪ في المنصورة. قد يمثل هذا الانخفاض تهديدا على البيئة ما إذا كانت المصادر للمياه معرضه سكانها لتهديد بيئي على الصحة، ولذلك لابد من متابعة الإمداد بالشبكات العامة أو متابعة مصادر المياه للمباني السكنية لضمان ضمها إلى نظم إدارة موارد الإمداد بالمياه النظيفة كما هو موضح بالشكل رقم (٥٢).

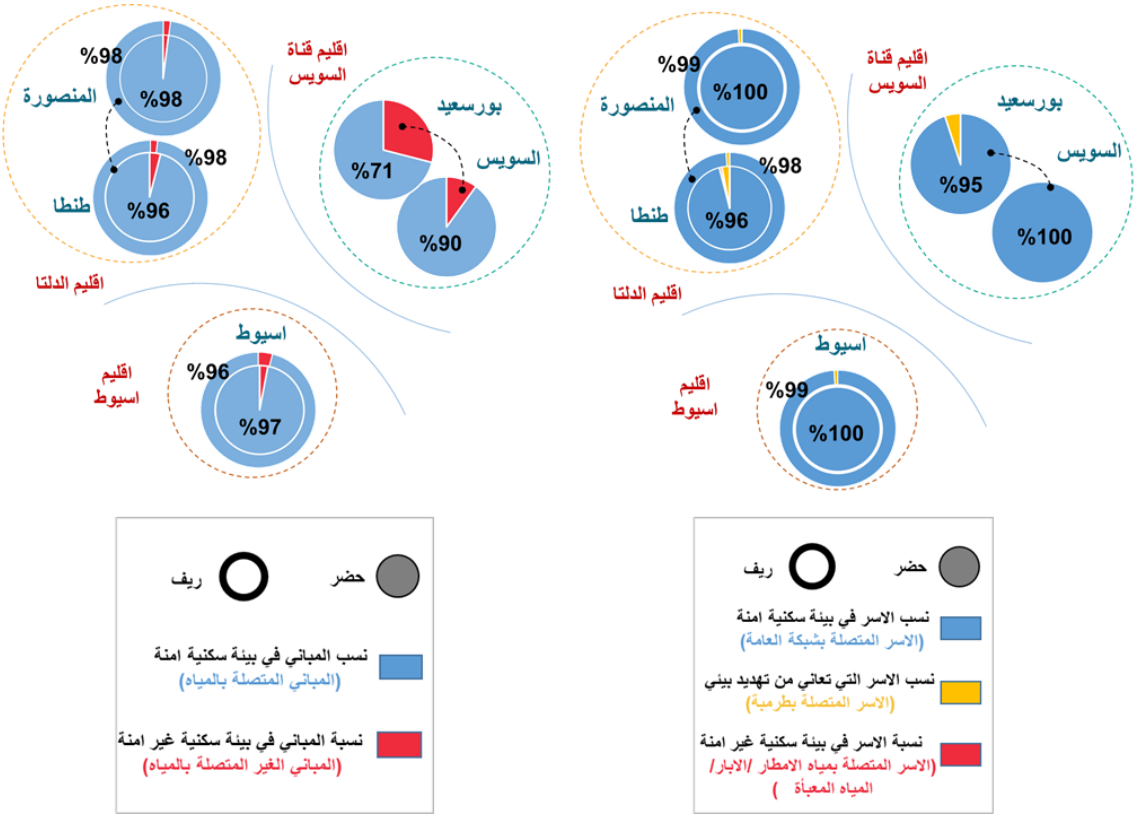

شكل ٥٢. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (مدن كبرى).
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

عواصم المحافظات

تحظى أيضا عواصم المحافظات بنفس الفرص لباقي عواصم المحافظات في تكتلات الحضرية أو مدن كبرى سواء في نسب الأسر التي تحصل على مياه من مصادر آمنه، أو المباني السكنية التي تتصل بشبكات إمداد عامة. ما عدا مدينة العريش تصل إلى (٨٤٪) وريفها وريف مدينة مرسي مطروح (٧٤٪، ١٣٪) على التوالي، ويرجع ذلك لطبيعتها الصحراوية فتختلف بها مصادر المياه. أما ريف مدينة بنها يسجل (٨٨٪) وهي أقل نسبة مقارنة بباقي عواصم المحافظات.

وتظهر المشكلة بصورة أكبر عند مقارنه المباني السكنية العادية بشبكات عامه للمياه فنجد أن ريف المدن بها نسب تتراوح بين (٤٪ إلى ١٨٪) من المباني في ريف المدن. وأعلى النسب في ريف مدينتي مرسي مطروح والعريش حيث تصل نسبة المباني غير المتصلة بشبكة عامة إلى (٧٠٪، ٤٨٪) على التوالي. كما هو موضح بالأشكال رقم (٥٣) ورقم (٥٤).

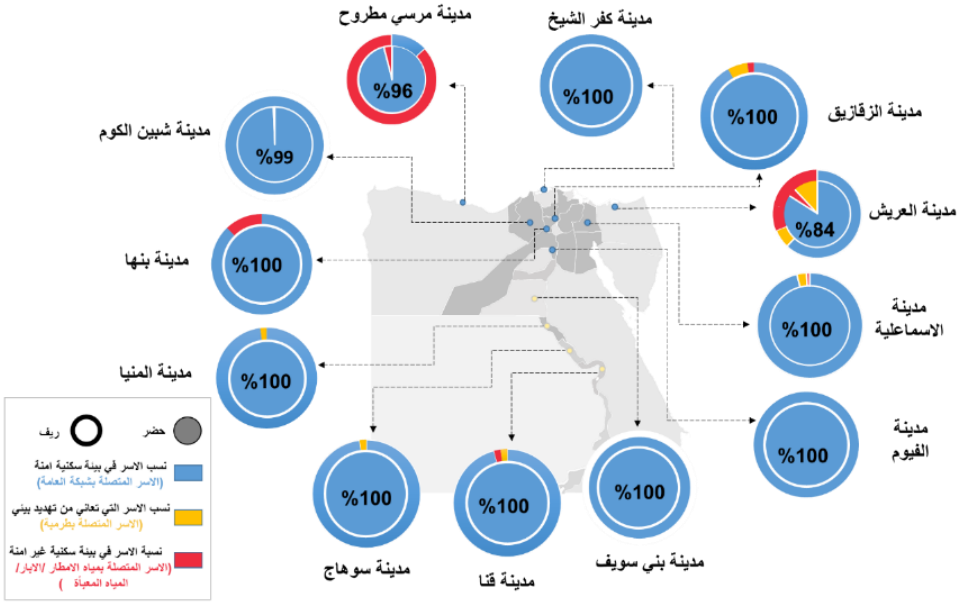

شكل ٥٣. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (عواصم المحافظات).

المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

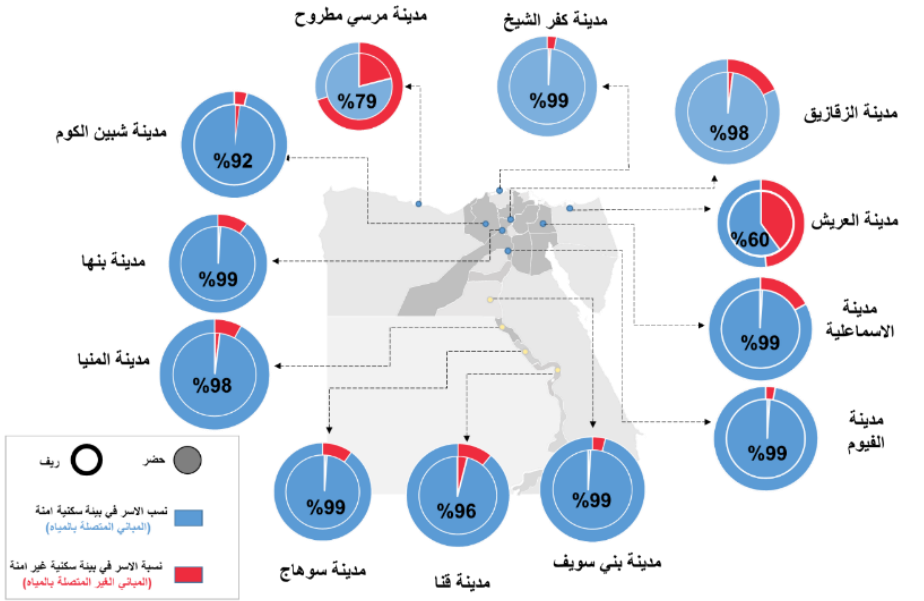

شكل ٥٤. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (عواصم المحافظات).

المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٤. ٣. ٥ البيئة الحضرية للمدن الصناعية

تمثل المدن الصناعية تحديات بيئية عديدة نتيجة الأنشطة الصناعية بها، ويزيد تدني مستويات الاتصال بالبنية الأساسية من التحديات البيئية وخاصة إنها تعتبر تجمعات جاذبه للعمالة وبالتالي نمو سكاني مرتفع أيضا. هناك العديد من المدن الصناعية في مصر تمثل ثقل سكاني واقتصادي على اختلاف مستوياتها، ومع تدني مستويات البنية الأساسية بها يضع سكانها من ناحية تحت خطر التلوث وبالتالي الأمراض. ومن ناحية أخرى تتراجع مؤشراتها الاقتصادية لعدم قدرتها على توفير بيئة استثماريه ملاءمة للتوسع المستدام. وفيما يلي رصد لمؤشرات المدن الصناعية والتباينات في مستويات البنية التحتية والتلوث البيئي.

الاتصال بشبكات مياه وطرق إمداد آمنه

تشير المؤشرات أن المدن الصناعية عواصم المحافظات تحظى بتقارب نسب الأسر التي تحصل على مياه من مصادر آمنه، أو المباني السكنية التي تتصل بشبكات إمداد عامة بنسبة تتراوح بين (٩٥٪ إلى ١٠٠ %)، ما عدا مدينة الحوامدية تنخفض نسبها في الأسر التي تحصل على المياه من مصادر آمنه والمباني السكنية المتصلة بشبكة عامة بنسب (٧٩٪) و (٨٢٪) على التوالي كما هو موضح بالأشكال رقم (٥٥) ورقم (٥٦).

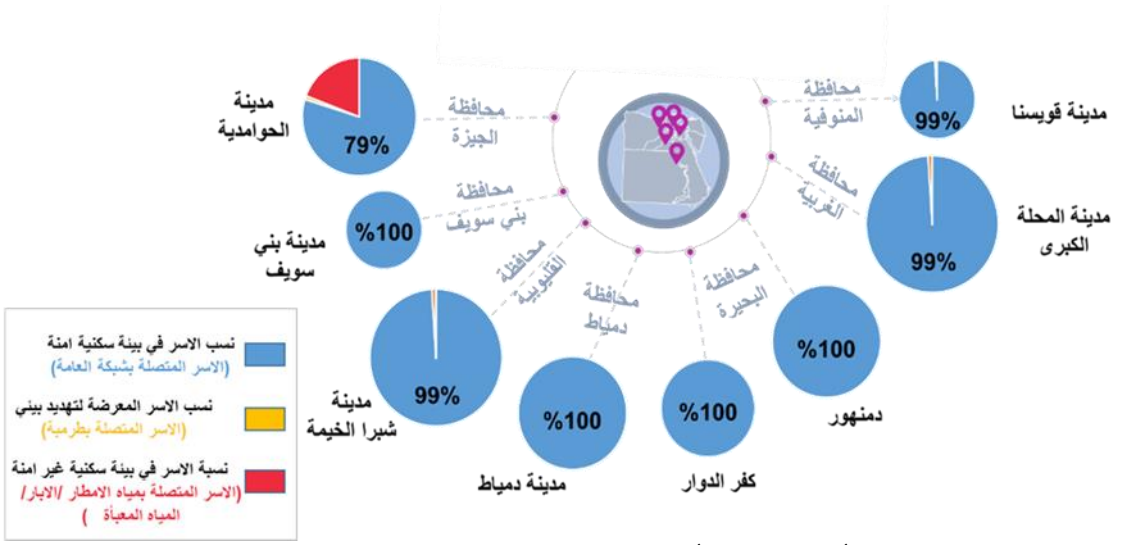

شكل ٥٥. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، (المدن الصناعية)
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

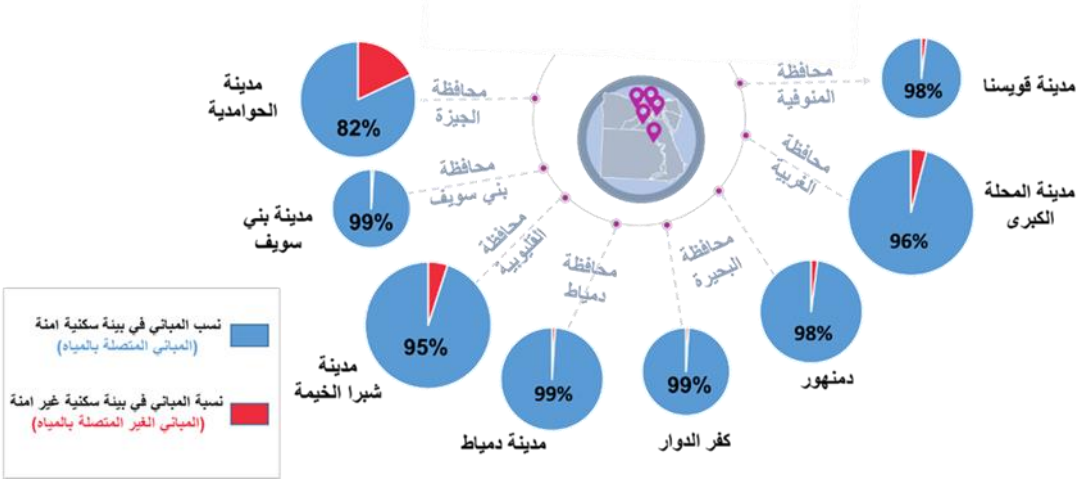

شكل ٥٦. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (المدن الصناعية).
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الاتصال بشبكات وطرق الصرف الآمن

متابعة طرق الاتصال بالصرف سواء للأسر أو المباني من أهم متطلبات الحصول على بيئة عمرانية صحية، وخاصة إذا ارتفعت نسب الإمداد بمياه الشرب ومعدلات استهلاك الفرد من المياه. فعدم وجود شبكات أو طرق صرف آمنه يؤدي إلى ارتفاع حجم مياه الصرف عن معدلات طاقة المدن للتخلص منها مياه في نظم شبكات آمنه، واحتمالات الصرف على الترع أو المصارف الزراعية ومناطق مفتوحة، مما يمثل تهديد للبيئة. ومن أكثر حالات المدن الصناعية في الدراسة التي ترتفع بها نسب الأسر المتصلة بشبكات أهلية قد تكون خارج مواصفات الكود المصري هي مدينه دمنهور بنسبة (٩٪) من إجمالي الأسر. أما باقي المدن الصناعية فنسب الاتصال بشبكات أهلية للصرف الصحي تمثل حوالي ٣٪ فقط.

أما المباني السكنية غير المتصلة بشبكات صرف صحي فتمثل مدينة كفر الدوار أعلى النسب في المباني غير المتصلة بنسبة ١٥٪ كما هو موضح بالأشكال رقم (٥٧) ورقم (٥٨).

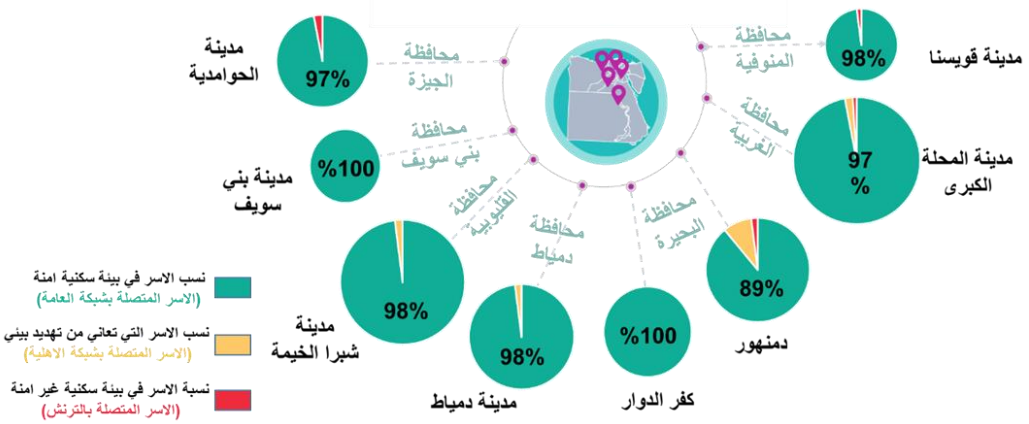

شكل ٥٧. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحيف (عواصم المحافظات).
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

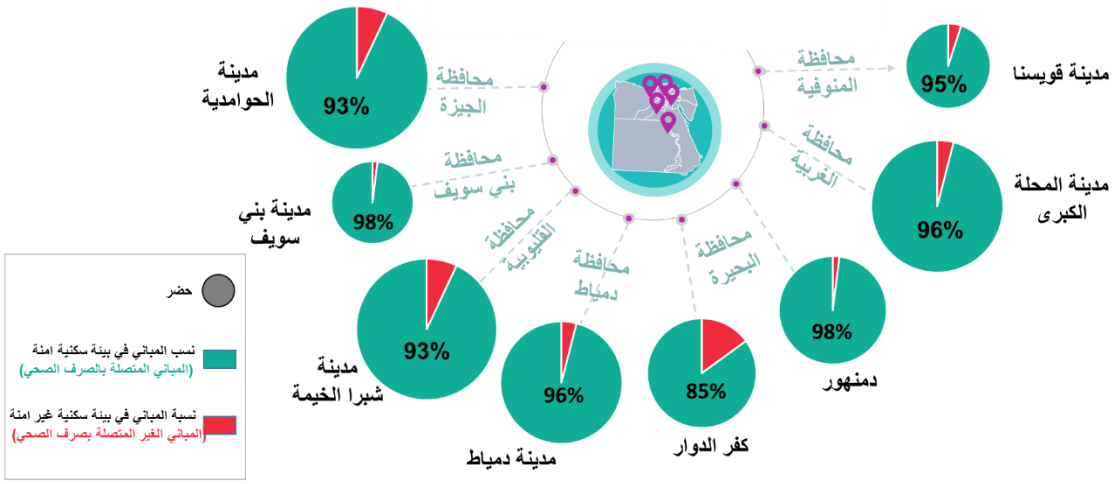

شكل ٥٨. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالصرف (عواصم المحافظات).
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٣,٤. ٦ البيئة الحضرية للمدن ذات الأهمية التراثية والتاريخية

تمثل المدن المصرية ذات الأهمية التراثية والتاريخية قيمة قومية وعالمية لنشاط السياحي والاقتصاد المحلي لمصر، ومع تدني مستويات البنية الأساسية بها يضع سكانها تحت خطر التلوث ومواردها التراثية تحت خطر التدهور وفقد قيمتها. ومن ناحية أخرى تتراجع مؤشراتها الاقتصادية لعدم قدرتها على توفير بيئة استثماريه ملاءمة للتوسع المستدام. وفيما يلي رصد لمؤشرات المدن ذات الأهمية التراثية والتاريخية والتباينات في مستويات البنية التحتية والتلوث البيئي.

<u>الاتصال بشبكات مياه وطرق إمداد آمنة:</u>

تتقارب معظم مدن التراث من حيث ارتفاع نسب الأسر التي تحصل على مياه للشرب من مصادر آمنة، والمباني السكنية التي تتصل بشبكات إمداد عامة. حيث تتراوح نسب الأسر المتصلة بشبكة آمنة في تلك المدن من ٩٩٪ الي ١٠٠٪، بينما تتراوح نسب المباني المتصلة بشبكة آمنة من ٩٦٪ الي ٩٩٪ ماعدا مدينة الخارجة حيث ٩٣٪ فقط من المباني بها متصلة بشبكة آمنة لمياه الشرب ويرجع ذلك لطبيعتها الصحراوية فتختلف مصادر المياه كما هو موضح بالأشكال رقم (٥٩) ورقم (٦٠).

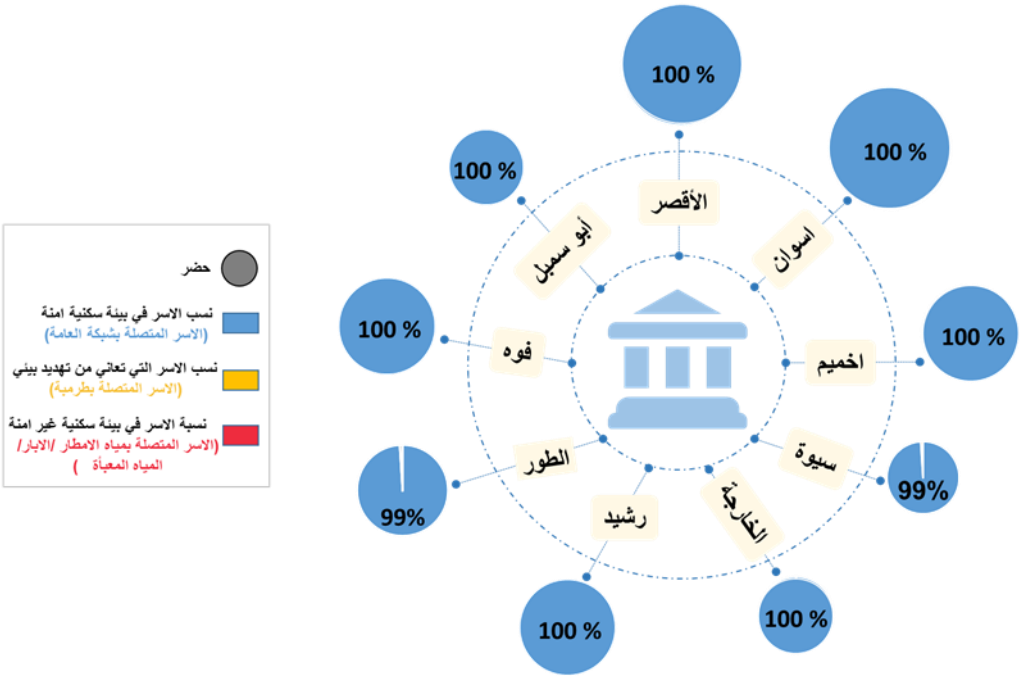

شكل ٥٩. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لمصدر مياه الشرب، (المدن التراثية)
المصدر شكل: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

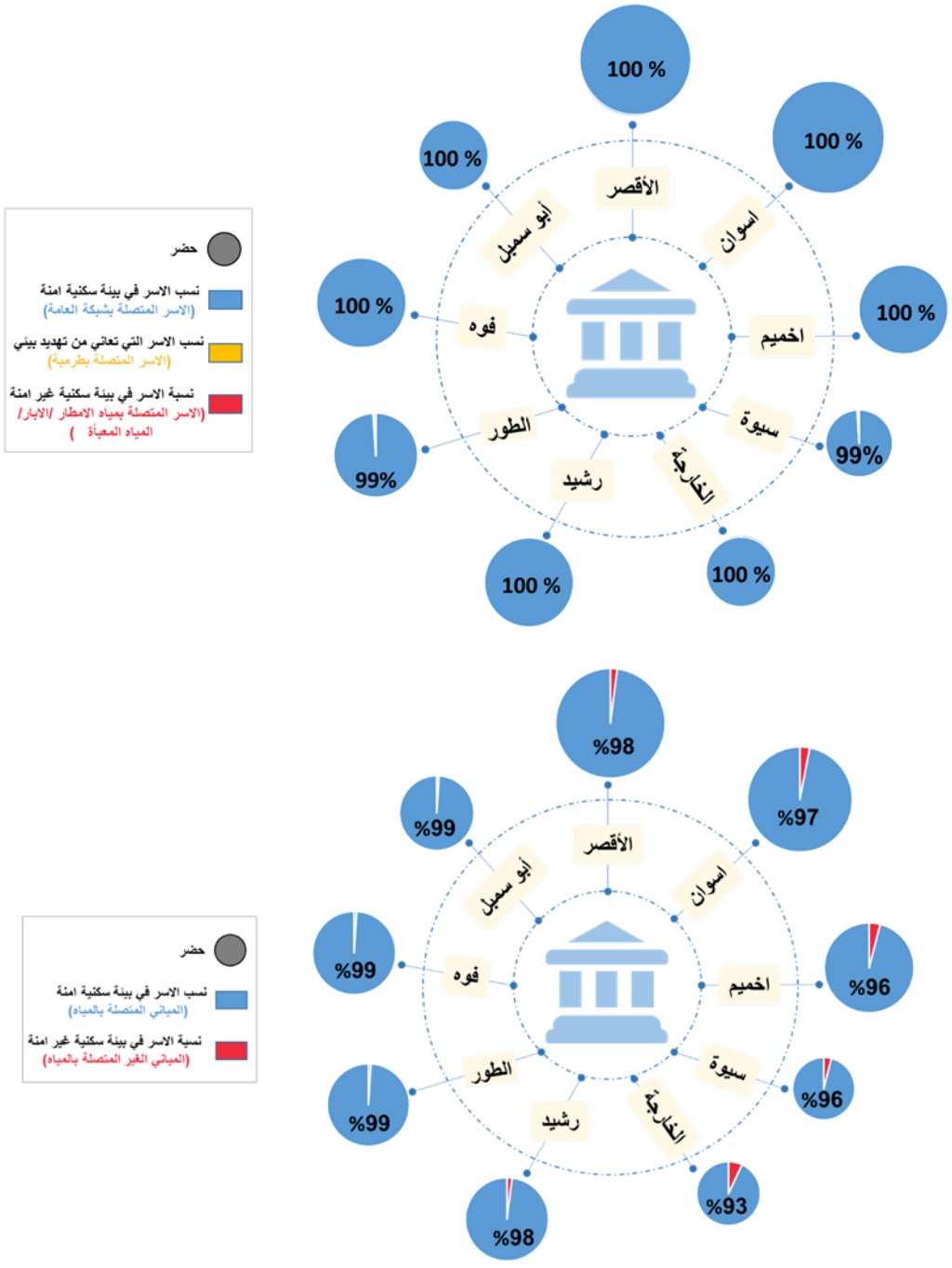

شكل ٦٠. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالمياه (المدن التراثية).
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الاتصال بشبكات وطرق الصرف الآمن

يعتبر الاتصال بالصرف الصحي الآمن سواء للأسر أو المباني من أهم متطلبات الحصول على بيئة عمرانية مستدامة للمدن ذات الأهمية التراثية والتاريخية، وخاصة إذا ارتفعت نسب الإمداد بمياه الشرب

ومعدلات استهلاك الفرد من المياه. وتشير المؤشرات الي الفجوة بين تلك المدن ومدينة سيوة حيث تصل نسبة الأسر والمباني المتصلة بالترنش أكثر من ٩٦٪ من أسر ومباني المدينة على خلاف باقي المدن التي تتروح بهم نسب الأسر المتصلة بشبكة عامه امنه (من ٨٣٪ - ٩٩٪). ومباني متصلة تتراوح (من ٨٧٪ - ١٠٠٪) كما هو موضح بالشكل رقم (٦١).

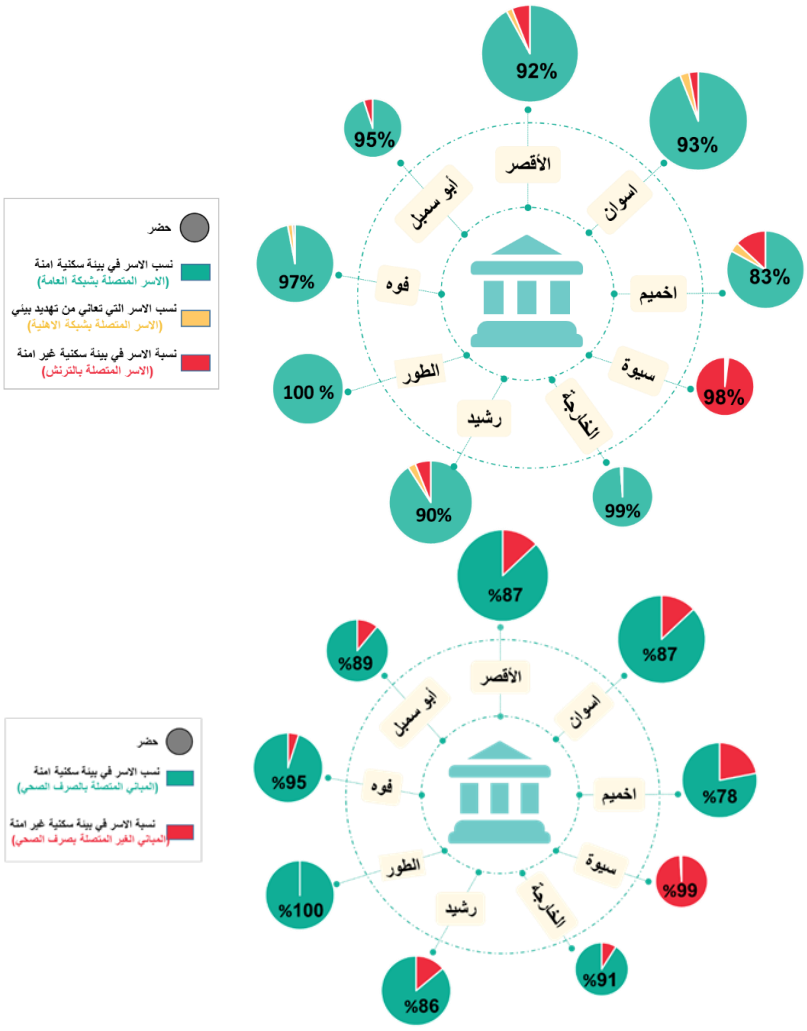

شكل ٦١. عدد الأسر المصرية والأفراد طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحي، وتوزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالصرف (المدن التراثية).
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٤,٤ استهلاك الموارد والأرض للنظم الحضرية

تحتاج المدن إلى التوسع في العمران لاستيعاب متطلبات سكانها واستيعاب احتياجات الوظائف الاقتصادية من أراضي وبينية تحتية، لذلك يوجد أهمية لتنظيم عمليات التوسع الحضري الذي يجعل من استخدام أو استهلاك الأرض أكثر كفاءة. ولتصبح الامتدادات الحضرية ذات بيئة حضرية صحية وكثافات مناسبة، لابد من مراجعة التوازن بين استيعاب الوظائف الحضرية الجديدة والنمو السكاني، وخصائص البيئة الصحية لتحقيق الاستدامة وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة. ولذلك هناك ضرورة لتوظيف مجموعة مؤشرات استهلاك الأرض كأداة لوضع معدلات مستقبليه في مخططات استعمالات الأراضي وتقييم تأثير النمو العمراني على الأراضي غير الحضرية على البيئة، والجدوى الاقتصادية الاجتماعية ما إذا تم ربطها بمؤشرات اقتصادية أخرى.

ويُعرَّف استهلاك الأراضي في المؤشر رقم (١١,٣,١) - وهو أحد مؤشرات الهدف (١١) في مؤشرات التنمية المستدامة SDGs - على أنه الأراضي المستهلكة للتوسع في استخدامات الأراضي الحضرية، والتي تتغير فيها الأراضي من وظائف غير حضرية إلى وظائف حضرية. وبالتالي يعرف معدل استهلاك الأرض كالتالي "هو المعدل الذي تتغير به الأراضي سواء الزراعية أو الأراضي الحضرية التي تشغلها مدينة أو منطقة حضرية ما خلال فترة زمنية (عادة سنة واحدة)، معبرًا عنها كنسبة مئوية من الأرض التي تشغلها المدينة أو المنطقة الحضرية في بداية ذلك الفترة الزمنية.

ونظرا لصعوبة تعميم أو توضيح نتائج مؤشر معدلات استهلاك الأرض فقط دون مقارنتها بمؤشرات أخرى مثل (معدل التغير في المساحة المبنية مع التغير في الغطاء النباتي، نصيب الفرد من المساحة المبنية، الكثافة السكانية، نسب الاتصال بالمرافق، نسب السكان التي تستخدم النقل الجماعي...)، لأن هناك العديد من الأسباب والتأثيرات المرتبطة بالتغير في المعدل. فعلى سبيل المثال إذا أظهر المعدل قيمة "الأقل من ١" فليس بالضرورة أن يكون مؤشرًا جيدًا وخاصة إذا ارتفعت الكثافات داخل المدينة مع وجود معدلات منخفضة بالاتصال بالشبكات. ومن ناحية أخرى، لا تعني قيمة "١" توازنًا مثاليًا بين النمو المكاني للمناطق الحضرية وسكانها، حيث إنها تعني تطورات جديدة مع كل وحدة زيادة في عدد السكان. للمساعدة في شرح قيم المؤشر، اقترحت NUA مؤشرين ثانويين يستخدمان نفس المدخلات كمؤشر أساسي: المساحة المبنية للفرد والتغيير الكلي في المساحة المبنية. ويمكن استعراض الفروق بين مجموعات المدن المختارة في معدلات استهلاك الأرض، والتغير الكلي في المساحة المبنية، ونصيب الفرد من المساحة المبنية على النحو التالي:

٤,٤. ١ معدلات استهلاك الأرض والتغير للنمو العمراني

التكتلات الحضرية الكبرى

أولاً: مدينتي القاهرة والجيزة: تختلف مدن التكتل الحضـري للقاهرة والجيزة في طبيعتها، فمدينة القاهرة لها فرص نمو على الأراضـي الصـحراوية أو غير الزراعية بصـورة أكبر من مدينة الجيزة ولذلك يظهر معدل استهلاك الأرض في القاهرة قيمة (٢,٣) وأظهر معدل التغيير في المساحة المبنية نسبة ٥١٪ بين الفترتين ٢٠٠٦ – ٢٠١٧، وهو معدل مرتفع للقاهرة والتي من المفروض إنها تستنفذ فرص التوسع لتقلص المساحات البينية بينها وبين التجمعات في ظهيرها وإنما فرص نموها في التجمعات العمرانية الجديدة الملتصـقة بالكتلة الرئيسية وداخل الحدود الإدارية لها. ولا يمكن الحكم على هذه النتيجة إلا إذا تم رصد التغير في المساحة في المناطق الداخلية والأطراف الجديدة للمدينة، وخاصـة أن نصـيب الفرد من المسـاحة المبنية الكلية مرتفع (٣٦,١ م٢) مقارنته بالجيزة.

أما مدينة الجيزة انخفضت فيها معدل استهلاك الأرض ويشير إلى الثبات لاقترابه من الواحد الصحيح (٠,٨) كما يؤكد أيضاً معدل التغير في المساحة المبنية المنخفض (٢٤٪) بين الفترتين ٢٠٠٦ – ٢٠١٧ إلى ثبات

النمو، أما نصيب الفرد من المساحة المبنية فيصل إلى (٢٤ م٢) للفرد. وفي كلتا الحالتين لا يمكن الحكم على هذه المعدلات بالتوازن بين النمو السكاني والنمو في الأراضي إلا إذا تم تصنيف الكثافات العامة والصافية على مستوى المناطق الداخلية لهما، وأيضا تصنيف نصيب الفرد من الاستعمالات السكنية والمناطق المفتوحة والخضراء

ثانيا: مدن الظهير للكتلة الحضـرية القاهرة والجيزة: اشـتركت مدن الظهير في ارتفاع معدل التغير في مسـاحة الكتلة المبنية والتي تراوحت بين (٥٩٪ إلى ٢٤٠٪)، وهي دالة على النمو المرتفع على الأراضـي الزراعية في مدن هوامش التكتل الحضـري، برغم أن معدل استهلاك الأرض متقاربة المعدل بين (١: ١,٨) في مدن (بشتيل - أبو النمرس – الصف – أطفيح). بينما ارتفع معدل التغير في المساحة المبنية بين الفترتين (٢٠٠٦ -٢٠١٧) بنسبة ملحوظة ومعدل استهلاك الأرض إلى (٣,٩) في قليوب.

وبصفة عامة يتضح أن مدن الظهير كانت المستقطبة للهجرات والذي انعكس على النمو في الأراضي وفي ضوء عدم تفعيل وحوكمة الأحوزة العمرانية كان من الصعب التحكم في النمو العمراني خارجها كما هو موضح بالشكل رقم (٦٢)

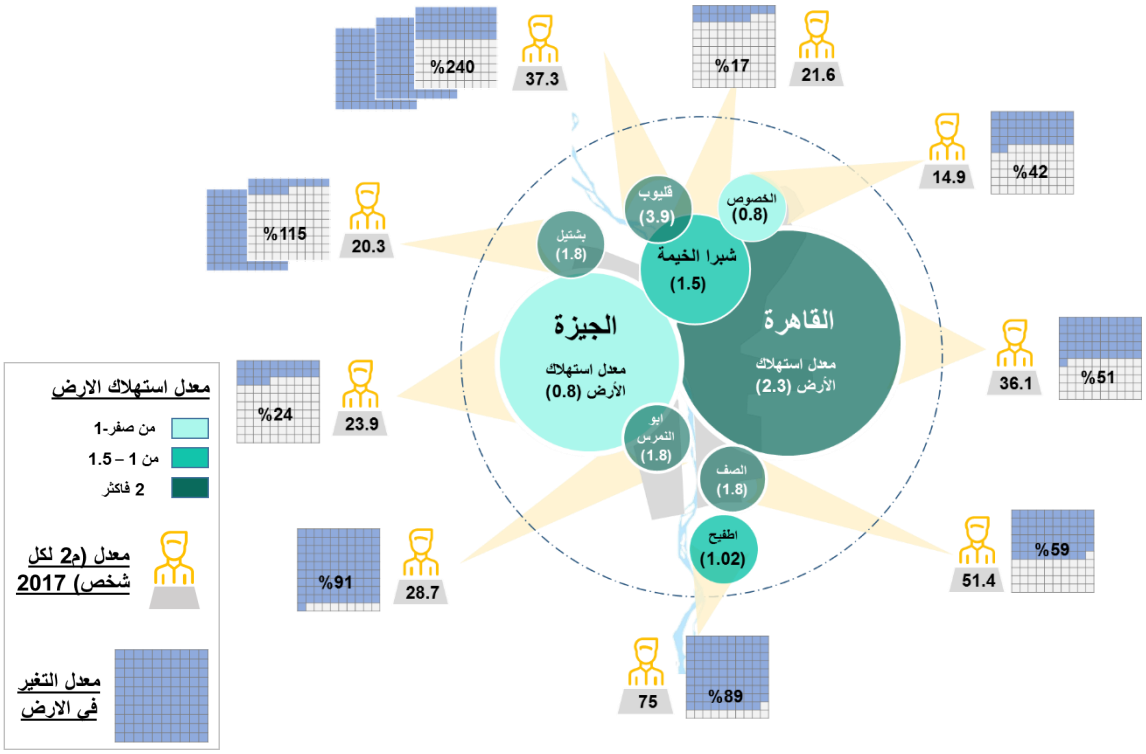

شكل ٦٢. معدل استهلاك الأرض للتحضر (التكتلات الحضرية الكبرى)

المصدر: حسابات من خلال صور الأقمار الصناعية لفترتين (٢٠١١: ٢٠٢١)، طرق الحساب موثقة في كروت وصف المؤشر

ثالثا: مدينة الإسكندرية: لا تختلف مدينة الإسكندرية عن معدلات التكتلات الحضرية الكبرى، حيث تحقق نفس معدلات مدينة القاهرة بمعدل استهلاك الأرض بقيمة (٢,٢) وأظهر معدل التغير في المساحة المبنية نسبة ٦٤٪ بين الفترتين ٢٠٠٦ – ٢٠١٧، ويصل نصيب الفرد من الكتلة المبنية (٣٩,٥ م٢) كما هو موضح بالشكل رقم (٦٣).

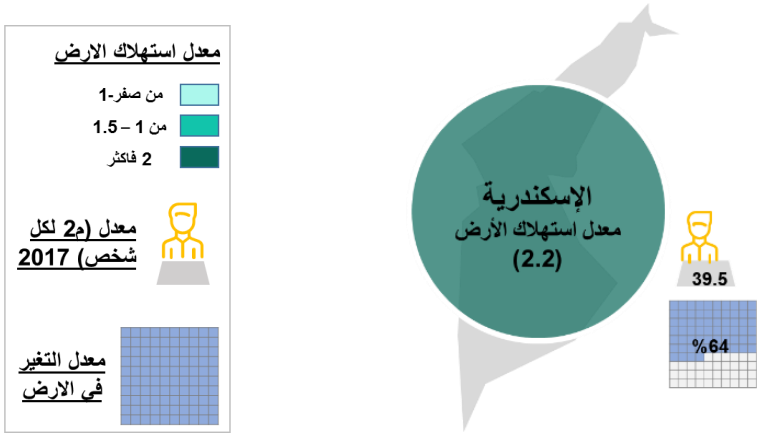

شكل ٦٣. معدل استهلاك الأرض للتحضر (مدينة الإسكندرية)
المصدر: حسابات من خلال صور الأقمار الصناعية لفترتين (٢٠١١: ٢٠٢١)، طرق الحساب موثقة في كروت وصف المؤشر

الفئة	المدينة	معدل (م٢ لكل شخص) ٢٠١٧	معدل التغير في الأرض	معدل استهلاك الأرض	الكثافة السكانية ٢٠٠٦	الكثافة السكانية ٢٠١٧
التكتلات الحضرية الكبرى	القاهرة	٣٦,١	٥١٪	٢,٣	١٤٧,٤٥٤	١١٦,٢٩٢
	الجيزة	٢٣,٥	٢٤٪	٠,٨	١٧٠,٨٨٠	١٧٨,٧٦٢
	الإسكندرية	٣٩,٥	٦٤٪	٢,٢	١٣٩,٤٢٣	١٠٦,٢٤٥
مدن الهوامش الحضرية	الصف	٥١,٤	٥٩٪	١,٨	٩٩,٨٦٥	٨١,٧٦٥
	قليوب	٣٧,٣	٢٤٠٪	٣,٩	٢٨٠,٥٧٣	١١٢,٦٩١
	الخصوص	١٤,٩	٤٢٪	٠,٨	٢٥٤,٣٥٣	٢٨١,٠٤٩
	بشتيل	٢٠,٣	١١٥٪	١,٨	٢٩٠,٧٨٦	٢٠٧,٠٧٦
	أبو النمرس	٢٨,٧	٩١٪	١,٨	١٩٦,٧٠٦	١٤٦,٣٣١
	أطفيح	٧٥,٠	٨٩٪	١,٠	٥٧,٣٤١	٥٦,٠٢٤

جدول ١٢. استهلاك الأرض للتحضر (تكتلات حضرية كبرى).

المدن الكبرى

تقع مجموعة المدن الكبرى في نفس الفئة المرتفعة في معدلات استهلاك الأرض (أكبر من ٢) ماعدا مدينة المنصورة وبورسعيد، وتتراوح نصيب الفرد من المساحة المبنية بين (٣٣ إلى ٣٩ م٢ للفرد) ما عدا مدينة السويس.

وهناك اختلافات في معدل التغير في الكتلة المبنية ونصيب الفرد من الكتلة المبنية، حيث ترتفع في مدينة السويس ليصل معدل التغير في المساحة المبنية بين الفترتين (٢٠٠٦-٢٠١٧) إلى ٩٧٪ ويصل نصيب الفرد إلى (٦٦ م٢)، ويمكن تفسير التغير في المساحة المبنية إلى عده عوامل منها الامتداد في مشروعات التوسع العمراني المخطط وأيضا النمو العمراني داخل حدود الكردون. أما مدينة طنطا برغم أن نصيب الفرد من المساحة في معدلات المعدل الأخرى في نفس المجموعة ولكن تفيد معدلات استهلاك الأرض مع معدلات التغير في المساحة المبنية المرتفعة (٧٥٪) إلى النمو العمراني الزائد على الأراضي الزراعية بين الفترتين (٢٠٠٦-٢٠١٧) ويفسر أيضا انخفاض الكثافة السكانية الإجمالية بين الفترتين من (١٥٧ إلى ١٠٧ شخص / فدان).

أما مدينتا بورسعيد والمنصورة تنخفض معدلات التغير في المساحة وأيضا معدل استهلاك الأرض في المجموعة ويفسر هذا انخفاض ثبات أو انخفاض متوسط الكثافة الإجمالية تقريبا بين الفترتين بين (١٠٠ و١٢٤ شخص/فدان) للمدينتين على التوالي كما هو موضح بالشكل رقم (٦٤).

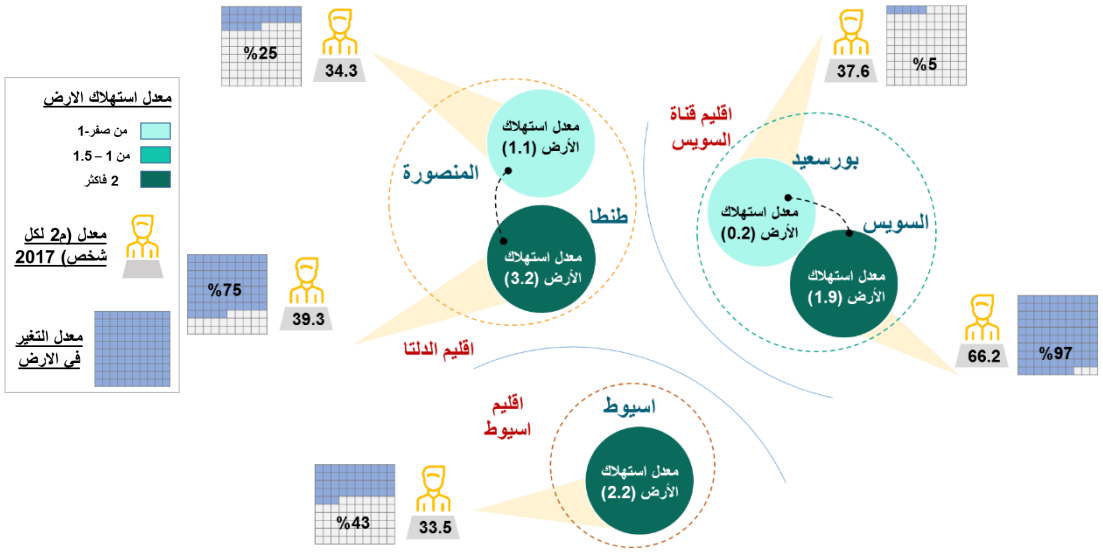

شكل ٦٤. معدل استهلاك الأرض للتحضر (مدن كبرى)
المصدر: حسابات من خلال صور الأقمار الصناعية لفترتين (٢٠١١: ٢٠٢١)، طرق الحساب موثقة في كروت وصف المؤشر

عواصم المحافظات

الاختلاف بين باقي عواصم المحافظات في الأحجام السكانية أقل من ٥٠٠ ألف تختلف حسب الأقاليم التي تقع بها، كما هو موضح بالشكل رقم (٦٣)، كالتالي:

عواصم المحافظات في نطاقات زراعية وهي مدن الدلتا ونطاقاتها (بنها – شبين الكوم – كفر الشيخ – دمياط - الزقازيق):

مدن الدلتا (بنها وكفر الشيخ) تتقارب في معدلات استهلاك الأرض ويبلغ (٣)، ونصيب الفرد من المساحة المبنية وأيضا الكثافة السكانية الإجمالية بمتوسط (١٣٠: ١٠٠ شخص / فدان) بين الفترتين (٢٠٠٦ -٢٠١٧) على التوالي. أما مدينة دمياط فقط سجلت أعلى معدل استهلاك أرض (٤,٥) ومعدلات تغيير في مساحة الكتلة مرتفعة مع انخفاض الكثافة السكانية الإجمالية، وسيتم مقارنتها بالمدن الصناعية في الجزء القادم، ومدينتي شبين الكوم والزقازيق تعتبر نفس المعدلات في استهلاك الأرض (١) ونصيب الفرد بمتوسط (٣٤ م٢ للفرد)، وكثافة سكانية إجمالية بين (١٠٠: ١٣٠ شخص / فدان)، وهما مدينتين مراكز خدمات إقليمية في محافظات لها ظهير مناطق استصلاح ومدن جديدة.

عواصم المحافظات في نطاقات زراعية في جنوب مصر وهي مدن (بني سويف – المنيا- سوهاج – قنا- الفيوم):

الفيوم وهي حالة مختلفة برغم أن نصيب الفرد يتشابه مع نفس المجموعة (٤٠ م٢ فرد)، ولكن معدل استهلاك الأرض سلبي يصل إلى (١,٢ -) ولا يمكن تبرير هذا الانخفاض إلا بسبب الطرد السكاني.

مدينة بني سويف تمثل المدن الثابتة في معدلاتها وهذا ما يؤكده معدل استهلاك الأرض (١) ويؤكده أيضا معدلات التغير في المساحة المبنية والتي تسجل (٢٢٪) وكثافات سكانية في نفس متوسطات عواصم المحافظات في الدلتا (١٣٠ شخص / فدان)، وقد يرجع التغير في المساحة المبنية إلى التحامات الكتل الريفية في محيطها.

مدينتي سوهاج وقنا تتقارب في معدلات استهلاك الأرض يقترب من (٢)، ومتوسط نصيب فرد من المساحة المبنية حوالي (٤٤ م٢ للفرد)، ومتوسط معدل تغير في المساحة المبنية حوالي (٤٤٪) بين الفترتين، وأيضا متوسط كثافات سكانية إجمالية حوالي (١٠٠ شخص/فدان).

مدينة المنيا برغم تقاربها في معدلات الكثافة السكانية ومعدل التغير في المساحة المبنية ونصيب الفرد منها، إلا إنها سجلت أعلى معدل استهلاك أرض في مدن جنوب مصر يصل إلى (٤,٩).

عواصم المحافظات في نطاقات صحراوية شبة صحراوية وهي مدن (العريش- مرسى مطروح- الإسماعلية):

تتقارب مدينتي العريش ومرسى مطروح في معدلات الكثافة السكانية المنخفضة بمتوسط (٤٠: ٣٠ شخص/فدان)، ومعدل التغير في المساحة المبنية حوالي (٧٥٪) ومتوسط نصيب الفرد منها حوالي (١٣٥ م٢ للفرد)، وسجلتا معدل استهلاك أرض بين (٢: ٣).

تتشابه مدينة الإسماعلية بمدن الزقازيق وشبين الكوم في فئات معدلات استهلاك الأرض (١,٢) ومعدل التغير في المساحة المبنية (٢٧٪)، ولكن يزداد نصيب الفرد من المساحة المبنية للضعف ليصل إلى (٦٨ م٢ للفرد) وانخفاض الكثافة السكانية.

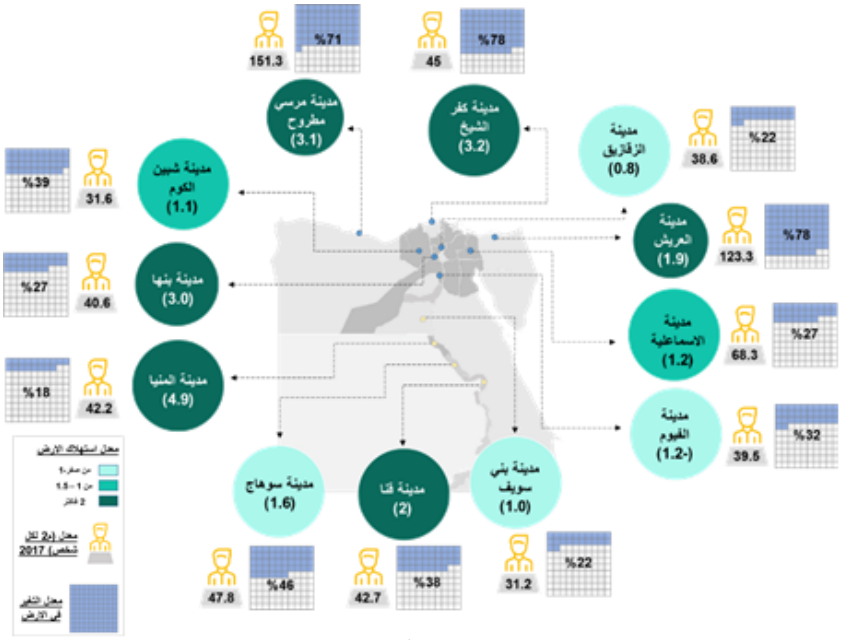

شكل ٦٥. معدل استهلاك الأرض للتحضر (عواصم المحافظات)

المصدر: حسابات من خلال صور الأقمار الصناعية لفترتين (٢٠١١: ٢٠٢١)، طرق الحساب موثقة في كروت وصف المؤشر

الفئة	المدينة	معدل (م٢ لكل شخص) ٢٠١٧	معدل التغير في الأرض	معدل استهلاك الأرض	الكثافة السكانية ٢٠٠٦	الكثافة السكانية ٢٠١٧
عواصم المحافظات	بنها	٤٠,٦	٢٧٪	٣,٠	١٢١,٥١٨	١٠٣,٥٧٧
	مرسى مطروح	١٥١,٣	٧١٪	٣,١	٣٩,٨٢٦	٢٧,٧٥٧
	كفر الشيخ	٤٥,٠	٧٨٪	٣,٢	١٣٨,٣٢١	٩٣,٤٣٩
	شبين الكوم	٣١,٦	٣٩٪	١,١	١٣٦,٣١٠	١٣٢,٨٤٥
	الزقازيق	٣٨,٦	٢٢٪	٠,٩	١٠٥,٩٩٣	١٠٨,٨٥٩
	بنى سويف	٣١,٢	٢٢٪	١,٠	١٣٥,٥٩٨	١٣٤,٤٤٣
	المنيا	٤٢,٢	١٨٪	٤,٩	١١٣,٧٠١	٩٩,٦٢٩
	سوهاج	٤٧,٨	٤٦٪	١,٦	١٠١,٩٧٢	٨٧,٨٩٧
	قنا	٤٢,٧	٣٨٪	٢,٠	١١٥,٩٥٥	٩٨,٤٧٦
	دمياط	٥٣,٥	١٠٦٪	٤,٥	١٣٧,٧٤٨	٧٨,٥٤١
	الإسماعيلية	٦٨,٣	٢٧٪	١,٢	٦٤,٣٩٨	٦١,٤٧٣
	الفيوم	٣٩,٥	٣٢٪	-١,٢	١٧٦,١٥٩	١٠٦,٣٦٧
	الغردقة	٧٢,٠	٣٥٪	١,٨	٦٦,٣٨٩	٥٨,٣٢٩
	العريش	١٢٣,٣	٧٨٪	١,٩	٤٤,٤٩٩	٣٤,٠٧١

جدول ١٣. استهلاك الأرض للتحضر (عواصم المحافظات)

المدن الصناعية

بمقارنة معدلات المدن الصناعية نجد اختلاف واضح بين معدلاتها في استهلاك الأرض، كما هو موضح بالشكل رقم (٦٦) ولكن بمراجعة الصور الفضائية نجد التالي:

- المدن الصناعية القديمة ذات الصناعات الكبرى " أو كثيفة العمالة" مثال الغزل والنسيج والصناعات البتروكيماوية، وتتمثل في مدن (المحلة الكبرى – كفر الدوار - دمنهور– شبرا الخيمة- الحوامدية) لا تتجاوز معدلات التغير في المساحة المبنية ٥٠ %، بينما ارتفع معدل التغير في المساحة المبنية بين الفترتين التعداديتين (٢٠٠٦ – ٢٠١٧) مع ملاحظه أن مناطق الصناعات في المدينة كانت إحدى الأسباب في التوسع في المناطق العمرانية حولها سواء كانت داخل الحدود الإدارية للمدن " الكردونات". بينما اختلفت الكثافات السكانية لهم نظراً لاختلاف مساحات الكتلة المبنية، ولذلك نجد أن معدلات استهلاك الأرض تتراوح بين (١,٥ إلى ٢,٣). أما نصيب الفرد من المساحة المبنية فهي تتشابه بين معظم المدن والتي تتراوح بين ٣١ إلى ٥٣ م٢ / للفرد).
- كان لعامل التراجع في الحجم السكاني في مدينه كفر الدوار في الإحصاءات دور ملحوظ في تراجع معدل استهلاك الأرض برغم زيادة المساحة المبنية من (١٣٢٧ فدان إلى ٢٢٥٦ فدان) بين الفترتين التعداديتين.

شهدت مدينة دمياط معدلات نمو في المساحة المبنية تصل إلى حوالي ٣ أضعاف مساحتها داخل حدودها الإدارية وخارجها لتلتحم بكتل عمرانية للعزب والقرى، لذلك سجلت معدلات استهلاك الأرض (٤,٥) وانخفضت الكثافة السكانية الإجمالية من (١٣٧ إلى ٧٨ شخص/ فدان).

سجلت مدينة قويسنا أقل مساحة بين المدن الصناعية حيث بلغت (١١٩ و١٨٢ فدان) بين الفترتين التعداديتين على التوالي، كما ارتفعت الكثافة السكانية بها لتسجل (٣٢٢ شخص / فدان)، ولذلك انخفض نصيب الفرد من المساحة المبنية إلى (١٣,٣ م٢ للفرد).

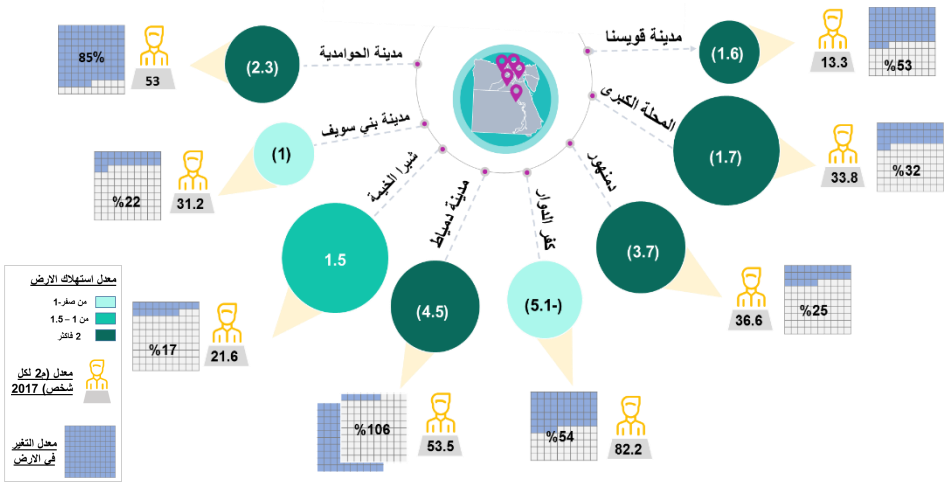

شكل ٦٦. معدل استهلاك الأرض للتحضر (مدن صناعية)

المصدر: حسابات من خلال صور الأقمار الصناعية لفترتين (٢٠١١: ٢٠٢١)، طرق الحساب موثقة في كروت وصف المؤشر

الفئة	المدينة	معدل (م٢ لكل شخص) ٢٠١٧	معدل التغير في الأرض	معدل استهلاك الأرض	الكثافة السكانية ٢٠٠٦	الكثافة السكانية ٢٠١٧
المدن الصناعية	المحلة الكبرى	٣٣,٨	٣٢٪	١,٧	١٣٩,٦٣٤	١٢٤,٢٦٩
	شبرا الخيمة	٢١,٦	١٧٪	١,٥	٢٠٣,٩٢٣	١٩٤,٠٩١
	الحوامدية	٥٣,٠	٨٥٪	٢,١	١٠٩,٠٣٦	٧٩,٢٠٨
	كفر الدوار	٨٢,٢	٥٤٪	-٥,١	٨٥,٩٠٢	٥١,١٢٣
	دمنهور	٣٦,٦	٢٥٪	٣,٧	١٣٥,٦٠٤	١١٤,٩٢٢
	قويسنا	١٣,٠	٥٣٪	١,٦	٣٧٥,١٧٩	٣٢٢,٤٢٧

جدول ١٤. استهلاك الأرض للتحضر (المدن الصناعية).

٤. ٤. ٢ استخدامات الإمداد لأغراض الإنارة والغاز الطبيعي

تعد الموارد المتجددة مثل الشمس من أهم الموارد التي تضمن تقليل من استهلاك الموارد غير المتجددة مثل البترول، كما يقلل التوجه إلى استخدام المصادر المتجددة في إنتاج الكهرباء من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن إنتاج الكهرباء بمصادر غير متجددة، لذلك يساهم التحول إلى أنماط حضرية مستدامة لاستهلاك الكهرباء وخاصة الاستخدامات المنزلية في إنتاج بيئة عمرانية قليلة المخاطر البيئية. أما الإمداد بالغاز الطبيعي برغم من إنه من المصادر غير المتجددة ومن مصادر الوقود الأحفوري مثل البترول، إنما يعتبر من المصادر الصديقة للبيئة نوعا ما حيث ينتج عن حرق الغاز الطبيعي للحصول على الطاقة انبعاثات أقل لجميع أنواع ملوثات الهواء وثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان مقارنة بحرق الفحم أو المنتجات البترولية لإنتاج كمية متساوية من الطاقة، لذلك التوسع في استخداماته ينتج بيئة نظيفة.

مصادر الغاز الطبيعي لعمران صديق للبيئة

يعتبر الغاز الطبيعي من المصادر الموفرةَ من الناحية الاقتصادية كما يعد أكثر مصادر الوقود المنزلي أماناً وصداقة للبيئة عن المصادر الأخرى الأكثر تلوثا والتي تؤدي إلى تلوث الهواء داخل المنازل وخارجها، الأمر الذي يسبب آثاراً صحية واسعة النطاق. وبالتالي تعاني المباني الغير متصلة بالغاز الطبيعي من صعوبة الحصول على مصدر يحقق الاستدامة للبيئة العمرانية.

بمقارنة مجموعات المدن المختلفة يمكن ملاحظة التفاوتات في الاستخدام المستدام لمصادر الغاز الطبيعي **كالتالي:**

التكتلات الحضرية الكبرى

أولاً: مدينتي القاهرة والجيزة: تتراوح نسب المباني المتصلة بنظم إمداد بالغاز الطبيعي المستدام في مدينتي القاهرة والجيزة من ٦٦٪ - ٧٧٪، وتعتبر نسبة منخفضة لأنهما يمثلان الكتلتين الرئيسيتين في التكتل الحضري.

ثانيا: مدن الظهير للكتلة الحضرية القاهرة والجيزة: ظهرت تفاوتات بين المدن في نسب المباني حيث أنه بالنسبة لمدن جنوب الجيزة. وجد أن ١٠٠٪ من مباني مدينتي أبو النمرس وأطفيح وريفهما غير متصلة بنظم إمداد مستدامة على نقيض مدينة الصف التي تصل النسبة بها إلى ٥٩٪ من المباني. أما بالنسبة لمدن محافظة

القليوبية تتقارب نسب المباني المتصلة بنظم إمداد آمنة بين (٦٤٪ - ٧٧٪) ماعدا مدينة قليوب تصل نسبة المباني إلى ٣٦٪ وبريفها ٨٪.

ثالثاً: مدينة الإسكندرية: تصل نسبة المباني في مدينة الإسكندرية ذات نظم إمداد مستدامة إلى ٦٧٪ فقط. وتعتبر نسبة منخفضة نظرا لكونها المدينة الثانية على المستوى القومي كما هو موضح بالشكل رقم (٦٧)

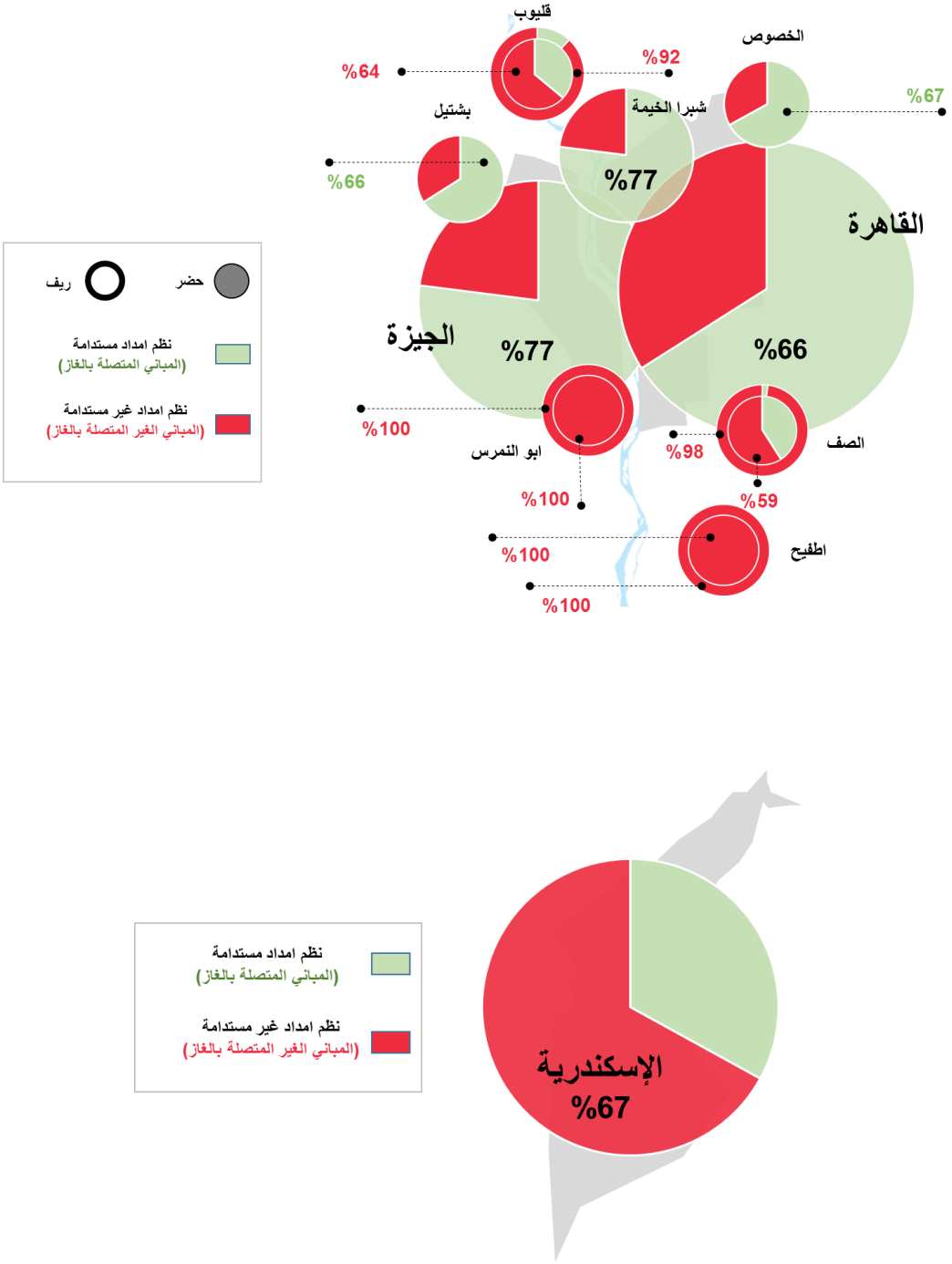

شكل ٦٧. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالغاز (تكتلات حضرية كبرى)

المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المدن الكبرى

تتقارب نسب المباني المتصلة بنظم إمداد مستدامة في مدن (المنصورة وطنطا وأسيوط) حيث تتراوح بين من ٧٢٪ - ٨٢٪، على نقيض ريفهما الذي يتراوح بين (٧٪ - ١٤٪). بينما حققت مدن إقليم قناة السويس أعلي نسب للمباني ذات نظم إمداد غير مستدامة حيث حققت مدينتي بورسعيد والسويس (٧٢٪ - ٥٢٪) على التوالي كما هو موضح بالشكل رقم (٦٨).

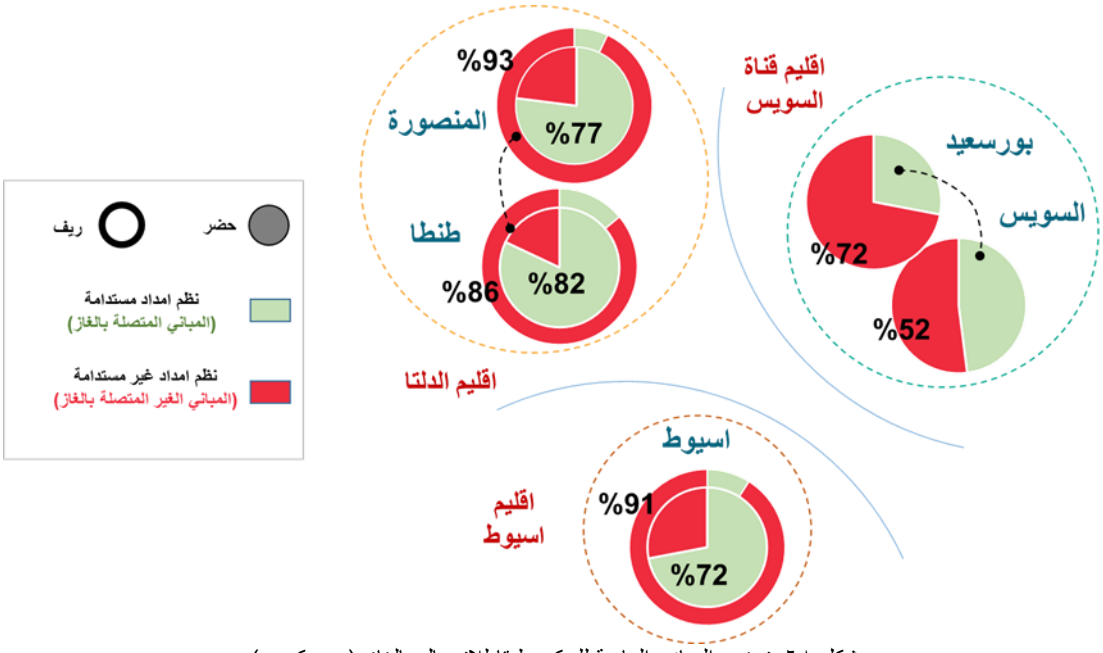

شكل ٦٨. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالغاز (مدن كبرى)
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

عواصم المحافظات

تشير المؤشرات أن ٧٥ % من عواصم المحافظات تتقارب في نسب المباني المتصلة بنظم إمداد مستدامة حيث تتراوح بين (٩٢- ٧٢٪) وتسجل مدينة بني سويف أعلاهم. بينما أظهرت مدينتي مرسي مطروح والعريش أعلى نسب في نظم الإمداد غير المستدامة تكاد تقترب من ١٠٠٪ بالمدن وريفها، بينما بلغت في مدينة قنا ٥٤ % من المباني.

وتظهر مشاكل الريف بشكل كبير حيث تتراوح نسب المباني المتصلة بنظم إمداد غير مستدامة بين (٩٠٪ - ١٠٠٪) من المباني، كما هو موضح بالشكل رقم (٦٩).

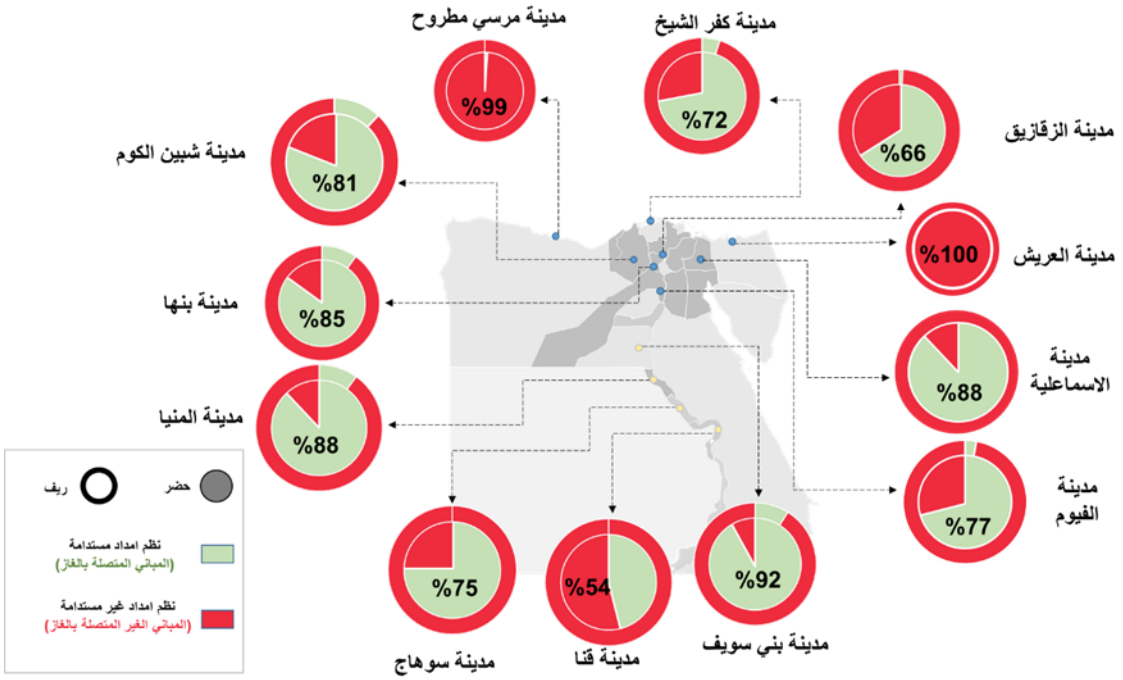

شكل ٦٩. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالغاز (عواصم المحافظات)
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المدن الصناعية

تشير المؤشرات أن مدينة بني سويف أعلي المدن في نسبة المباني المتصلة بنظم إمداد مستدامة بنسبة ٩٢٪. بينما تتراوح باقي المدن بين (٧٧٪ إلى ٨٩ %)، ما عدا مدينة الحوامدية التي تتصل ١٠٠٪ من المباني بها بنظم إمداد غير مستدامة، كما هو موضح بالشكل رقم (٧٠).

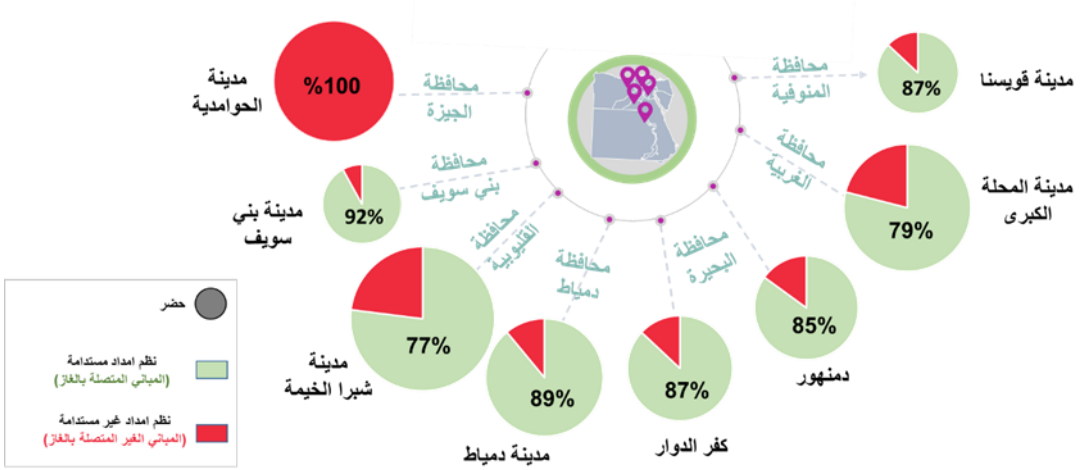

شكل ٧٠. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالغاز (مدن صناعية)
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المدن ذات الأهمية التراثية والتاريخية

طبقًا لمؤشرات استخدام الغاز الطبيعي في المباني السكنية كأحد الموارد الأقل تأثيرا على البيئة، تنقسم المدن في هذه المجموعة إلى ثلاث فئات حيث تعتبر مدينتي (الأقصر ورشيد) أعلي المدن في نظم الإمداد المستدام بالغاز حيث حققت نسب المباني المتصلة فيها أكثر من ٦٠ % من إجمالي المباني، يليهما مدينتي (أسوان وأخميم)، بينما حرمت ١٠٠٪ من مباني المدن الأخرى من نظم الإمداد المستدام، كما هو موضح بالشكل رقم (٧١).

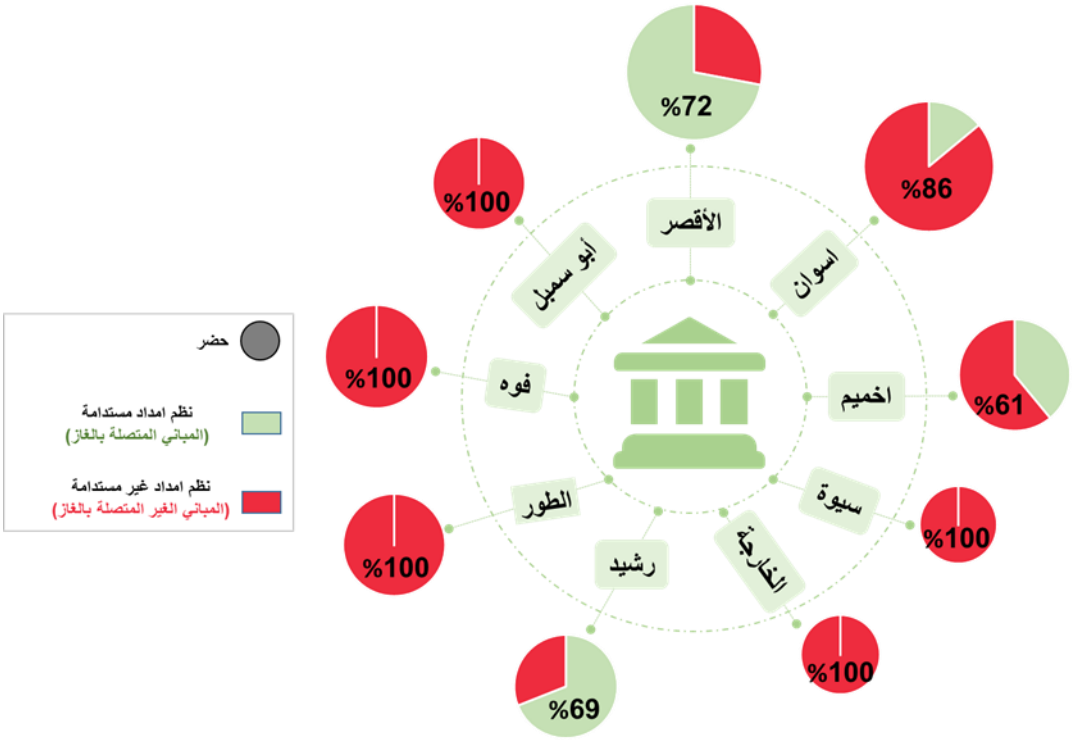

شكل ٧١. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالغاز (مدن تراثية)
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الاتصال بمصادر إضاءة آمنة ومستمرة للسكان

تعتبر الإضاءة بشكل عام القاعدة الأساسية لتوفير الأمن الاجتماعي للمجتمعات من خلال توفير الإضاءة الداخلية والخارجية بأنواعها المختلفة في البيوت، والمدن، والمناطق الكبرى. وتقلل من عزلة المناطق الريفية عن المناطق الأخرى. وذلك لا يعني الاتصال بمصدر إضاءة فقط ولكن الاتصال بمصدر يحقق الأمان البيئي والاستمرارية في استخدامه. حيث يجب أن تولد الطاقة تيارا كهربائيا مستمرا لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية والنهوض بمستويات المعيشة.

تتنوع مصادر الإضاءة وتنقسم بشكل عام إلى فئتين كالتالي:

- **الفئة الأولى** من مصادر الإضاءة هي شبكات مترابطة لتوزيع الكهرباء تصل الي الأسر بدوام مستمر، وتخضع لعمليات تنظيمية شاملة وتعتمد على التكتل ووفورات الحجم مما يساعد على الوصول لأكبر قدر من الأسر وبأقل تكلفة اقتصادية.

- **الفئة الثانية** من مصادر الإضاءة تعتبر مصادر غير مستمرة وقد لا تستطيع الأسر الأكثر فقراً أن تتحمل تكلفة شراءها، ومن أهمها مصادر الطاقة الشمسية التي تعتبر مصدر مستدام ولكن غير مستمر لأنها تعتمد على بطاريات ضعيفة لتخزين الطاقة وبالتالي زيادة تكاليف الصيانة والتشغيل المستمرة.

وبمقارنة مجموعات المدن المختلفة يمكن ملاحظة التفاوتات في استخدام مصادر إضاءة آمنة ومستمرة كالتالي:

التكتلات الحضرية الكبرى

أولاً: مدينتي القاهرة والجيزة: بلغت نسب الأسر المتصلة بمصادر إضاءة آمنة ومستمرة في مدينتي القاهرة والجيزة ١٠٠٪ وتعتبر نسبه متوقعة للقطب الحضري الرئيسي.
ثانيا: مدن الظهير للكتلة الحضرية القاهرة والجيزة: حققت جميع المدن (جنوب الجيزة – مدن القليوبية) نسبة ١٠٠٪ من الأسر متصلة بمصادر إضاءة آمنة ومستمرة على مستوى الحضر والريف ماعدا ريف مركز الصف بنسبة ٩٩٪، كما هو موضح بالشكل رقم (٧٢).

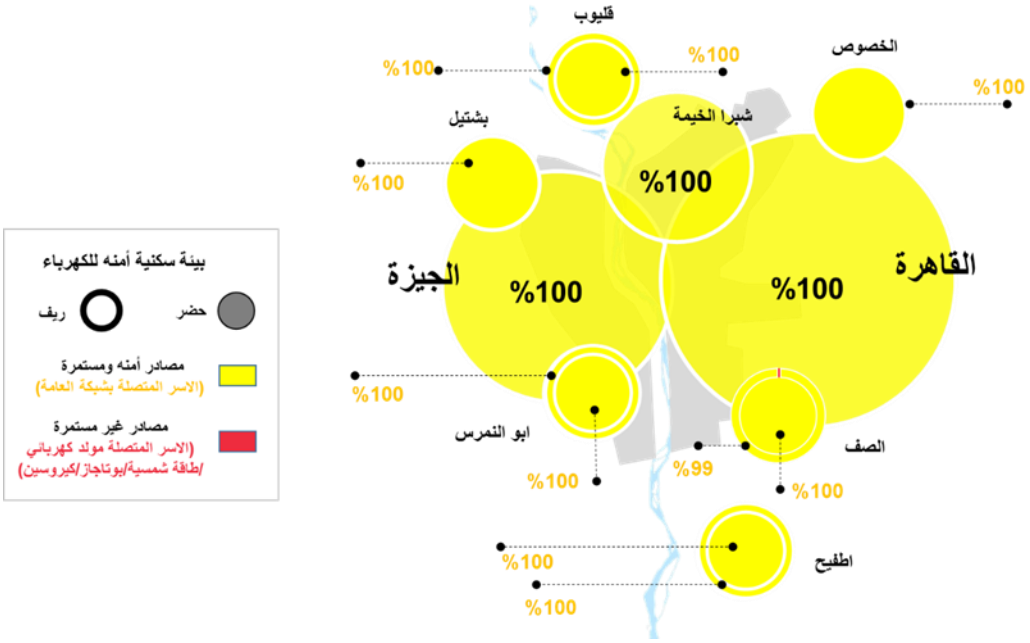

شكل ٧٢. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (تكتلات حضرية كبرى)
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ثالثاً: مدينة الإسكندرية: طبقا للمؤشرات وصلت نسبة الأسر المتصلة بمصادر إضاءة آمنة ومستمرة بمدينة الإسكندرية ١٠٠٪ من إجمالي الأسر، كما هو موضح بالشكل رقم (٧٣).

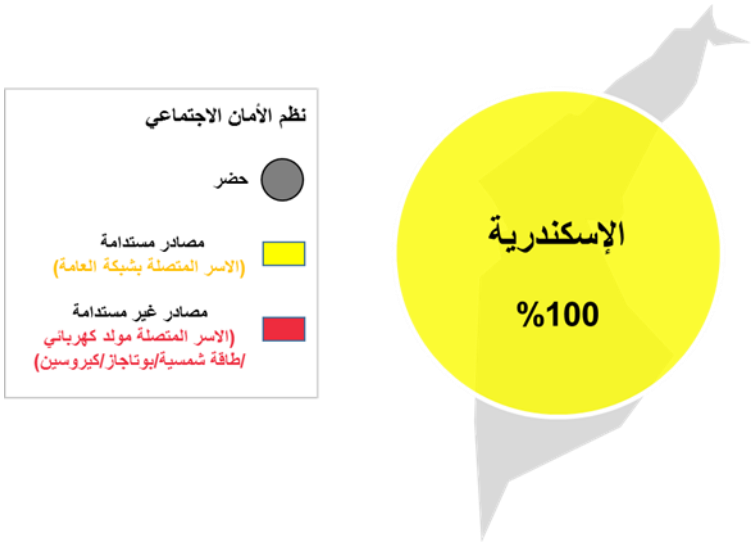

شكل ٧٣. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (مدينة الإسكندرية)
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المدن الكبرى

تتقارب نسب الأسر المتصلة بمصادر إضاءة آمنة ومستمرة في المدن الكبرى وريفها حيث حققت نسبة ١٠٠ % من الأسر، ماعدا مدينة بورسعيد بنسبة ٩٤٪ من إجمالي الأسر وريف مدينة أسيوط بنسبة ٩٩٪، كما هو موضح بالشكل رقم (٧٤).

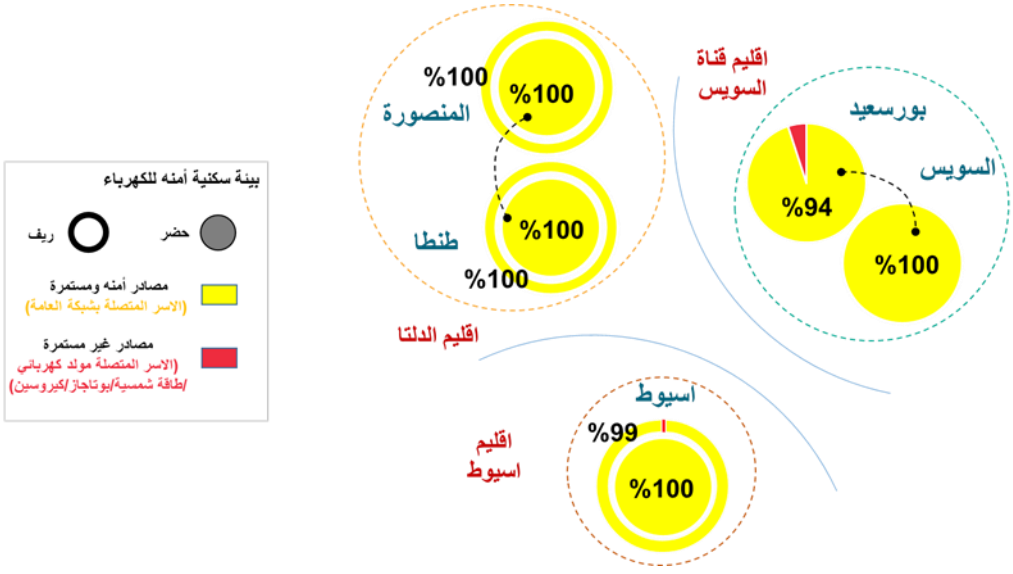

شكل ٧٤. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (مدن كبرى)
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

عواصم المحافظات

تتقارب نسب الأسر المتصلة بمصادر إضاءة آمنة ومستمرة في عواصم المحافظات وريفها حيث حققت نسبة ١٠٠ % من الأسر، ماعدا مدينتي (العريش ومرسي مطروح) بنسبة ٩٩٪ من إجمالي الأسر، كما هو موضح بالشكل رقم (٧٥).

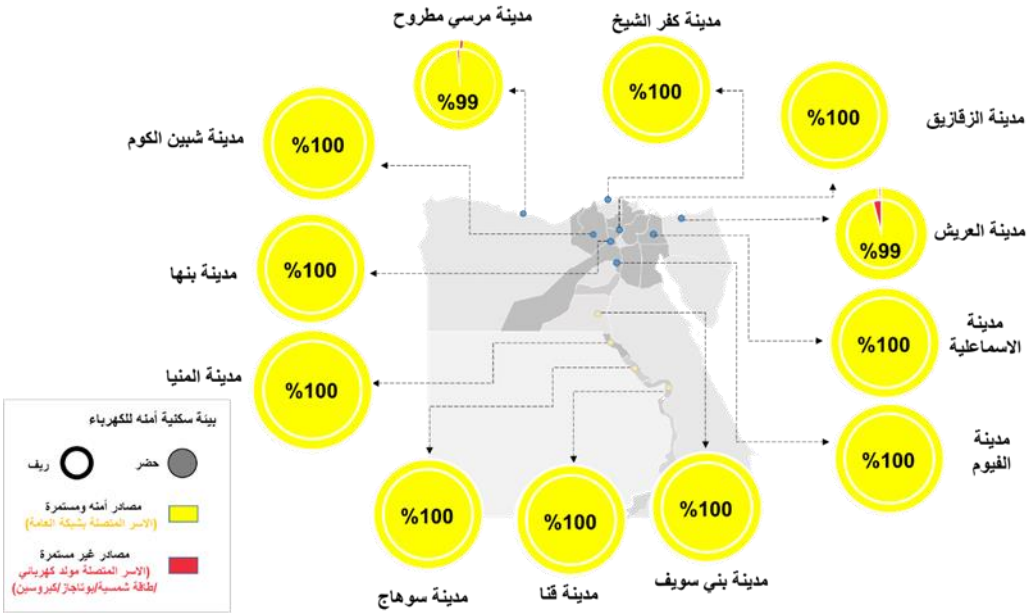

شكل ٧٥. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (عواصم المحافظات)
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المدن الصناعية

حققت جميع المدن الصناعية نسبة ١٠٠ % من الأسر المتصلة بمصادر إضاءة آمنة ومستمرة من إجمالي الأسر بها، كما هو موضح بالشكل رقم (٧٦).

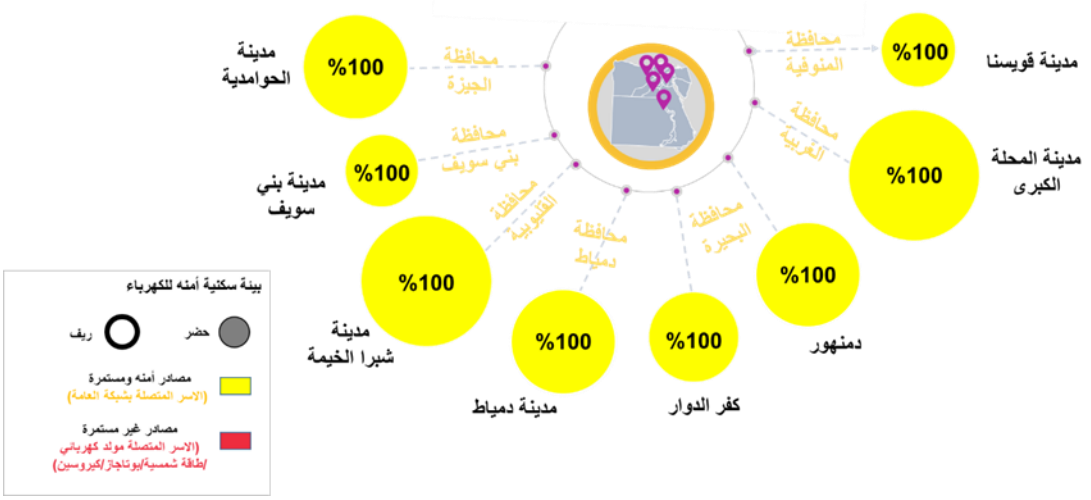

شكل ٧٦. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (مدن صناعية)
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المدن ذات الأهمية التراثية والتاريخية

طبقا للمؤشرات تعد مدينة سيوة أقل المدن التراثية في نسبة الأسر المتصلة ببيئة آمنة ومستمرة بنسبة ٩٩٪ من إجمالي الأسر. حيث حققت باقي المدن نسبة ١٠٠٪ من إجمالي الأسر بها، كما هو موضح بالشكل رقم (٧٧).

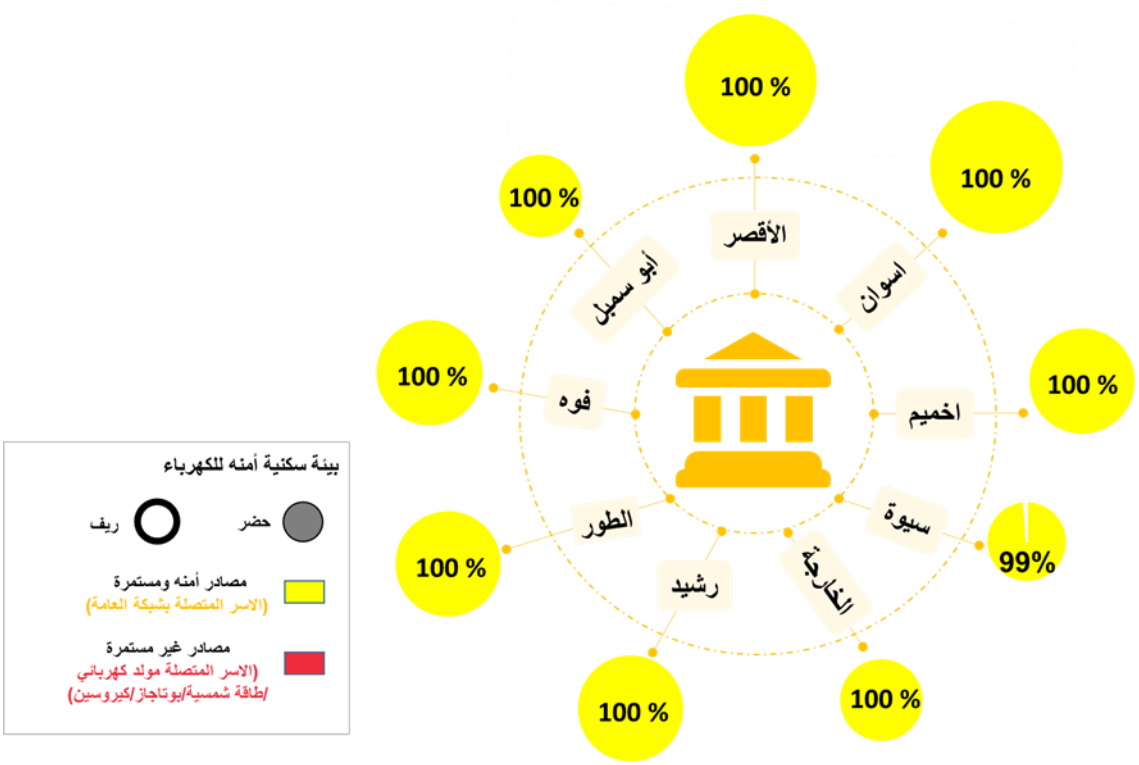

شكل ٧٧. توزيع المباني العادية للسكن طبقا للاتصال بالكهرباء (مدن تراثية)
المصدر: تعداد السكان والظروف السكنية لعام ٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٤. ٥. التلوث البيئي

بلغ إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في مصر ٦١٤,٣٢٥ جيجا جرام ثاني أكسيد كربون مكافئ في عام ٢٠١٥. وتوزيعه بحسب نوع الغاز يتكون من ٨٧١,٢٣٧ جيجا جرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ٤٨٣,٤١ جيجا جرام ثاني أكسيد كربون مكافئ من انبعاثات الميثان، و٣٨٥٧٤ جيجا جرام ثاني أكسيد كربون مكافئ من انبعاثات أكسيد النيتروز. وقد زاد مجموع انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٣١ % من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥، بمعدل نمو سنوي ٣٥,٢.% وقد زادت انبعاثات غازات الدفيئة في قطاعات الطاقة والعمليات الصناعية واستخدام المنتجات والمخلفات بنسب: ٤٠ % و٤٩ % و٣٤٪ على التوالي؛ وفي حين انخفضت الانبعاثات من قطاع الزراعة، والغابات، واستخدامات الأراضي الأخرى بنسبة ٧ % خلال نفس الفترة. **(المصدر: التقرير الأول المحدث كل عامين لجمهورية مصر العربية الأول المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠١٨)**

أما فيما يخص المخلفات الصلبة فتحتل المخلفات المجمعة من تنظيف الترع والمصارف، والمخلفات الزراعية النسبة الأكبر على التولي بنسب (٢٨٪، ٢٣٪) من نسبة المخلفات المتولدة على المستوى القومي. بينما تحتل المخلفات التي ترتبط بالحياة الحضرية والأنشطة الحضرية وهي مخلفات البناء، المخلفات الطبية للمستشفيات، والصناعية النسب التالية على التوالي (٤٪، ١٠ %، ٧٪). وتتركز معظم هذه الأنشطة في التكتلات الحضرية والمدن الصناعية. (المصدر: Integral Consult, April, ٢٠٢٠ , Qalyoubia Sanitary Landfill and Shared C&D Treatment Facility (Qalyoubia and Cairo Governorates, eeaa.)"، كما هو موضح بالشكل رقم (٧٨)

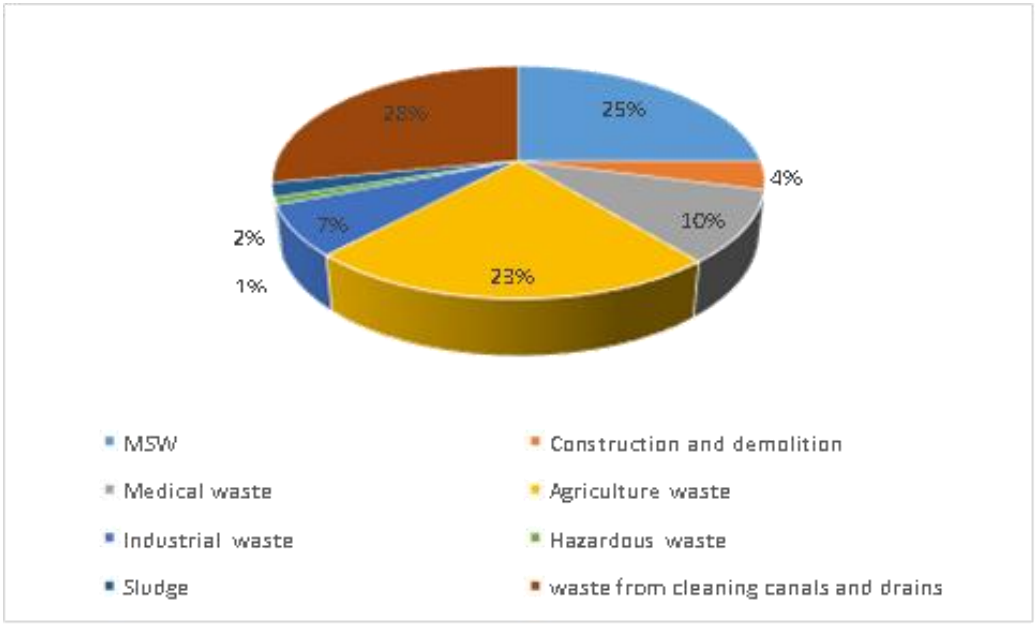

شكل ٧٨ يوضح نسب أنواع المخلفات الصلبة

المصدر: التقرير المحدث كل عامين (الأول لجمهورية مصر العربية) المقدم إلي اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ

أهم أنواع التلوث لمجموعات المدن التي سيتم التركيز عليها هي:

التكتلات الحضرية والمدن الكبرى: تلوث الهواء نتيجة كثافة حركة النقل، والضوضاء والمخلفات البلدية، المخلفات الإلكترونية والطبية.

المدن الصناعية: تلوث الهواء نتيجة الصناعات والنقل، المخلفات الصلبة الصناعية، الضوضاء، تلوث التربة والمياه وخاصة المدن الصناعية في النطاقات الزراعية.

أولًا: التكتلات الحضرية الكبرى

تم الاعتماد على بيانات الدراسة التالية تحت إشراف جهاز تنظيم إدارة المخلفات وجهاز شئون البيئة

"Qalyoubia Sanitary Landfill and Shared C&D Treatment Facility (Qalyoubia and Cairo Governorates)" Integral Consult, April ٢٠٢٠

التلوث الهوائي

يعد إقليم القاهرة الكبرى والذي يضـــم التكتل الحضـــري للقاهرة والجيزة ومجموعة المدن المرتبطة بهما من أكبر المناطق تلوثا في مصـر، سـواء بيئة الهواء أو الضـوضـاء المحيطة، حيث يشـير مؤشـر جودة الهواء المحيط إلى الانخفاض إلى درجة تصـنيفه إلى بيئة هواء "غير صـحية للمجموعات الحسـاسـة" أو "غير صـحي"، حيث تتجاوز مستويات التلوث الحدود المسموح بها لمنظمة الصحة العالمية (٢٠ميكروغرام/م ٣) وتصل تقريبا إلى ضعف الحدود الوطنية المســموح بها (٧٠ ميكروغرام/م ٣). مصـــادر الانبعاثات الرئيســـية للملوثات الغازية وغازات الدفيئة هي احتراق الوقود في قطاع النقل والحرق المفتوح للمخلفات، ويعد قطاع النقل البري ثاني أكبر مصـــدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث يساهم بنسبة ١٥ % من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في مصر. وفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي، فإن حوالي ٤٠ ٪ من انبعاثات النقل تُعزى إلى منطقة القاهرة الكبرى فقط (٤٥ مليون طن مكافئ ثاني أكسـيد الكربون. ويأتي هذا نتيجة طبيعية للتكتل السـكاني وعدد المركبات والتي تمثل حوالي ٥٠ ٪ من جميع المركبات الآلية في مصـــر. كما تعد حافلات النقل العام المســـئول عن ٩٠٪من انبعاثات أول أكســـيد الكربون، والمسؤول عن جسيمات PM١٠ العالقة. وتتولد ٢٢ مليون رحلة يومية بمحركات في القاهرة تنقسم إلى حوالي ٦٣ ٪ بوسائل النقل العام (المترو والحافلات الصـغيرة والميكروباصـات) و٣٧ ٪ بالسيارات وسيارات الأجرة، والدراجات النارية، كما هو موضح بالأشكال رقم ٧٩ ورقم ٨٠ ورقم ٨١.

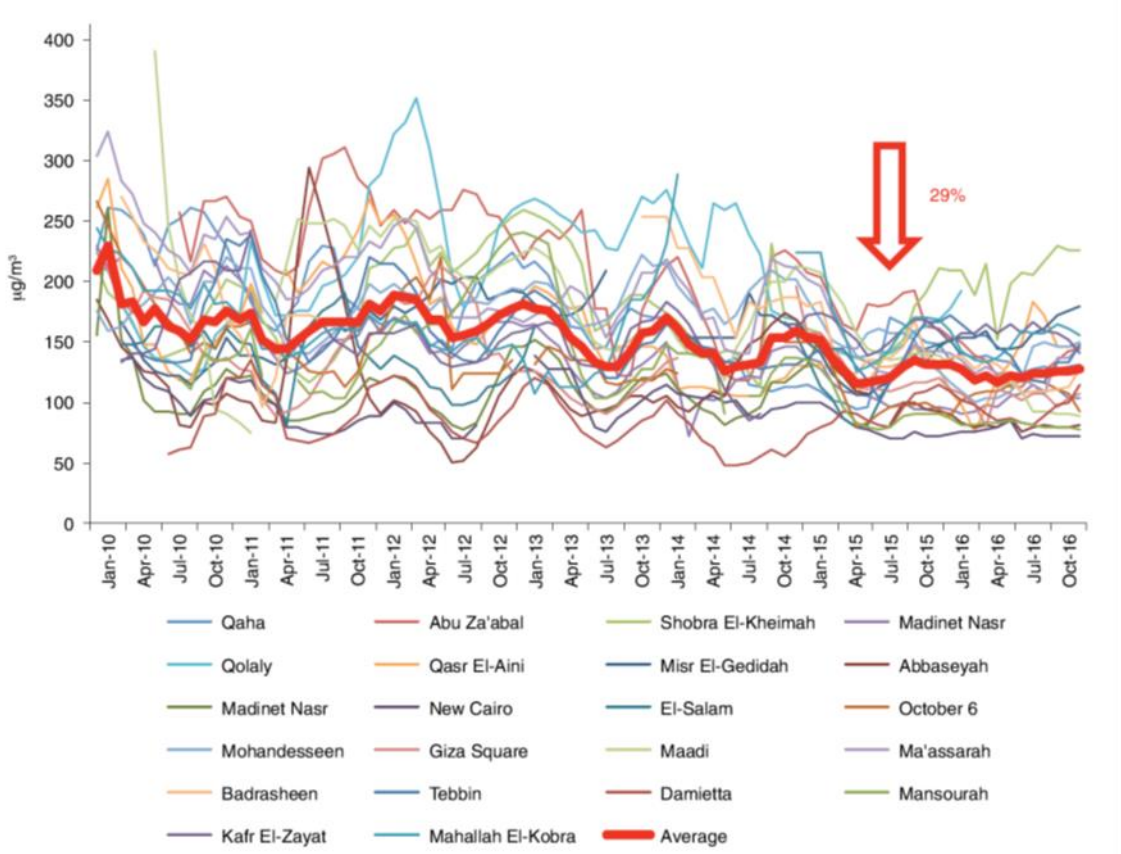

شكل ٧٩ مستويات تركيز التلوث الهوائي لجسيمات PM١٠ في القاهرة الكبرى (متوسطات٥ شهور في الفترة بين ٢٠١٠ -٢٠١٦)

Integral Consult, April, ٢٠٢٠ " Qalyoubia Sanitary Landfill and Shared C&D Treatment Facility (Qalyoubia and Cairo Governorates)"

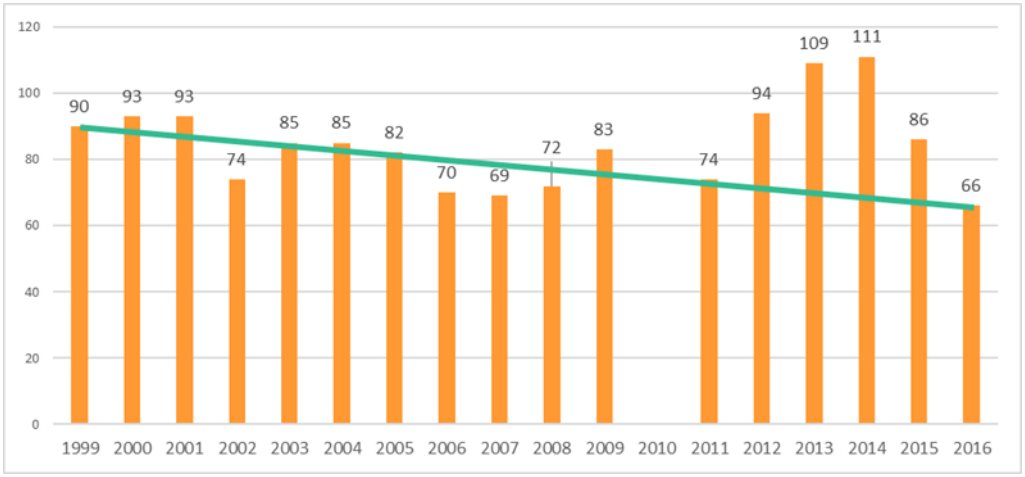

شكل ٨٠ المتوسط السنوي PM٢,٥ في القاهرة الكبرى ١٩٩٩-٢٠٠٦ (ميكروغرام لكل متر مكعب)

Integral Consult, April, ٢٠٢٠ " Qalyoubia Sanitary Landfill and Shared C&D Treatment Facility (Qalyoubia and Cairo Governorates)"

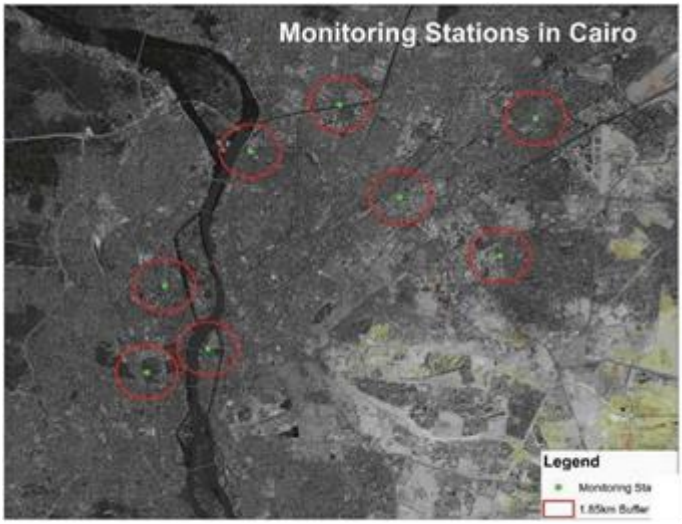

عدد محطات الرصد لملوثات الهواء في القاهرة الكبرى والإسكندرية

والتابعة لوزارة البيئة ٢٠١٨

الطبيعة المكانية	القاهرة الكبرى	الإسكندرية
مناطق صناعية	٨	٣
مناطق عمرانية و سكنية	١٥	٤
مناطق مرورية	٩	–
مناطق مرجعية	–	–
مناطق ذات طبيعة متداخلة	١٦	١
محطتين متنقلتين	٢	–
المجموع	٥٠	٨

شكل ٨١ يوضح عدد محطات الرصد لملوثات الهواء في القاهرة الكبري

التلوث الضوضائي للمناطق المختلفة لمحافظات التكتل الحضري

تشير نتائج رصد محطات التلوث الضوضائي المنتشرة في محافظات التكتل الحضري (القاهرة والجيزة والقليوبية) والتي يتركز بها ٨٥٪ من محطات رصد الضوضاء، أن متوسط مستويات الضوضاء في المناطق التي يتراوح بها عروض الطرق أكثر من ١٢ م تراوحت بين (٦٢-٧٩ ديسيبل) نهارا وبين (٦٠-٧٥ ديسيبل) ليلا. ومن أكثر المناطق ارتفاعا عن الحدود المسموح به مناطق (الأميرية، مدينة نصر، روض الفرج، النزهة) حيث تتوافر في هذه المناطق عوامل المؤثرة على ارتفاع متوسطات الضوضاء مثل الكثافة السكانية وكثافه الحركة المرورية، والمناطق الصناعية والحرفية الخفيفة والورش.

أما المناطق التي تزيد عروض الطرق عن ١٢ م فقط أظهر نتائج أقل في متوسطات الضوضاء، حيث تراوحت بين (٧٠ -٧٣ ديسيبل) نهارا و(٦٨ – ٧١ ديسيبل) ليلا. ومن أكثر المناطق التي سجلت أعلى من المستويات المسموح بها هي منطقة رمسيس.

وفي محافظة الجيزة سجلت المتوسطات في المناطق التي تراوحت عروض الطرق بها أكثر من ١٢ م وبها ورش أو صناعات خفيفة نفس متوسطات مناطق القاهرة نهارا (٦٢-٧٩ ديسيبل) نهارا، بينما ليلا كانت أكثر من مناطق القاهرة، ومن المناطق التي سجلت معدلات أعلى من المسموح به مناطق (الجيزة _ المهندسين)، كما هو موضح بالأشكال رقم ٨٢،٨٣،٨٤،٨٥،٨٦.

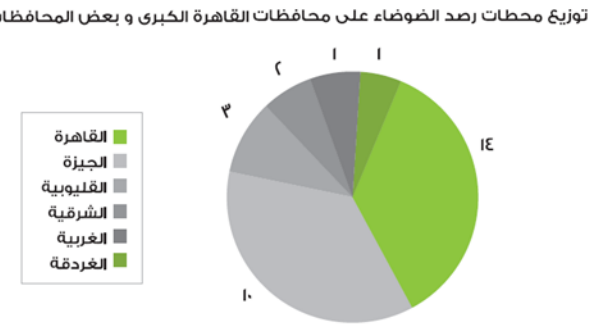

شكل ٨٢ توزيع محطات رصد الضوضاء

المصدر: وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة – الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية

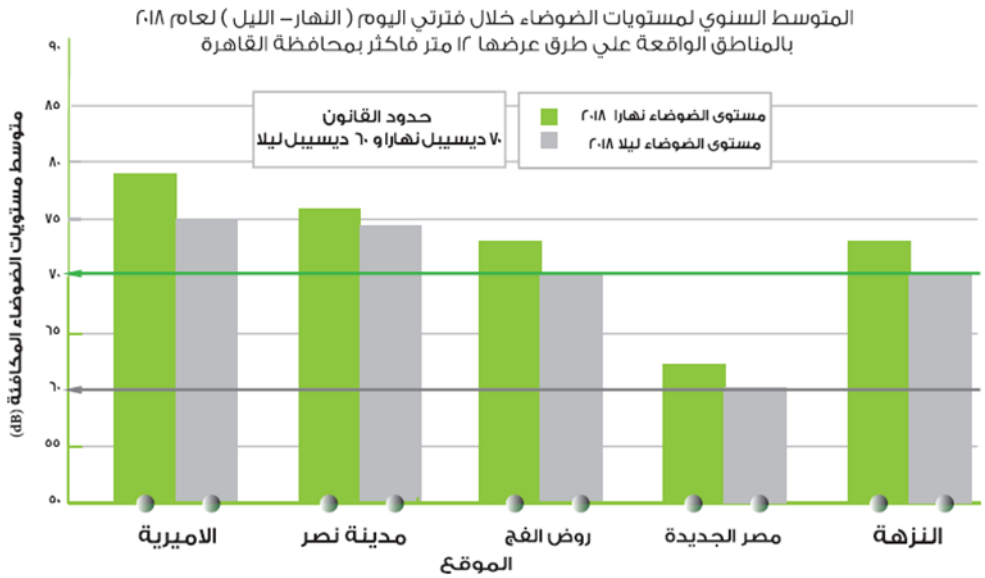

شكل ٨٣ يوضح مستويات الضوضاء المكافئة لفترتي اليوم (النهار، الليل) بالمناطق الواقعة على طرق عرضها ١٢متر فأكثر بالمنطقتين الجنوبية والغربية لمحافظة القاهرة خلال عام ٢٠١٨

المصدر: وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة – الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية

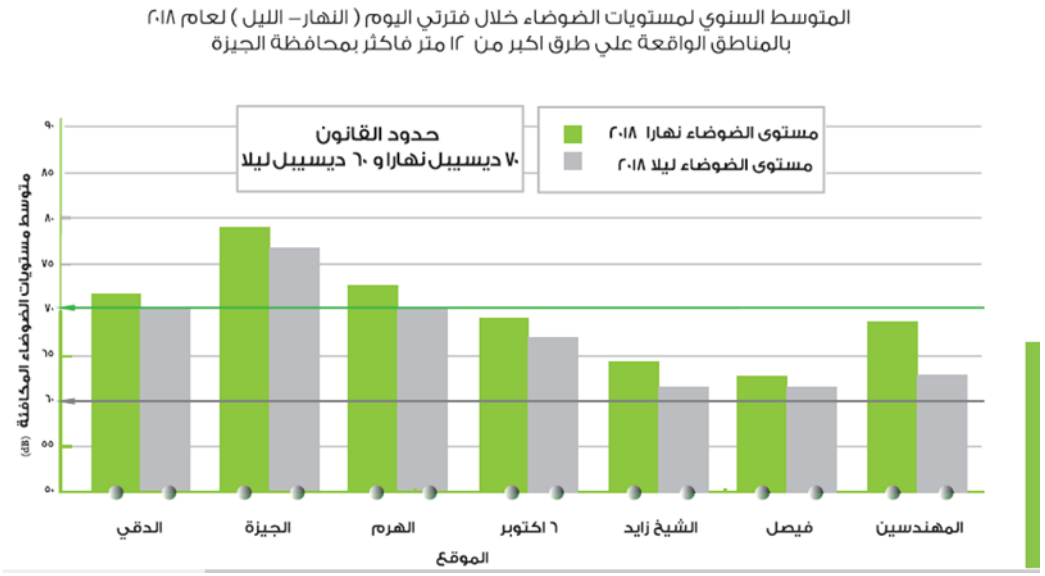

شكل ٨٤ يوضح مستويات الضوضاء المكافئة لفترتي اليوم (النهار، الليل) بالمناطق الصناعية ذات الصناعات الثقيلة خلال عام ٢٠١٨

المصدر: وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة – الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية

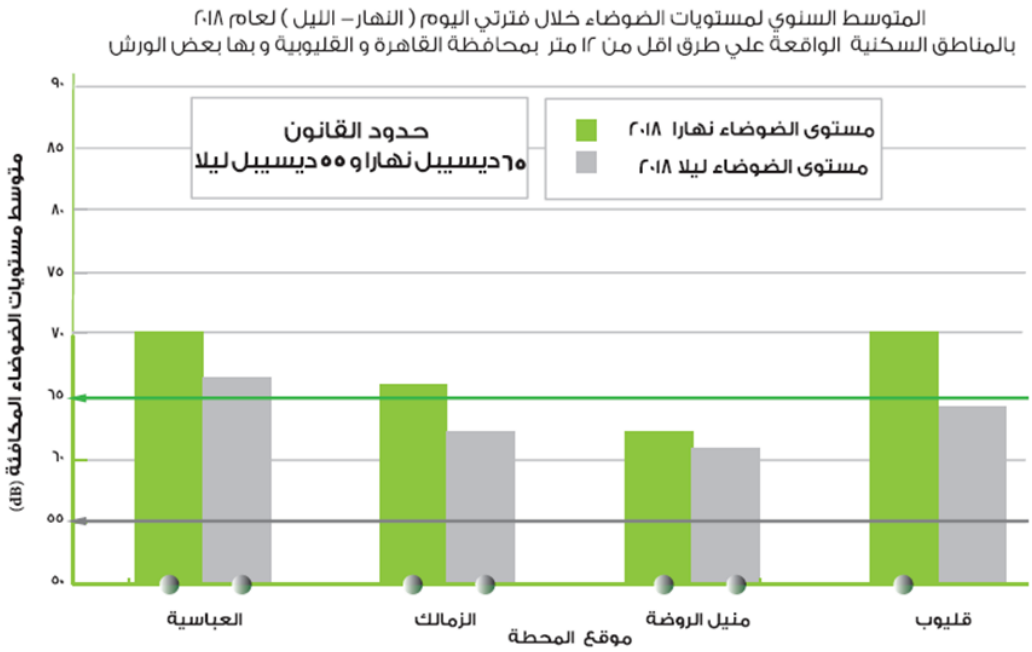

شكل ٨٥ يوضح مستويات الضوضاء المكافئة لفترتي اليوم (النهار، الليل) بالمناطق الواقعة علي طرق عرضها ١٢متر فأكثر بمحافظة الجيزة خلال عام ٢٠١٨

المصدر: وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة – الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية

التلوث الضوضائي حول المستشفيات

ومن أهم الأماكن التي يجب أن يتوفر بها البيئة الهادئة هي المستشفيات وقد قامت وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة دراسة عن تقييم مشكلة التلوث الضوضائي وآثارها الصحية في بعض المستشفيات بمحافظتي القاهرة والجيزة وقد تم اختيار عينة عشوائية لعدد ٢١ مستشفى حكومي بمحافظة القاهرة والجيزة عام ٢٠١٧ ، حيث تقع ٧ مستشفيات منها علي محاور مرورية ذات عرض أكبر من ١٢ م، ذات كثافات عالية، و ٣ مستشفيات أخرى واقعة علي طرق أقل من ١٢ م وذات كثافات مرورية أقل ، وقد قامت الدراسة بمقارنة مستويات الضوضاء حول المستشفيات وداخلها ومقارنتها بمستويات الضوضاء المسموح والواردة باللائحة التنفيذية لقانون البيئة (رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩) وذلك وفقا لتصنيف المنطقة الواقعة بها المستشفى، كما هو موضح بالشكل رقم (٨٦).

تصنيف المنطقة	الحدود المسموح بها لمستويات الضوضاء بالديسيبل	
	نهارا	ليلا
المناطق الواقعة علي طرق عرضها 12 متر فأكثر ، أو مناطق صناعية ذات صناعات خفيفة وبها بعض الأنشطة الأخرى.	70	60
مناطق سكنية واقعة علي طرق أقل من 12 متر ، بها بعض الورش أو الأنشطة التجارية أو الأنشطة الإدارية أو الأنشطة الترفيهية أو الملاهي.	65	55

شكل ٨٦ النتائج المستويات الضوضاء بالمناطق المحيطة بالمستشفيات

ويأتي دور التخطيط العمراني في وضع حلول وإعادة تخطيط استعمالات الأراضي حول المستشفيات، وأيضا دور التصميم المعماري في وضع أسس تصميمية لتقليل تأثير الضوضاء على المستشفيات سواء القائمة أو الجديدة، والاهتمام بأسس اللاند سكيب في الطرق المحيطة لتقليل التلوث الضوضائي.

إدارة المخلفات

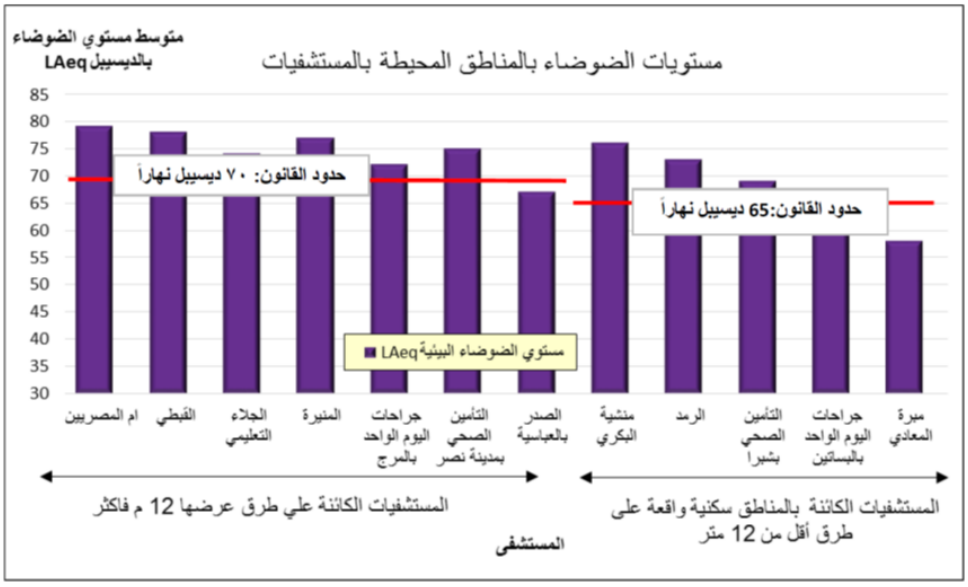

شكل ٨٧. مستويات الضوضاء بالمناطق المحيطة بالمستشفيات

وضعت الدولة منظومة جديدة لإدارة المخلفات الصلبة بهدف زيادة كفاءة الجمع والنقل إلى ٨٨٪ بحلول عام ٢٠٢٢، إلى جانب البنية التحتية والقوانين والتشريعات اللازمة لإنجاح المنظومة.

ويتولد عن محافظات إقليم القاهرة الكبرى حوالي ١٠,٣ مليون طن سنويا بنسبة ٤٣٪ من إجمالي المتولد سنويا على مستوى الجمهورية. وتعد المخلفات البلدية أهم أنواع المخلفات المنتجة للقاهرة الكبرى بنسبة (٦١,٨٪) يليها المخلفات القابلة للتحول إلى وقود مشتق من المرفوضات (RDF)، كما هو موضح بالشكل رقم (٨٨)، وأيضا المخلفات التاريخية المتراكمة التي تقدر بحوالي ٢٩,٥ مليون طن بنسبة (٤٧٪) (حسب التقرير الوارد من وزارة التنمية المحلية في ٢٠٢٢)

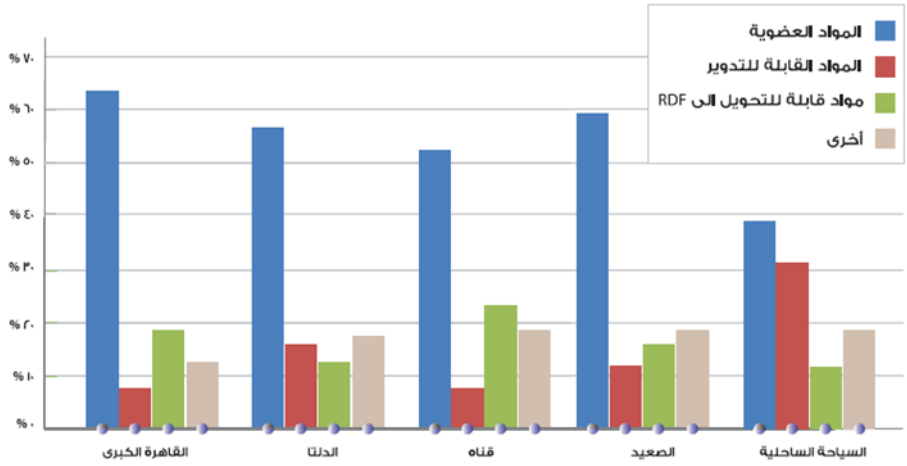

شكل ٨٨ يوضح متوسط خصائص المخلفات العضوية على مستوي الأقاليم المختلفة
المصدر: المخططات الرئيسية للمخلفات بالمحافظات المختلفة، تقرير حالة البيئة، ٢٠١٨

أولا: المخلفات البلدية:

تغطي أنظمة جمع المخلفات في القاهرة الكبرى حوالي ٧٠ ٪ فقط من إجمالي المخلفات الناتجة، ويتم جمع نصفها من قبل جامعي القمامة غير الرسميين من خلال خدمات الباب إلى الباب. أما المخلفات التي يتم جمعها بنظام الجمع الرسمي إلى محطات المناولة ثم إلى أربعة مواقع للتخلص النهائي منها في القاهرة الكبرى. ويقدر حجم المخلفات اليومية التي يتم جمعها على مستوى المحافظات بحوالي ٢٥ مليون طن، يبلغ نسبة إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية) ٤٧٪ منها.

ثانياً: المخلفات الطبية:

تقع مسؤولية جمع المخلفات الطبية الخطرة ومعالجتها والتخلص منها على عاتق المحافظات إما مباشرة أو عن طريق التعاقد مع شركات خاصة. تتم معالجتها بشكل إلزامي عن طريق الحرق الحراري المتحكم فيه.

ثالثا: المخلفات الإلكترونية:

تنتج مصر حوالي ٣٧٠٠٠ طن سنويًا وفقًا لتقرير للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤، يتم جمع حوالي ٨٠ ٪ من المخلفات الإلكترونية من قبل التجار غير الرسميين الموجودين في المقام الأول في وكالة البلح في القاهرة، يتعامل نظام إدارة المخلفات الإلكترونية الرسمي مع ٢٠ ٪ من المخلفات الإلكترونية المنزلية، بالإضافة إلى الأجهزة التي تم التخلص منها من الهيئات الحكومية، يتم التعامل مع ٥٪ فقط منها للشركات. ثم يتم نقل جميع المخلفات المجمعة وغير المباعة للدفن في مقالب المخلفات المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية.

المدن الصناعية

التلوث الهوائي للمدن والمناطق الصناعية

تضم محافظات المدن الصناعية المختارة أعلى نسب توطن منشآت صناعية تحويلية وتشييد وبناء إذ تتراوح نسب المنشآت للصناعات التحويلية بها من (٥٥٪ إلى ٨٩٪) من إجمالي الصناعات، وتعتبر الصناعات التحويلية وخاصة الأسمنت والحديد والصلب والألومنيوم وكما هو موضح بالشكل. رقم (٨٩).

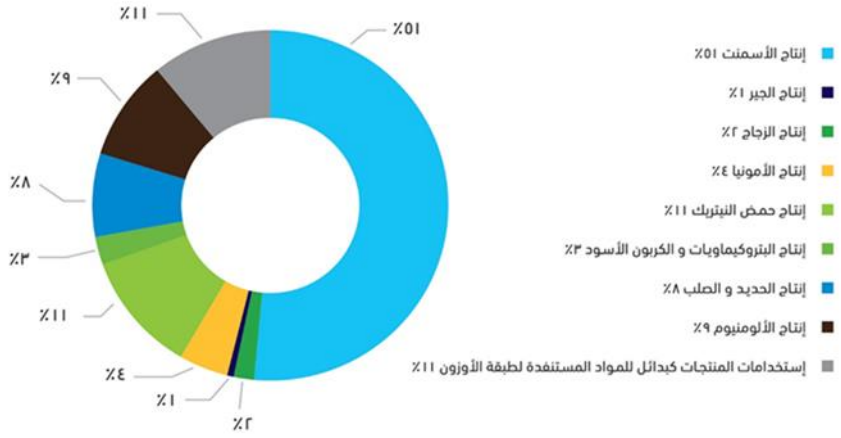

شكل ٨٩ الانبعاثات لكل فئة في قطاع العمليات الصناعية واستخدام المنتجات في عام ٢٠١٥
المصدر: التقرير المحدث لكل سنتين (الأول لجمهورية مصر العربية) المقدم إلي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

يعد قطاع العمليات الصناعية مسئول عن ١٢٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، و١٢ % من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد النيتروز. وتوزع نسب انبعاثات حسب نوع الصناعة كالتالي: (١) الصناعات التعدينية ٥٤٪ (٢) الصناعات الكيميائية ١٨٪ (٣) الصناعات المعدنية١٧٪ (٤) استخدامات المنتجات كبدائل للمواد المستنفدة لطبقة ألوزون ١١ %، وذلك حسب تحليل عدم التيقن الذي اجري باستخدام برنامج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية IPCC لعام ٢٠٠٦ عن إجمالي ١٤ % بالنسبة لحصر قطاع العمليات الصناعية واستخدام المنتجات، وبنسبة ٢٧ % لعدم التيقن خال الفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥. وبصفه عامه أوضح تقرير حاله البيئة الصادر من وزارة البيئة المصرية عام ٢٠١٨، انه من خلال رصد ملوثات الهواء في عده مناطق في (القاهرة الكبرى، الدلتا، منطقة خليج السويس، الإسكندرية والصعيد) أوضحت النتائج إلى أن المتوسط السنوي للتركيزات (غاز ثاني أكسيد الكبريت، غاز ثاني أكسيد النيتروجين، غاز أول أكسيد الكربون، والرصاص) أقل من الحد المسموح به، كما هو موضح بالأشكال رقم (٩٠) (٩١) (٩٢).

شكل ٩٠ المتوسط العام لتركيزات غاز ثاني أكسيد الكبريت خلال ٢٠١٨ على مستوى الجمهورية
المصدر: وزارة البيئة

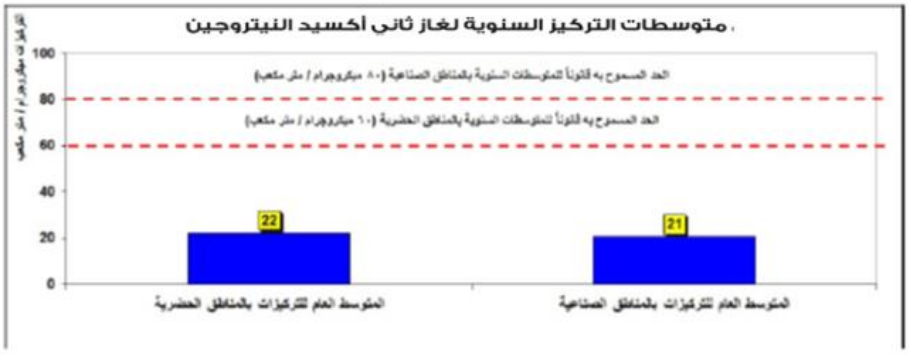

شكل ٩١ متوسطات التركيز السنوية لغاز ثاني أكسيد النيتروجين
المصدر: وزارة البيئة- الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط

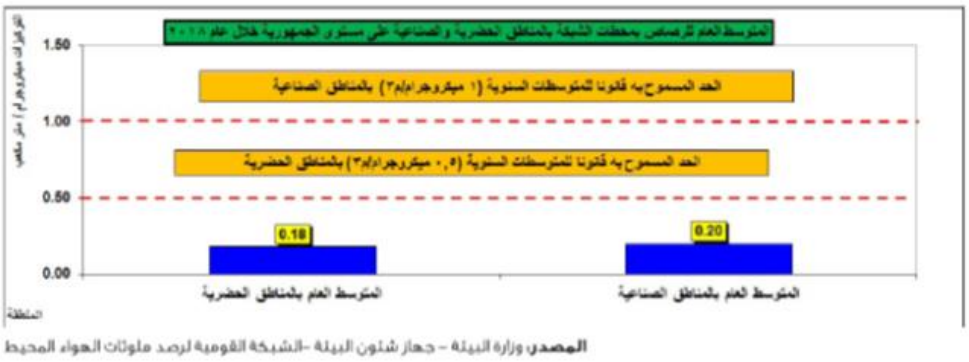

المصدر: وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة -الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط

شكل ٩٢ المتوسط العام للرصاص بمحطات الشبكة بالمناطق الحضرية والصناعية على مستوى الجمهورية ٢٠١٨
المصدر: وزارة البيئة- الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط

التلوث الضوضائي

من خلال محطات الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء بمحافظات القاهرة الكبرى والتابعة لوزارة البيئة، أشارت النتائج إلى ارتفاع الضوضاء في معظم المناطق عام ٢٠١٨ ، ويزداد مستويات الضوضاء المتوسط السنوي للمناطق الصناعية ذات الصناعات الثقيلة في ثلاث مواقع بإقليم القاهرة الكبرى (حلوان- مدينة ٦ أكتوبر- مسطرد) ، وذلك في فترات النهار تراوحت بين(٦٣-٧٨ ديسيبل) و(٦٢- ٧٥ ديسيبل) ليلا، وهي مرتفعة عن الحدود والمعايير الواردة باللائحة التنفيذية لقانون البيئية ماعدا المنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر والتي رصدت مستويات متوافقة مع الحدود المسموح بها.

أما مناطق الصناعات الخفيفة والورش بمحافظات القاهرة الكبرى فنجد أن المناطق العمرانية التي توجد بها صناعات خفيفة تسجل أعلى مستويات الضوضاء عن المناطق الصناعية والمناطق العمرانية التي تتركز بها الورش، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع تركيز الحركة والأنشطة الاقتصادية المصاحبة للصناعات الخفيفة إلى جانب المناطق السكنية ومتطلبات حركة السكان والنقل التي تزيد من مستويات الضوضاء وخاصة بالنهار، كما هو موضح بالشكلين رقم (٩٣) (٩٤).

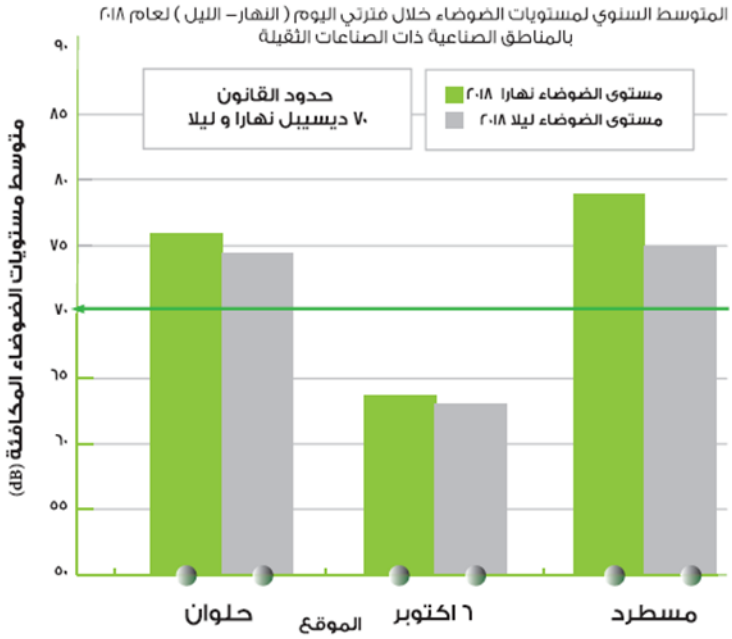

شكل ٩٤ يوضح مستويات الضوضاء المكافئة لفترتي اليوم (النهار، الليل) بالمناطق الصناعية ذات الصناعات الثقيلة خلال عام ٢٠١٨
المصدر: وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة – الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية

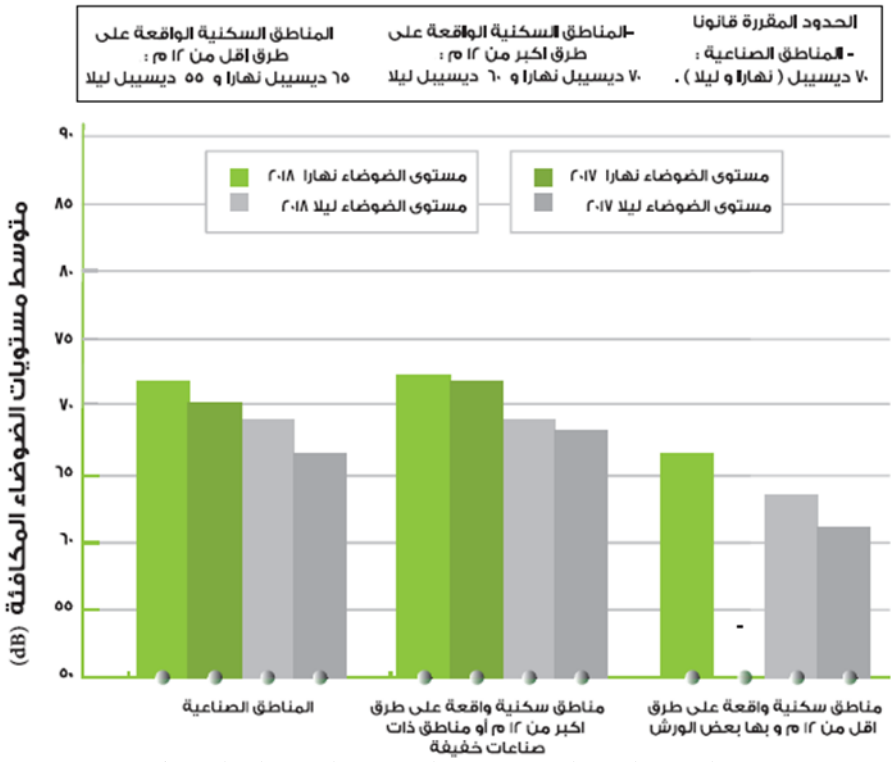

شكل ٩٥ يوضح مقارنة بين المتوسط السنوي لنتائج مستويات الضوضاء بالمناطق المختلفة خلال عامي (٢٠١٧-٢٠١٨)
المصدر: وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة – الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية

٤,٤.الاستدامة المكانية

يشير مفهوم "العدالة المكانية" إلى توزيع الموارد العامة بين المناطق المختلفة مثل المحافظات والمدن والأحياء والشياخات والقرى وفقا للاحتياجات المتفاوتة لكل منطقة. وذلك في إطار الربط بين الجانب الاجتماعي والحيز المكاني في المجتمعات البشرية كعنصر جوهري لفهم النظام الاجتماعي وعلاقته بالسياسات التخطيطية.

ويتم تطبيق مفهوم العدالة المكانية من خلال استكشاف التوزيع الاجتماعي والمكاني، فيما يتعلق بتحقيق التوزيع الجغرافي العادل للخدمات والمرافق لتلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع، دون تمييز.

وفي السياق الريفي أو الحضري، تعتبر العدالة المكانية أمراً هاماً للحفاظ على الإنتاج، وبينية ووظيفة الحيز المكاني المتوافقة مع التكوين والاحتياجات الاجتماعية. خلال السنوات الثلاث السابقة قامت الحكومة المصرية بجهود عديدة في مجال الاستدامة الاجتماعية وذلك بهدف تحسين جودة الحياة، الاحتواء الاجتماعي، توفير العدالة الاجتماعية والحق في المدينة وتمكين المرأة. وذلك علاوة على دعم المشاركة الاجتماعية وتوفير المسكن الملائم لكافة أفراد المجتمع وتيسير الوصول إلى الخدمات والتنمية الثقافية.

فيما يلي عرض لأهم المبادرات الحكومية التي تساهم في دعم وتعزيز الاستدامة الاجتماعية.

خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع [٩]

تهدف هذه الخطة إلى دمج مفهوم التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي[١٠] في إعداد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة السنوية للدولة، وذلك من خلال:

١. التحديد الدقيق لاحتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة.
٢. رصد فجوات التنمية بين هذه الفئات.
٣. توجيه الإنفاق العام لتلبية هذه الفجوات.

ويأتي ذلك في إطار تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، والأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وخاصة الهدف الخامس المتعلق بتكافؤ الفرص وتمكين المرأة، المساواة بين الجنسين - والهدف العاشر المتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية، الحد من أوجه عدم المساواة. ولما كانت البرامج والمشروعات كافة، يجب تصميمها بآلية عادلة مستجيبة للنوع الاجتماعي لذا فإن هذه الخطة تعمل على وضع أطر تعمل من خلالها الوزارات والجهات المعنية بآليات دمج احتياجات المرأة والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتنفيذ البرامج/المشروعات المختلفة لضمان تلبية احتياجات كافة الفئات الاجتماعية.

[٩] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، دليل خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي (ديسمبر ٢٠٢١)

[١٠] التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي هو ذلك التخطيط الذي يعمل على فهم وتلبية احتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة بما فيها المرأة، الطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، بما يضمن تحقيق المساواة وتمكن هذه الفئات.

وصف عام البرنامج أو المشروع	
اسم البرنامج/ المشروع	دليل خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي
الهدف الذي يحققه البرنامج / المشروع في: أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (SDGs)- استراتيجية التنمية المستدامة للدولة ٢٠٣٠ (SDS)	الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين والهدف العاشر الحد من أوجه عدم المساواة "SDGs" الهدف الثاني: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة "SDS"
الهدف الرئيسي للبرنامج/ للمشروع	التحديد الدقيق لاحتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة. رصد فجوات التنمية بين هذه الفئات. توجيه الإنفاق العام لتلبية هذه الفجوات.
مكان التنفيذ (المحافظة – المدينة أو المدن)	كافة محافظات جمهورية مصر العربية.
الفئة المستهدفة من البرنامج	الفئات ذات الأولوية: "المرأة - الطفل – ذوي الاحتياجات الخاصة"
وصف تفصيلي للبرنامج أو المشروع	
الأنشطة الثانوية داخل البرنامج/المشروع	ورش عمل تدريبية للوزارات والجهات المختلفة (تم مناقشة الدليل مع أكثر من ٦٠ شخصًا و١٢ جهة) تقارير مُتابعة للمؤشرات.
الجهة المسئولة علن البرنامج/المشروع	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
الجهات المساندة	المجلس القومي لشئون الإعاقة. المجلس القومي للمرأة. المجلس القومي للطفولة والأمومة. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وزارة التضامن الاجتماعي. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. وزارة الموارد المائية والري. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. وزارة التجارة والصناعة. وزارة النقل. الهيئة العامة للرقابة المالية
الجدول الزمنى للبرنامج /المشروع	
تاريخ بداية المشروع	ديسمبر ٢٠٢١
التاريخ المستهدف للانتهاء من المشروع	فبراير ٢٠٢٢
الزمن الإجمالي المستهدف	لا يوجد.
سرعة التقدم في التنفيذ	

قياس أداء البرنامج أو المشروع	
نسبة الإنجاز في المشروع	
هل يتم قياس أداء البرنامج مع ضرورة تقديم المؤشرات والإحصاءات أو التقييمات التي تشير لذلك	نعم، فور الانتهاء من تدريب الجهات، سيتم مُتابعة تنفيذ المؤشرات وإصدار تقارير مُتابعة دورية.
هل تم الإعلان عن الإنجازات ومدى التقدم والتأثير للبرنامج	تم البدء في تدريب الجهات، وجاري رصد وتقييم التقدم المحرز
التأثير الحالي للبرنامج	دليل خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي يُعد مرجعًا لكل وزارة وجهة في الدولة، تُشارك في عملية التخطيط لكي يمكنّها من إيجاد كل ما تحتاجه من معلومات للقيام بوضع خطة مستجيبة للنوع الاجتماعي، أي خُطة تحقق العدل بين جميع فئات المجتمع وتقدم كل الدعم الذي تحتاجه المرأة والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة بما يضمن دمجهم وتعظيم دورهم ومشاركتهم في المجتمع.
التحديات	هناك بعض التحديات تخُص صعوبة قياس ومُتابعة بعض المؤشرات. أما بالنسبة للتحديات التي تواجه الفئات ذات الأولوية: بالنسبة للمرأة: لازال ترتيب مصر منخفضًا خاصة في مُشاركة المرأة في سوق العمل مع استمرار العوائق التي تحد من حصولها على فرصة عمل أو الوصول إلى مصادر تمويل. بالنسبة للأطفال: مازالت نسبة كبيرة من الأطفال تعاني من عدم الالتحاق بالتعليم وعدم الحصول على التغذية السليمة، سواء لكبر حجم الأسرة من حيث عدد أفرادها أو بسبب الزواج المُبكر الذي ينتج عنه عدم قدرة تلك الأسر على تلبية احتياجات الطفل الأساسية. الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: يواجه تلك الفئات العديد من التحديات والتي تحد من دمجهم في المجتمع، ومنها ارتفاع معدل البطالة بسبب عدم توافر فرص عمل ملائمة، وتهيئة المرافق والمباني ووسائل النقل لتتناسب مع احتياجاتهم

جدول ١٥. خطة التنمية المستدامة المستجيبة للنوع

مبادرة تطوير التجمعات الحضرية ضمن مشروع حياة كريمة [١١]

مبادرة تطوير التجمعات الحضرية تستهدف مدن المراكز والشياخات التابعة لها، ضمن المرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة". وتأتي هذه المبادرة بهدف تحقيق التكامل بين الجهود التنموية التي تقوم بها الدولة في الريف والحضر؛ بما يعزز الشعور بالرضا المجتمعي، والاتساق مع توجهات الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة بالمحافظات؛ بما يساهم في سد الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة. تعتبر هذه المبادرة كواحدة ضمن عدد من مبادرات وبرامج التنمية المكانية التي تركز عليها الخطة الاستثمارية للعام المالي القادم ٢٠٢٣/٢٢، حيث تضم نحو ٧٥ تجمعًا حضريًا في نطاق محافظات المرحلة الأولى من "حياة كريمة"، وعددها ٢٠ محافظة هي (الأقصر، أسوان، سوهاج، أسيوط، قنا، بني سويف، الوادي الجديد، المنيا، الفيوم، الغربية، المنوفية، دمياط، الشرقية، القليوبية، الإسكندرية، البحيرة، الجيزة، الإسماعيلية، كفر الشيخ، الدقهلية)، ويستفيد منها نحو ٤ مليون مواطن.

ترتكز المُبادرة على التخطيط المبني على الأدلة، من خلال دراسة مؤشرات أداء حالة التنمية في الوقت الحالي، ووضع خطة متكاملة لتحسين معدلات إتاحة الخدمات الأساسية في مدن المراكز، أسوة بمثيلاتها المُستهدفة في قرى "حياة كريمة ."

جدول ١٦. مبادرة تطوير التجمعات الحضرية ضمن مشروع حياة كريمة

البرنامج	البيان
وصف عام البرنامج أو المشروع	
اسم البرنامج/ المشروع	مبادرة تطوير التجمعات الحضرية
الهدف الذي يحققه البرنامج / المشروع في: أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (SDGs)- استراتيجية التنمية المستدامة للدولة ٢٠٣٠ (SDS)	الصحة الجيدة ـ التعليم الجيد- المياه النظيفة ـ مدن ومجتمعات محلية مستدامة (SDGs) جودة الحياة (SDS)
الهدف الرئيسي للبرنامج/ للمشروع	التكامل مع الجهود التنموية التي تقوم بها الدولة في تطوير الريف المصري، وإحداث قدر من التوازن بين التنمية الريفية والحضرية ـ الاتساق مع توجهات الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات مما يساهم في سد الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة
مكان التنفيذ (المحافظة – المدينة أو المدن)	٧٥ تجمعًا حضريًا في ٢٠ محافظة
الفئة المستهدفة من البرنامج	أبرز القطاعات المُستفيدة الصحة «المستشفيات المركزية» الصرف الصحي «محطات المعالجة التي تخدم القرى» مياه الشرب «محطات مياه الشرب التي تخدم القرى» النقل «رصف الطرق التي تربط بين القرى والمراكز»
وصف تفصيلي للبرنامج أو المشروع	
الأنشطة الثانوية داخل البرنامج/المشروع	تضمين الكتاب السنوي لإعداد الخطة الاستثمارية للعام المالي (٢٢/٢٠٢٣) الإرشادات التفصيلية للمبادرة. عقد اجتماعات مع جهات التنفيذ الرئيسية لشرح تفاصيل المُبادرة وأهدافها وخطط تنفيذ المشروعات. التنسيق مع الوزارات والجهات ذات الصلة بالمُبادرة، لموافاة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتفاصيل المشروعات المطلوبة، حسب النماذج المعدة لذلك.

[١١] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الملامح الأساسية لمبادرة تطوير التجمعات الحضرية ضمن مشروع حياة كريمة (ديسمبر ٢٠٢١)

الجهة المسئولة عن البرنامج/المشروع	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
الجهات المساندة	
الجدول الزمنى للبرنامج /المشروع	
تاريخ بداية المشروع	(٢٢/٢٠٢٣)
التاريخ المستهدف للانتهاء من المشروع	مستمر
الزمن الإجمالي المستهدف	غير محدد
سرعة التقدم في التنفيذ	
قياس أداء البرنامج أو المشروع	
نسبة الإنجاز في المشروع	
هل يتم قياس أداء البرنامج مع ضرورة تقديم المؤشرات والإحصاءات أو التقييمات التي تشير لذلك	يتم القياس من خلال مؤشر جودة الحياة
هل تم الإعلان عن الإنجازات ومدى التقدم والتأثير للبرنامج	سوف يتم الإعلان عن مستوى التقدم المحرز مع بدء المبادرة وتواصل مشروعاتها
التأثير الحالي للبرنامج	
التحديات	

إدارة النمو العمراني

- **تحديث المخطط القومي**

شهدت مساحة العمران المصري المأهول على المستوى القومي تطورا عمرانيا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث لم تتجاوز المساحة المأهولة بالسكان ٨٪ خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٣)، بينما تجاوزت ١٣٪ خلال عام ٢٠٢١ وذلك نتيجة التطور العمراني الكبير، الذي تسعى الدولة من خلاله استيعاب الزيادة السكانية وتحقيق حالة من التوازن بين البعد الاجتماعي والمكاني.

جدول ١٧. يوضح تطور مسطح العمران المأهول على المستوى القومي (١٩٩٧-٢٠٢١)

السنوات	١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠١٣	٢٠١٨	٢٠٢١
النسبة المأهولة من إجمالي الجمهورية	٥,٥٠٪	٥,٨٠٪	٧,٨٠٪	١١,٢٠٪	١٣,٧٠٪

- **مشروع التنمية المكانية المتوازنة (SPaD)**

يعد مشروع التنمية المكانية المتوازنة (SPaD) الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراحله المختلفة مشروعا متكاملاً يشمل جميع المستويات التنموية التي تحقق الوصول الي خريطة قومية ديناميكية ومتغيرة تلبى متطلبات الإنسان وطلبات جهات الولاية لمساحات أراضي مخصصة لاستخدامات وأنشطة داخل أو خارج الخريطة. وقد قام المشروع بتحقيق **التالي:**

- إعداد وتحديث المخطط الاســـتراتيجي على المســـتوى القومي، وتحديد المناطق ذات الأولوية، بالإضـافة إلى تنفيذ مشـاريع قومية أسـاسـية وشـبكة طرق ومحاور تنمية على المسـتوى القومي، وإعداد مخططات استراتيجية للأقاليم التنموية.
- إعداد رؤى مســـتقبلية لتنمية المحافظات، وإعداد مخططات اســـتراتيجية لها، ودمج نتائج المخططات الاستراتيجية على المستوى المكاني والاقتصادي.
- إنشاء شبكة معلوماتية بين الهيئة ومراكزها الإقليمية لتبادل المعلومات والبيانات وتطويرها بشكل مستمر. وإنشاء أدوات وبيانات التخطيط الجغرافي المكاني ودعم أليات التخطيط العمراني واتخاذ القرار.

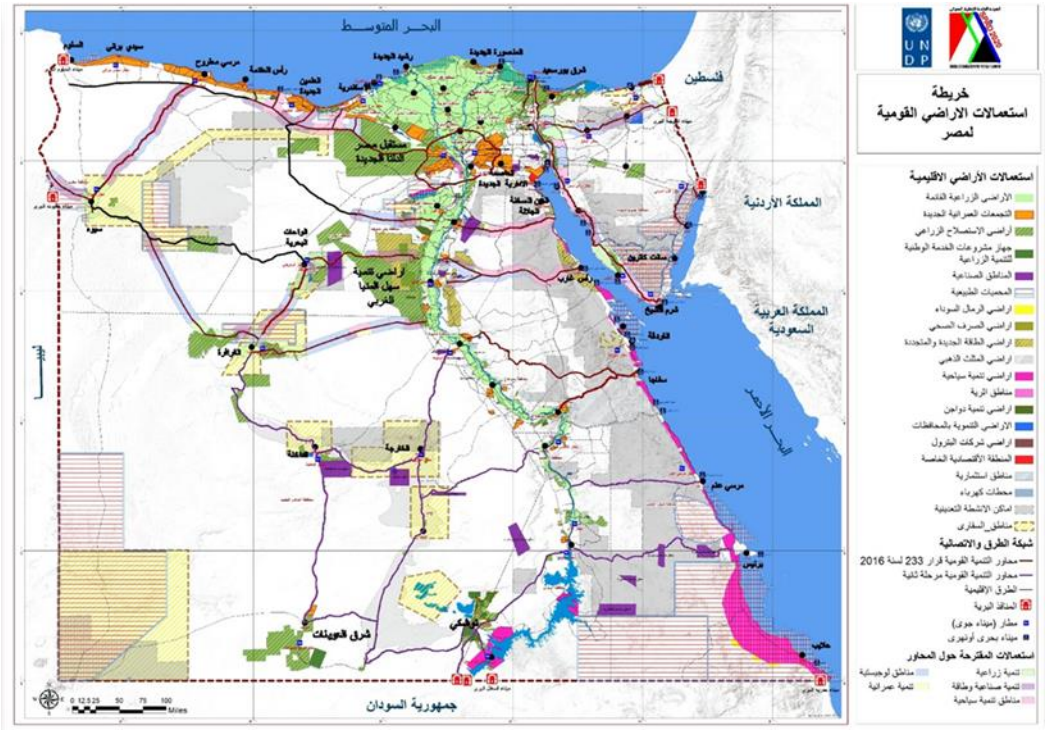

شكل ٩٦ خريطة استعمالات الأراضي القومية لمصر
المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

التطوير والارتقاء الحضري

- **التعامل مع العشوائيات**

بذلت الدولة جهوداً كبيرة في ملف القضاء على العشوائيات، حيث تم القضاء على المناطق غير الآمنة بالكامل وتوفير وحدات سكنية بديلة في مناطق مخططة عمرانية لسكان المناطق العشوائية التي تم إزالتها، وساعدت تلك المشروعات في تفريغ المناطق العشوائية وخلق مساحات يمكن استغلالها وتحويلها لمناطق خدمية توفر الرعاية والخدمات لسكان المناطق المحيطة بها. وجاري تطوير المناطق غير المخططة والأسواق العشوائية.

شكل ٩٧. حي الأسمرات قبل وبعد التطوير

- **ضبط النمو العمراني ومراقبة البناء**

يهدف قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها لوقف المزيد من النمو العشوائي وغلق ملف البناء غير المخطط وإنهاء مشكلات متعددة سواء بنائية أو اقتصادية أو قانونية أحدثتها فوضى البناء المخالف والحفاظ على الثروة العقارية الآمنة وعلى الشكل الحضاري والمعماري، وإنهاء ووقف المنازعات القضائية المتعلقة بالمخالفات البنائية، وإيجاد موارد يمكن من خلالها التغلب على مشكلات البنية التحتية تسببت فيها هذه المخالفات البنائية، والحفاظ على الرقعة الزراعية من التآكل والزحف العمراني عليها.

فضلا عن إيجاد سبيل للاستفادة من أموال واستثمارات المواطنين في إنشاء عقارات وإعطاء صفة الرسمية لتلك العقارات وبالتالي يصبح لزاما على الدولة إمدادها بالمرافق بصورة رسمية، بجانب رفع القيمة العقارية والتسويقية للمبنى بعد التصالح وإثبات الوضع القانوني للعقار وبالتالي التعامل عليه بالقيمة الحقيقية والسوقية له ووفقا لحركة السوق العقاري، وليتمكن المواطن من وضع هذا العقار على منظومة التحول الرقمي الجاري الانتهاء منها حاليا وان يصدر لكل وحدة سكنية شهادة برقم قومي لإمكان تداولها والتعامل عليها مستقبلا.

ويعد ذلك إحدى الخطوات التي تهدف إليها الحكومة لبناء دولة حقيقية مخططة لها بشكل سليم ومزودة بكافة الخدمات للوصول بجودة المعيشة لتضاهي سبل الحياة في الدول المتقدمة.

أما فيما يتعلق بضبط وحوكمة العمران فقد رأت الحكومة أن العمران في مصر أصبح غير قادر على إعانة قاطنيه لضآلة المساحة المعمورة فضلا عن استشعار الحكومة الخطر في خطورة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية مما كان لازماً وضع ضوابط تخطيطيه وبنائية من شأنها ضبط منظومة العمران (المدن) ولتكون بداية لعهد جديد للامتداد العمراني المنضبط بالقضاء علي ظاهرة العشوائيات خاصة مع حرص الدولة علي حوكمة منظومة البناء في اطار واضح يتسم بالتخطيط والتنظيم وفق صحيح القانون والاكواد الهندسية ووضع اطار شامل لمنظومة تقديم خدمات الترخيص بشكل مميكن وميسر بمختلف المحافظات مما يسهم في استعادة الشكل الحضاري لمباني مصر

- **مشروع تطوير منطقة الفسطاط وجبانة القاهرة**

تعتمد الفكرة التخطيطية على إعادة إحياء وصياغة النطاق الجغرافي المحيط لمناطق المقابر. وذلك بإنشاء حدائق خضراء مع تطوير الجزر السكنية الموجودة بالمنطقة وينقسم المخطط المقترح إلى عدد من الحدائق وهما كالاتي:

حديقة الفسطاط التاريخية، حديقة الفسطاط الترفيهية، حديقة الفسطاط الثقافية، حديقة المماليك التذكارية. وتضم هذه الحدائق العديد من الأنشطة الترفيهية والسياحية.

شكل ٩٨. منطقة الفسطاط وجبانة القاهرة

- **مشروع تطوير منطقة المدابغ وسور مجرى العيون**

يهدف المشروع إلى إنشاء أنشطة واستخدامات بديلة تعيد دور القاهرة التاريخية، الثقافي والحضاري، وتحقيق تكامل بين منطقة مجرى العيون مع غيرها من مناطق القاهرة التاريخية بحيث تشكل عنصر ربط جديد بين هذه المناطق ووصلها ببعضها كالفسطاط والعسكر والقطائع والقاهرة الفاطمية. وبالتالي خلق شخصية وعلامة مميزة للموقع تعتمد على البيئة التاريخية والثقافية الجاذبة، والدور المحوري السياسي والفني للقاهرة التاريخية.

شكل ٩٩. مشروع تطوير منطقة المدابغ وسور مجرى العيون

التوازن بين التنمية الحضرية والريفية

حياة كريمة (مبادرة رئيس الجمهورية لتطوير القري الأكثر فقرا)

سعت المبادرة إلى توحيد كافة جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف التصدي للفقر المتعدد الأبعاد وتوفير حياة كريمة بها تنمية مستدامة للفئة الأكثر احتياجا في محافظات مصر ولسد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعهم والاستثمار في تنمية الإنسان وتعزيز قيمة الشخصية المصرية. وقد اشتملت المرحلة الأولى من المبادرة على ١٤٧٧ قرية موزعة على ٥٢ مركز في نطاق ٢٠ محافظة. وتنقسم مشروعات المبادرة إلى ٤ مجالات رئيسية كالتالي:

شكل ١٠٠. مبادرة رئيس الجمهورية لتطوير القرى الأكثر فقرا

- **مبادرة تطوير التجمعات الحضرية ضمن مشروع حياة كريمة**

تهدف المبادرة الي إحداث التوازن بين التنمية الحضرية والريفية وذلك بإدخال مدن وتوابع مراكز حياة كريمة في المبادرة. والاتساق مع توجهات الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات مما يساهم في سد الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة. حيث تم إطلاق مبادرة جديدة لتطوير مدن مراكز حياة كريمة تحت اسم "مبادرة تطوير التجمعات الحضرية ضمن مبادرة حياة كريمة، وتضم ٧٥ تجمعًا حضريًا في ٢٠ محافظة.

تستهدف ٦ قطاعات رئيسية هي:

- مياه الشرب والصرف الصحي
- التعليم (إنشاء وتطوير المدارس)
- الصحة (وحدات الرعاية الصحية الأولية)
- الشباب والرياضة (مراكز الشباب، والأندية)
- مشـــروعات التنمية المحلية (رصـــف الطرق داخل المدن، تطوير الأســـواق والمواقف، ومناطق الحرف والورش).

إعداد المخططات التفصيلية للمدن والقرى التي تم اعتماد المخططات الاستراتيجية لها

تم تحديد الحدود الخارجية للحيز العمراني لكل (مدينة – قرية – كفر – نجع – عزبة) بثوابت أرضية يتم رصدها على الشبكة الجيوديسية للجمهورية، وذلك لمنع ظهور مناطق عشوائية جديدة بالقرى والمدن وتوطين الخدمات العامة وتوفير المسكن الملائم وتحسين فرص المعيشة، وإعداد المخططات التفصيلية التي تسهل تحديد ورصد التعديات المخالفة على الأراضي الزراعية مثل:

- إعداد عدد (١٤٨) منطقة داخل المدن والامتدادات العمرانية بمحافظات (القاهرة، القليوبية، دمياط، الدقهلية، الأقصر)
- مدينة كوم أمبو بمحافظة أسوان ومدن القرنة، الزينية قبلي، أرمنت بمحافظة الأقصر.

تحسين عمران المدن لتحقيق التنمية المستدامة

- **الصناعة**

سعت الدولة إلى تحسين امتثال الصناعة المصرية للمعايير واللوائح البيئية وذلك عن طريق **(مشروع التحكم في التلوث الصناعي)** الذي يعد أكبر مشروع على مستوى الشرق الأوسط في مجال مكافحة التلوث الصناعي واستخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في الصناعة المصرية. وكان التركيز الأساسي على صناعات الأسمنت والطوب والبترول وقد استفادت المناطق الصناعية بالقاهرة الكبرى والإسكندرية من المشروع بشكل كبير

ويهدف المشروع إلى:

١. دعم المنشآت الصناعية على مستوى الجمهورية
٢. التركيز على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنحها ميزة تفضيلية وذلك لتشجيعهم على الاستثمار في مشروعات الحد من التلوث الصناعي
٣. تعزيز دور البنوك وتطبيق آليات السوق في تمويل الاستثمارات في مجال مشروعات الحد من التلوث الصناعي ومشروعات ما بعد الالتزام.
٤. وضع نظام معتمد في السوق المحلي لتمويل مشروعات الحد من التلوث الصناعي ومشروعات ما بعد الالتزام.

كما تبنت الحكومة المصرية عديد من المبادرات التي استهدفت الارتقاء بمستويات الإنتاجية الاقتصادية الحضرية؛ **وشملت أهم هذه المبادرات:**

١. إعادة توزيع الخريطة الصناعية وتوطين الصناعات في المدن الجديدة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة؛ مثل المنطقة الاقتصادية الحرة التابعة لهيئة قناة السويس؛ والمناطق الصناعية المؤهلة (QIZ).
٢. الاستفادة من إمكانات المناطق الواعدة بجنوب الصعيد والوادي الجديد والساحل الشمالي الغربي وسيناء؛ وذلك لتحقيق الانتشار الجغرافي المتوازن وتضييق الفجوة الحضرية.

- **مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ بالقاهرة الكبرى**

تعاني محافظتي القاهرة والقليوبية من تلوث الهواء، بشكل رئيسي بسبب القصور في عملية الجمع والتخلص من المخلفات الصلبة وحرق المخلفات في الهواء الطلق. ولمعالجة هذا القصور في إدارة المخلفات الصلبة، بدأت الحكومة المصرية من خلال مشروع القاهرة الكبرى لتلوث الهواء وتغير المناخ بدعم من البنك الدولي

بتصميم مجمع لإدارة المخلفات الصلبة في العاشر من رمضان بهدف تحسين الظروف الصحية في محافظتي القاهرة والقليوبية مما يساعد في توفير نوعية حياة أفضل والاستفادة من المخلفات وتحويلها إلى اقتصاد دوار.

تحسين الحياة الحضرية في المدن

- **التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال**

تبنت الحكومة المصرية مبادرة لتوطين الصناعات التكنولوجية عالية القيمة في مصر؛ واستهدفت المبادرة تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار الذي يمثل أحد الأهداف الرئيسة للتنمية المستدامة، والتي تسعى مصر إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. وتتضمن هذه المبادرة توطن بعض الصناعات الحديثة التي تتميز بارتفاع القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي، وأهم هذه الصناعات:

١. تصنيع الرقائق الإلكترونية
٢. صناعة تكنولوجيا الفضاء

- **البرنامج الوطني المصري لإدارة المخلفات الصلبة**

تم إعداد البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة لبناء قدرة الجهات الحكومية وغير الحكومية على إقامة وتشغيل نظام فعال وشامل التكلفة لإدارة المخلفات على المستوي القومي والمحافظات والمستوي المحلي. وسيساهم هذا البرنامج في إعادة هيكلة قطاع المخلفات الصلبة في مصر.

- **مبادرة" العمارة الخضراء"**

تم إطلاق مبادرة "العمارة الخضراء "بالتعاون بين صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري والبنك الدولي والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء بهدف إنشاء عدد ٢٥ ألف وحدة سكنية خضراء بنظام الهرم الأخضر .GPRS للإسكان الاجتماعي بالمدن الجديدة والمحافظات، ومن المخطط الانتهاء من تنفيذ المبادرة عام ٢٠٢٤، مما سيشكل تأثير طويل المدى على وحدات سكن كل المصريين في مصر، ويساهم في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه على مستوى الجمهورية، ومراعاة المعايير البيئية والأهداف الأممية الخاصة بالتنمية المستدامة من خلال إنشاء مجتمعات حضرية وصحية تتميز بالكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد.

الاتصالية وسهولة الوصول

- **مشروع (دراجة القاهرة) بمحافظة القاهرة**

يهدف المشروع الي تشجيع ركوب الدراجات بالقاهرة لمواجهة الزحام المروري والتقليل من معدلات التلوث بالعاصمة ونشر ثقافة استخدام الدراجات بوسط البلد وغيرها من الأحياء وتعمل محطات الدراجات بالطاقة الشمسية ومزودة بكاميرات مراقبة.

وهو مشروع أطلقته محافظة القاهرة كأول محافظة على مستوى الجمهورية وقد تم إعداد نموذج لإحدى المحطات حيث يتم تعميمه بأحياء وسط البلد؛ وطاقة المشروع حوالي ٤٥ محطة للدراجات والمحطة الرئيسية موجودة في ميدان التحرير؛ ويستهدف أن يكون إيجار الدراجة بجنيه في الساعة وفي اليوم ٨ جنيهات؛ ويتوقع أن يدخل المشروع حيز التنفيذ بنهاية عام ٢٠٢٢؛ ويعد المشروع نتاج شراكة بين محافظة القاهرة وشركاء التنمية منذ بداية مراحل التخطيط وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتمويل من مؤسسة دروسوس السويسرية.

وسوف يتم توفير كارت شحن مسبق الدفع للدراجات؛ ويركز المشروع على مناطق وسط البلد وجاردن سيتي والزمالك ورمسيس والأوبرا وممشى أهل مصر؛ وسوف تزود الدراجات بخاصية التتبع GPS؛ ويتضمن المشروع ٥٠٠ دراجة بالتكامل مع محطات المترو وخطوط النقل العام.

شكل ١٠١. مشروع (دراجة القاهرة) بمحافظة القاهرة

مشروع القطار الكهربائي السريع

شبكة متكاملة من القطارات السريعة، التي ستعمل على ربط جميع أنحاء الجمهورية ببعضها، وتقليل الوقت المستغرق للانتقال بين المحافظات إلى النصف أو أكثر. وتشجيع الحركة السياحية في مدن البحر الأحمر والمتوسط. وأيضا تنشيط القطاع التجاري في الموانئ المصرية من خلال سرعة نقل البضائع.

وسوف يكون المشروع أطول سكة حديد تعمل بالكهرباء في الشرق الأوسط وإفريقيا، يصل طولها إلى ٢٠٠٠ كم؛ وسوف يتم تنفيذ المشروع من خلال تحالف مصري ألماني يضم شركة "سيمنز" العالمية، وشركتي أوراسكوم والمقاولون العرب، حيث يتم تنفيذ الجسور الترابية والكباري والأعمال الصناعية للمسار وكذا المحطات والأسوار على الطرق المتقاطعة مع مسار القطار بواسطة الشركات المصرية، وتقوم الشركة الألمانية بتنفيذ جميع أعمال الأنظمة للمشروع، والمتمثلة في الإشارات والاتصالات، والتحكم وأعمال السكة، والأعمال الكهروميكانيكية، وغيرها، بالإضافة إلى تصنيع وتوريد الوحدات المتحركة بكل أنواعها التي تشمل القطارات السريعة، والقطارات الإقليمية، والجرارات الكهربائية، فضلا عن تصميم الورشة وتوريد وتركيب معداتها. ومن المخطط الانتهاء من المشروع في عام ٢٠٢٥.

ويمثل المشروع إضافة كبيرة لمنظومة وسائل النقل في مصر سواء لحركة الأفراد أو تسهيل التجارة، وسيعزز كذلك من استراتيجية الدولة لإقامة أنظمة نقل مستدامة ومتطورة على مستوى الجمهورية، وهو ما يعد بداية عصر جديد للسكك الحديدية في مصر. وسوف تصل سرعة القطار إلى نحو ٢٣٠ كم / ساعة. وتتكون شبكة القطار الكهربائي السريع من قطارات سريعة وأخرى إقليمية وثالثة للبضائع، موزعة على ٣ خطوط رئيسية بإجمالي ٦٠ محطة منها ٢٢ محطة للقطارات السريعة و٣٨ محطة للقطارات الإقليمية. والخطوط الثلاث هي:

الخط الأول: يربط مدينة العين السخنة على البحر الأحمر ومدن الإسكندرية والعلمين ومرسى مطروح على البحر المتوسط بطول ٦٦٠ كم، كما يربط الموانئ الرئيسية على البحر الأحمر بالبحر المتوسط من ميناء السخنة إلى ميناء الإسكندرية وميناء جرجوب غرب مطروح، وسيتم المرور بمحطات لنقل الركاب ومحطات لتحميل البضائع، من المنطقة الصناعية بقناة السويس، أو المنطقة الصناعية بالقاهرة الجديدة، أو مدينة السادات الصناعية، ومنطقة برج العرب التجارية ثم المطارات وبالتالي تنشيط التجارة الخارجية.

الخط الثاني: يبلغ طوله حوالي ١١٠٠ كم، ويصل بين القاهرة وأبو سمبل مرورًا بمدينتي الأقصر وأسوان، وبمسافة من الأقصر حتى أسوان بطول حوالي ٢٢٠ كم، وبعدد محطات بهذه المسافة (٨) محطات، منها محطتا قطار سريع و٦ محطات إقليمية، وذلك من مطار أسوان حتى يصل إلى محطة الأقصر وهي (أسوان الجديدة – دراو – كلابشة)؛ ليخدم الحركة السياحية. ويساعد على ربط العاصمة بالمراكز الاقتصادية الناشئة في صعيد مصر.

الخط الثالث: يبلغ طوله ٢٢٥ كم امتدادًا من مدينة قنا وصولًا إلى سفاجا ومرورًا بالغردقة وهي منطقة زاخرة بصادرات الفوسفات والألومنيوم في نجع حمادي.

شكل ١٠٢. مشروع القطار الكهربائي السريع

مشروع القطار الكهربائي الخفيف (LRT)

يعتبر مشروع القطار الكهربائي الخفيف (LRT)السلام/ العاصمة الإدارية الجديدة/ العاشر من رمضان شريان تنمية جديد للمجتمعات العمرانية الجديدة، وسيتبادل خدمة نقل الركاب مع الخط الثالث للمترو، والقطار الكهربائي السريع العين السخنة/ مطروح، وكذلك مونوريل شرق النيل (العاصمة الإدارية الجديدة). وقد استلمت وزارة النقل ٦ قطارات وجرار ديزل خاص بالورشة، ومن المخطط توريد باقي القطارات تباعا؛ حيث يصل عدد القطارات اللازمة للتشغيل ٢٢ قطارا بإجمالي تكلفة ٢٢٧ مليون دولار، ويتكون القطار من ٦ عربات وتبلغ السرعة التصميمية ١٢٠كم /الساعة.

وقد تم تدريب الفنيين الذين سيعملون في المشروع بالصين بمعهد NIRT على كافة أعمال الصيانة والتشغيل لمدة ٣ سنوات، والذين سوف يمثلوا طليعة الفنيين العاملين بالمشروع بعد تشغيله؛ كما سيتم إنشاء مناطق انتظار بجانب كافة محطات القطار الكهربائي الخفيف LRT تسهيلا على المواطنين، وسيتم استغلال المحطات تجارياً لزيادة العائد الاقتصادي للمشروع؛ وسوف يتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى من محطة عدلي منصور وحتي محطة مطار العاصمة بطول ٦٥,٦٣ كم وعدد ١١ محطة سطحية، والمرحلة الثانية من بعد محطة مطار العاصمة حتي محطة مدينة الفنون والثقافة بطول ٣,١٨ كم وعدد ١ محطة علوية (محطة الفنون والثقافة)، والمرحلة الثالثة من محطة كاتدرائية الميلاد وحتى محطة العاصمة المركزية بطول ١٨,٥ كم بعدد ٤ محطات "٣ علوية +١سطحية"، وسوف يتم مد مسار المشروع لخدمة الكتلة السكانية الكبيرة بمدينة العاشر من رمضان "المرحلة الرابعة" من محطة مدينة المعرفة وحتى محطة مركز مدينة العاشر من رمضان بطول ١٦ كم، وبذلك يصبح طول المسار بالكامل ١٠٣,٣ كم وعدد ١٩ محطة.

ومن المستهدف أن يكون المشروع جاهزًا مع افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة، ليكون قادرًا على نقل عدد كبير من المواطنين. وتصل تكلفة تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع إلى نحو مليار و٣٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى تنفيذ الورشة المجمعة وهي مشروع منفصل وعملاق، حيث تتكلف الورشة ٢٠٠ مليون دولار تتحملها الحكومة المصرية بالكامل، لتخدم هذا المشروع العملاق.

شكل ١٠٣. مشروع القطار الكهربائي الخفيف (LRT)

مشروع المونوريل

يتميز مشروع قطار المونوريل بكونه صديقاً للبيئة؛ لا يتسبب بالعوادم التي تحدثها القطارات العادية. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر المونوريل أقل تكلفة من مشروع مترو الأنفاق، كما أنه سريع وآمن لذا فهو يتيح التنقل بين مختلف أنحاء المدينة دون التسبب في تكدس مروري أو تلوث بيئي.

ويقوم على تنفيذ المشروع تحالف ثلاثي بين شركات مصرية وعالمية وتبلغ مدة التنفيذ مونوريل ٤٢ شهرا اعتبارا من ٢٠٢٠/١/١؛ وتبلغ التكاليف الاستثمارية للمشروع حوالي ٤,٥ مليار دولار، ويمثل المشروع نقلة وتحولاً كبيراً في وسائل المواصلات حيث يزيد من الاتصالية بين المدن والمناطق العمرانية، ويربط بين مدينة ٦ أكتوبر والعاصمة الإدارية؛ وتبلغ السعة القصوى للمونوريل مليون راكب يومياً.

تبدأ المرحلة الأولى منه من مدينة نصر إلى العاصمة الإدارية الجديدة؛ ويصل طول مونوريل العاصمة الإدارية إلى ٥٢ كم؛ وتقدر التكلفة بنحو ٤,١ مليار يورو؛ ويضم قطار العاصمة الإدارية ٢٢ محطة، وهي (الإستاد – هشام بركات– نوري خطاب– الحي السابع– ذاكر حسين– المنطقة الحرة– المشير طنطاوي– كايرو فستيفال– الشويفات– المستشفى الجوي– حي النرجس– محمد نجيب– الجامعة الأمريكية– إعمار– ميدان النافورة– البروة– الدائري الأوسطي– محمد بن زايد– الدائري الإقليمي– فندق الماسة– حي الوزارات– العاصمة الإدارية). والمرحلة الثانية تبدأ من مدينة الجيزة إلى مدينة ٦ أكتوبر؛ ويصل طولها إلى ٣٥كم؛ ويربط مدينة ٦ أكتوبر والشيخ زايد بالقاهرة والجيزة؛ ويحقق زمن رحلة تعادل زمن رحلة السيارة بدون توقف، وقدرها ٣٥ دقيقة لمسافة ٣٥ كم؛ ويتكون قطار مونوريل أكتوبر من ١٠ محطات؛ هي: "المنطقة الصناعية لمدينة ٦ أكتوبر- محطة جامع الحصري- محطة أكتوبر- محطة ميدان جهينة- محطة زايد- محطة هايبر- محطة طريق إسكندرية الصحراوي- محطة المنصورية- محطة الطريق الدائري- محطة جامعة الدول العربية." ويبلغ زمن التقاطر ٩٠ ثانية، وعدد القطارات ٢٧ قطاراً.

شكل ١٠٤. مشروع المونوريل

الحفاظ على التراث والهوية المكانية

نظرا لأهمية المواقع التاريخية التراثية والثقافية التي يجب حمايتها من خطر الاندثار والضياع، يتم تبني منظومات علمية حديثة في الحفاظ على تلك المواقع وحمايتها لتتحقق الاستمرارية المكانية والثقافية.

- **إحياء التراث المعماري بقرية القرنة الجديدة للمعماري حسن فتحي (**المسجد – الخان – المركز الثقافي**) البر الغربي، محافظة الأقصر**

يهدف المشروع الي الحفاظ على قرية القرنة الجديدة لحسن فتحي باعتبارها تجربة رائدة عالميا، ونموذج مميز من نماذج العمارة التقليدية التي تستخدم تقنيات محلية فريدة، وإعادة توظيف بعض مبانيها العامة، وضمان بقائها وإدارتها بشكل مستدام.

وقد تم اعتماد خطة الترميم والصيانة وإعادة التأهيل لكل من الخان والجامع والمسرح بالمرحلة الأولي لما أصابهم من انهيارات وتهدم لبعض العناصر بهم، وكانوا باحتياج للتدخل العاجل، وحاليا في المرحلة الثانية يتم العمل على ترميم منزل حسن فتحي وتهيئة الساحة الرئيسية بالقرية أمام المسجد والمسرح والخان، الي جانب تحسين الصورة البصرية للمباني القائمة في محيط المشروع، وسيتم في المراحل القادمة ترميم مبني السوق وتقديم بعض الدورات التدريبية للسكان لتدريبهم على تقنيات البناء للمباني الطينية وكيفية ترميمها.

في إطار استدامة المباني مجال الترميم في المرحلة الأولي (المسجد – الخان – قصر الثقافة)، تم وضع الأهداف أن تظل تلك المباني ضمن إطار الاستخدام والذي يعد اهم الضمانات للحفاظ علي المبني بل تم وضع إطار للصيانة الدورية المناسبة لتلك المباني بما يشمل مراقبة أي تغيرات تظهر على حالة المبني وكذلك الصيانة وأعادة رونق المباني وفق تصميمها الأصلي.

كما تم وضع منهجية الحفاظ والتدخل لتشمل (إزالة الإضافات – إزالة الرديم – إزالة العناصر غير الآمنة إنشائيا واعادة بنائها – تدوير كافة مواد البناء ناتج العناصر المتهدمة مع الحفاظ قدر الإمكان على العناصر الأصلية واعادة توظيفها – تحديث البنية التحتية – إبراز القيم الجمالية في التصميمات – وضع مشروع إضاءة يناسب المباني ويبرز مقوماتها).

شكل ١٠٥. إعادة إحياء قرية القرنة الجديدة بالأقصر (حسن فتحي)

- **إعادة إحياء القاهرة الخديوية**

يهدف المشروع الي إعادة إحياء قلب القاهرة التراثي " وسط البلد"، وقد شمل المشروع ترميم واجهات العقارات التراثية في منطقة القاهرة الخديوية، وإزالة مافيا التعديات عليها، وكذلك ترميم الأجزاء المفقودة من العناصر الزخرفية على واجهات العقارات، وترميمها بالشكل المناسب.

وكذلك تم في هذه المرحلة والتي تمتد من ميدان طلعت حرب الي ميدان مصطفي كامل وما بينهما في شارع قصر النيل إزالة كافة التعديات والتشوهات على مستوي واجهات المحلات، واعادة الشيء لأصله، وكذلك توحيد شكل اللافتات على العقارات التراثية لتتناسب مع قيمتها التراثية والتاريخية.

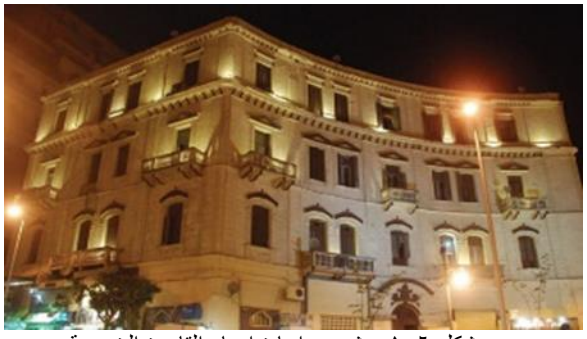

شكل ١٠٦. مشروع إعادة إحياء القاهرة الخديوية

الإنتاجية الاقتصادية الحضرية

- **مبادرات الصناعة وتنمية القدرات**

تبنت الحكومة المصرية العديد من المبادرات التي استهدفت الارتقاء بمستويات الإنتاجية الاقتصادية الحضرية؛ وشملت أهم هذه المبادرات:

- إعادة توزيع الخريطة الصناعية وتوطين الصناعات في المدن الجديدة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة؛ مثل المنطقة الاقتصادية الحرة التابعة لهيئة قناة السويس؛ والمناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)؛ وكذلك الاستفادة من إمكانات المناطق الواعدة بجنوب الصعيد والوادي الجديد والساحل الشمالي الغربي وسيناء؛ وذلك لتحقيق الانتشار الجغرافي المتوازن وتضييق الفجوة الحضرية. ومن أهم مستهدفات تحديث وإقامة المناطق الصناعية بالمحافظات: تطوير ٤ مناطق صناعية في محافظتي سوهاج وقنا؛ وإقامة منطقة الصناعات بالمحلة الكبرى؛ ومنطقة الصناعات النسيجية بكفر الدوار.

- مبادرة المجمعات الصناعية المجهزة؛ وتوطين هذه المجمعات في مناطق عديدة كما هو موضح بالشكل رقم (١٠٧)

شكل ١٠٧. المجمعات الصناعية المجهزة حتى مارس ٢٠٢٢
المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

- برامج تنمية المهارات والقدرات البشـــرية من خلال تطوير نظم التعليم التقني والتدريب الفني والمهني؛ والتوسع في إنشاء مراكز التدريب وتطبيق برامج الإدارة الحديثة؛ وتضمنت أهم برامج هذه الجهود:

البرنامج	حتى عام ٢٠٢١`	مستهدف ٢٠٢٢
مدارس التكنولوجيا التطبيقية	١٢	١٠
برامج التعليم الفني – منهجية الجدارات	٧	٣٠
المناهج التفاعلية	١٩٧	٣٥
برامج توظيف التكنولوجيا	٢٢	٤
برنامج المدارس اليابانية	٤٣	٥
تأهيل المعلمين بالمدارس الفنية المطورة		٢٩ ألف
استحداث مهن وبرامج متوافقة وسوق العمل		١٥
الشراكات مع القطاع الخاص PPP		١٠

جدول ١٨. برامج تحسين جودة ومهارات التعليم المهني والفني
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **مبادرة تمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وإصدار وثيقة ملكية الدولة**

أطلقت الحكومة المصرية مبادرة تمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وإصدار وثيقة ملكية الدولة خلال الأشهر القليلة الماضية؛ وجاء ذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية لدفع النمو الاقتصادي، واحتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لاسيما بعد التقدم المحرز في المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦-٢٠١٩)؛ لذا فقد جاءت المرحلة الثانية من البرنامج؛ والتي تم إطلاقها في شهر أبريل من عام ٢٠٢١، للبناء على المكتسبات الاقتصادية القومية التي تحققت بفعل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي بدأته مصر نهاية عام ٢٠١٦؛ وتسعى، ولأول مرة، إلى التركيز على تحفيز جانبي العرض والطلب، وتعزيز الاقتصاد الأخضر؛ بهدف زيادة مستويات الإنتاجية التي تعدُّ بدورها أهم وسيلة ينتقل بموجبها تأثير هذه الإصلاحات إلى القطاع الحقيقي.

والتزامًا بما ورد في الدستور المصري وفقًا للمادة (٢٧)، والتي نصَّت على "يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفُل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيًّا وقطاعيًّا وبيئيًّا، ومنع

الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة؛ بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك. ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيًّا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية، وتقليل الفوارق بين الدخول، والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقًا للقانون."

وتضمنت مبادرة تمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ووثيقة ملكية الدولة؛ توجه الدولة للمشاركة في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالبنية الأساسية والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية مع القطاع الخاص؛ والتخارج من الأصول المملوكة للدولة خلال الفترة المقبلة من القطاعات الأخرى؛ وذلك على النحو التالي:

شكل ١٠٨. مبادرة تمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وإصدار وثيقة ملكية الدولة

التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال

مبادرات توطين الصناعات التكنولوجية عالية القيمة في مصر

تبنت الحكومة المصرية مبادرة لتوطين الصناعات التكنولوجية عالية القيمة في مصر؛ واستهدفت المبادرة تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار الذي يمثل أحد الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، والتي تسعى مصر إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. وتتضمن هذه المبادرة توطين بعض الصناعات الحديثة التي تتميز بارتفاع القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي، وأهم هذه الصناعات:

صناعات تكنولوجية بدأت خطوات توطينها

- **تصـنيع الرقائق الإلكترونية وجذب الاسـتثمارات فى هذا المجال:** حيث تم تشـكيل لجنة برئاسـة السـيد مساعد رئيس الجمهورية للمشروعات القومية وعضوية ممثلين عن الوزارات والجهات المعنية في ذات الشأن، والتي تختص بوضع خطة تنفيذ خلال ٣ سنوات لتصنيع الرقائق الإلكترونية بتكنولوجيا متكاملة في مصـر، والعمل على تذليل المعوقات الحالية، والنهوض بتلك الصـناعة. وتقوم اللجنة الفنية الخاصـة بالمكونات الإلكترونية بدراسـة المراجع الدولية الصـادرة عن اللجنة الدولية الكهرو تقنية IEC TC لإصدار المواصفات القياسية المصرية الخاصة بالمكونات الإلكترونية.
- **صـناعة تكنولوجيا الفضـاء:** حيث صـدر قرار السـيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٩) لسـنة ٢٠٢١ بتشـكيل لجنة لوضـع برنامج الفضـاء الوطني على المدى القريب والمتوسـط والبعيد. وجارٍ تنفيذ دراسـة جدوى شـاملة (طبقًا للقياسـات والمحددات العالمية) لتنفيذ قمر صـناعي مصـري، إلى جانب الإمكانات والتجهيزات المطلوبة لإطلاق الأقمار الصناعية من الأراضي المصرية.
- **صـناعة السـيارات الكهربائية:** السـماح باسـتيراد السـيارات الكهربائية الجديدة (موديل السـنة) فقط من الخارج، وتحديد الهدف الرئيسـي لاسـتراتيجية الدولة لصـناعة السـيارات الكهربائية في إقامة منظومة متكاملة لتوطين الصـناعة مع الشـريك الأجنبي، وليس مجرد تجميع السـيارات، على أن يتولى الشـريك الأجنبي بخبرته الإدارة في هذا المجال. وتشجيع وتعميق تصنيع السيارات ذات المحرك الكهربائي، وذلك على أن تتضـمن إطلاق خطة صـناعية متكاملة وفقًا لاستيعاب السوق المصـرية لمثل هذه المركبات التي تعمل بالطاقة الكهربائية؛ وتشجيع المستهلك على استخدام السيارات ذات المحرك الكهربائي، والتي تعمل بالمحرك المزدوج (بنزين/ كهرباء)؛ وقد تم توقيع عقد تصـنيع مشـترك بين مصـنع (٢٠٠) الحربي وشـركة صـناعة وسـائل النقل (MCV) بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨، في مجال إنتاج وتصـنيع الأتوبيس الكهربائي موديل (SETI BUS).
- **عدة صـناعات أخرى مثل:** صـناعة المركبات والصـناعات المغذية لها؛ صـناعات تحلية ومعالجة المياه؛ صـناعة الوحدات المتحركة للسكك الحديدية؛ وصـناعة البطاريات وصـناعة الدواء وصـناعة الهيدروجين الأخضر.

صناعات تكنولوجيا المستقبل

وتضم هذه الصناعات التكنولوجيا التي تستهدف مصر توطينها:

- المعلومات والصـــناعات الرقمية: من خلال تعزيز تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي، وتطبيقات المدن الذكية؛ حيث إنه من بين ٦٠ ســوقًا رئيســة للاتصــالات، ســتطلق ١٦ ســوقًا منها خدمات الجيل الخامس في عام ٢٠٢٢، لكن التحديات المتعلقة بتدفق الشبكة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعاره ستؤدي إلى التأخير.
- الأمن الســيبراني: بهدف دفع جهود البحث والتطوير بشــأن صــناعة الأمن الســيبراني وتقنيات الحماية من الهجمات السيبرانية.
- صــناعة الصــحة الرقمية (Telehealth): تعزيز تحويل المنظومة الصــحية لتصــبح أكثر رقمية، وتقديم الخدمات الصحية الرقمية.
- صــناعات الطاقة الخضــراء والمتجددة: في إطار الالتزام العالمي بمكافحة التغير المناخي، وتقليل انبعاثات الغازات تتجه معظم الدول نحو الصناعات المرتبطة بتوليد الطاقة الجديدة والمتجددة.
- صناعات بالاعتماد على تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

شكل ١٠٩. صناعات تكنولوجيا المستقبل

٥. المهام والتوجهات المستقبلية

١,٥. استراتيجيات التنفيذ والمتابعة

" تم استعراض المهام وخطة العمل والبرنامج الزمني السنوي لإنجاز هذه المهام في الجزء الخاص بمناقشة "الرؤية والآليات المصرية لعملية متابعة التنفيذ، ولقد أظهرت فترة العمل السابقة النقص الكبير في البيانات السنوية لكثير من الأبعاد المتعلقة بالتنمية الحضرية، والنقص كذلك في جمع البيانات على مستويات مختلفة (إقليمية ومحلية). وبالتالي فإن أولوية العمل في الفترة المقبلة يجب أن تتركز في وضع آليات واضحة وقابلة للتنفيذ لجمع البيانات من الجهات المختلفة عن طريق التنسيق والتكامل مع هذه الجهات، علاوة على أهمية صياغة إطار مقبول لدى الجهات ذات الشأن (وبخاصة تلك المعنية بجمع البيانات وتحليلها) لحساب المؤشرات واعتمادها

ومن هذا المنطلق – وكما تم توضيحه في جزء سابق من هذا التقرير – فإن مهام العمل المختلفة والتي من شأنها المساهمة في متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة يمكن أن تنقسم إلى المحاور الثلاث التالية:

- التواصل والتنسيق(Communication and outreach)
- متابعة الإنجازات وإعداد المؤشرات(Follow-up and Indicators)
- إعداد التقارير والإصدارات الدورية(Periodical reports and publications)

ويتم تشكيل لجان ثلاث منبثقة من الأمانة الفنية تقوم بهذه المهام مع أهمية التنسيق فيما بينها لتبادل المعلومات وإنتاج المؤشرات والتقارير.

٢,٥. التكامل مع الأجندات والخطط الدولية

من الأهمية بمكان ربط أبعاد وأهداف الأجندة الحضرية الجديدة بالأهداف والأجندات والخطط الدولية الأخرى والتي قامت جمهورية مصر العربية بتوقيعها والالتزام بتحقيقها على المستوى القومي. وتأتى هذه الأهمية من كون القضايا الحضرية هي قضايا متقاطعة مع مجالات كثيرة مثل التغيرات المناخية والمرونة والحد من مخاطر الكوارث، علاوة بالطبع عن قضايا التنمية المستدامة ومجموعة من القضايا الاجتماعية المتعلقة بالصحة وتحقيق المساواة. ومن أهم الاتفاقيات – على سبيل المثال لا الحصر – التي يجب مراعاتها في عملية تقييم ومتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية التالي:

أ) أهداف التنمية المستدامة

وتعتبر هذه الأهداف السبعة عشر هي من أهم ما يقوم به البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على متابعة تنفيذه في الدول المختلفة. وفى مصر أولت الدولة المصرية أهمية خاصة لهذه الأهداف عن طريق إدراجها في استراتيجية مصر المستدامة ٢٠٣٠ و٢٠٥٠ ومتابعة تنفيذ مؤشراتها من خلال التقارير الدورية لتقييم التقدم المحرز. ويعتبر الهدف رقم ١١ (مدن ومجتمعات عمرانية مستدامة) هو الهدف الأهم والأكثر ارتباطاً بمؤشرات الأجندة الحضرية. ولوحظ نقص في البيانات والمعلومات القومية التي تعكس هذا الهدف وأهدافه الفرعية. وعليه فإن الاهتمام بهذا الهدف ومؤشراته المختلفة وربطها بالأجندة الحضرية يعتبر من أهم ما يجب أنت تقوم به اللجنة الدائمة والأمانة الفنية.

ب) اتفاقية باريس للتغيرات المناخية

يهدف هذا الاتفاق، إلى توطيد الاستجابة العالمية لقضايا التغيرات المناخية، في سياق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر. ويعمل هذا الاتفاق الذي تم توقيعه في عام ٢٠١٦ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية عام ١٩٩٢ (UNFCCC). وتهتم الدولة المصرية بهذه الاتفاقية وبخاصة في إطار التهديدات التي يمكن أن تسببها التغيرات المناخية على السواحل المصرية والدلتا وما

تشـمله من تجمعات عمرانية كثيفة السـكان. وقد أصـدرت مصـر في هذا الشـأن الاسـتراتيجية الوطنية المصـرية للتغيرات المناخية (٢٠٥٠) والتي تشـمل على خمسـة أهداف رئيسـية تعمل كخارطة طريق لتحقيـق الهـدف الفرعـي ١,٣: مواجهـة تحديـات تغيـر المنـاخ فـي إطـار رؤيـة مصـر ٢٠٣٠. هذه الأهداف هي:

- الهـدف ١: تحقيـق نمـو اقتصـادي مسـتدام ومنخفـض الانبعاثـات فـي مختلـف القطاعـات
- الهدف ٢: بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الآثار السـلبية المرتبطة بتغير المناخ
- الهدف٣: تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ
- الهدف٤: تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية
- الهدف ٥: تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمكافحة تغير المناخ

وتعمل الاسـتراتيجية الوطنيـة لتغيـر المنـاخ في مصـر على وضع أطر لتخطيـط وإدارة تغيـر المنـاخ علـى مسـتويات مختلفـة بطريقـة تدعـم تحقيـق الأهداف الاقتصادية التنمويـة المطلوبة، باتبـاع نهـج مـرن ومنخفـض الانبعاثات. وكما ترتبط هذه الاستراتيجية باستراتيجية التنمية المستدامة لمصر، فهي ترتبط أيضاً وبصورة مباشرة بالأجندة الحضرية الجديدة وأبعادها ومؤشراتها المختلفة.

ت) إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠)

يوفر إطار سـنداي الطريق إلى منع نشـوء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة، ويوفر حلاً لإنقاذ الأرواح وسبل العيش والأصول فضلا عن تخفيف العبء المالي على الحكومات من أجل إنقاذ آثار "التنمية" غير الناجحة. ومن هذا المنطلق يركز الإطار بصـورة رئيسـية على إدارة المخاطر بشـكل أقوى من خلال الربط بين أهدافه وأهداف التنمية المسـتدامة واتفاق باريس بشـأن تغير المناخ. وسـيؤدي تنفيذ إطار سنداي، الذي يعالج نطاقا عريضا من الأخطار الطبيعية والأخطار التي من صنع الإنسان وما يتصـل بها من أخطار بيئية وتكنولوجية وبيولوجية، إلى خفض كبير في مسـتوى مخاطر الكوارث والخسـائر كما يسـهم في تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة. ولا شـك أن إدماج إبعاد الإطار في مؤشـرات وأهداف الأجندة الحضـرية سـيسـاهم في زيادة مرونة المدن واسـتعدادها لمواجهة المخاطر الطبيعية المختلفة.

كما تلتزم الدولة المصـرية بعدة اتفاقيات ومعاهدات أخرى ذات صـلة بالأبعاد الاجتماعية للأجندة الحضـرية الجديدة مثل التزامات منظمة الصـحة العالمية للتمكين والمسـاواة في توفير الرعاية الصـحية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، علاوة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية الملزمة لمصـر في مجال التنوع البيولوجي، المحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (اتفاقية جدة)، اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث، وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة بالأجندة الحضرية الجديدة.

ويمكن خلال الفترة القادمة أن تقوم اللجنة الدائمة بحصر هذه الاتفاقيات الدولية التي تلتزم مصر بتحقيقها وربطها بأهداف ومؤشرات الأجندة الحضرية والتنمية المستدامة، وذلك بصورة تساهم في تحقيق الترابط بين أهداف التنمية والحفاظ المختلفة على المستوى القومي والإقليمي.

٣,٥. الدروس المستفادة والتحديات المطلوب التعامل معها في التقارير القادمة

إن تجربتي إعداد التقرير الوطني والتقرير السنوي أظهرت كثير من الدروس المستفادة والتي من شأنها المساهمة في معالجة أوجه القصور في المتابعة والتنفيذ والتقييم. **من أهم هذه الدروس المستفادة الآتي:**

- أهمية مراعاة توقيتات الجهات الحكومية لإعداد ونشر التقارير القطاعية الخاصة بها والتي تشمل مجموعة من المؤشرات الخاصة بكل قطاع علاوة أهم الإنجازات والمشروعات ذات الأولوية.
- عملية إنتاج المؤشـــرات المختلفة المرتبطة بالأجندة الحضـــرية الجديدة هي عملية تحتاج إلى تكاتف بين الجهات الحكومية وغير الحكومية المختلفة ذات الشـأن. وهي عملية طويلة الأمد أيضـا، بحيث تحتاج إلى متابعة دائمة في تحصيل البيانات السنوية بصورة منتظمة وبآليات واضحة. ولا يتوقع أن يتم تغطية جميع هذه المؤشرات على جميع مستويات الحصر (قومي – إقليمي – محلى) في فترة قصيرة، وإنما هي عملية مستمرة تنمو وتتكامل خلال عدة سنوات.
- أهمية وضـــع إطار للتعاون مع الجهات التي تنتج البيانات ذات الصـــلة بالعمران المصـــري مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـادية، وزارة التنمية المحلية، وغيرها من الجهات التي من المطلوب التأكيد على أهمية مشـاركتها في جميع مراحل إعداد التقارير والمؤشـرات. ويمكن أن يقوم المرصـد الحضـري في هذا الشـأن بدور هام لتفعيل هذا التعاون وبخاصـة في مجال تبادل البيانات وإنتاج المؤشرات.
- أهمية وجود تقييم ســـنوي بعد إنتاج التقرير من خلال ورش عمل يدعى إليها الجهات المعنية المختلفة لعرض التقرير الســنوي، وتحديد الأولويات المطلوبة للعام التالي، وتحديد طبيعة المهام الجديدة (وخاصـــة تلك التي تعنى بعملية الاتصـال والتواصـل ونشـر المعلومات والدعاية التوعوية المطلوبة للجهود المصـرية في مجال تنفيذ الأجندة الحضرية.

أما بالنسـبة لأهم التحديات والتوصـيات المتعلقة بكافة أبعاد الاسـتدامة، فقد تبين أهمية وضـعها ضـمن أولويات التعامل على مستوى تنفيذ الخطط القومية والإقليمية والمحلية كما يلي:

أولا: بالنسبة للاستدامة الاجتماعية

أهم التحديات:

- تباين الاختلالات الهيكلية المكانية، حيث تتزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة في صعيد مصر عنها في شمالها، وفى ريفها عن حضرها.
- التفاوتات الجغرافية الكبيرة في معدلات الفقر ما بين الحضـــر والريف من ناحية وما بين محافظات الوجه البحري والقبلي من ناحية أخرى، حيث مازال الفقر الحضـري من القضـايا الأكثر إلحاحاً على المسـتوى القومي.
- انخفاض نصـيب الفرد من المناطق المفتوحة في المدن المصـرية عن ١-٢ متر مربع لكل فرد، وهو معدل شـديد الانخفاض مقارنة بدول العالم الأخرى، نظرًا للنقص الشـديد في المناطق العامة المفتوحة التي يسـهل الوصول إليها من كافة فئات المجتمع.
- انخفاض مستويات استثمارات الاقتصاد المصري في قطاع الإسكان من إجمالي الناتج المحلي، حيث تشير البيانات الإحصـائية بأن الاقتصـاد المصـري قام بالاستثمار بمتوسط ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلى خلال العقدين الماضـيين. وتعتبر هذه المسـتويات منخفضـة إذا ما قورنت بمنطقة شـمال أفريقيا والشـرق الأوسـط مثلا حيث يقدر متوسط الاستثمارات فيها بنحو ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.
- انخفاض مســتخدمي وســائل النقل الجماعي العامة، مما نتج عنه زيادة تلوث الهواء والاختناقات المرورية في المناطق الحضرية، وما يستتبع ذلك من انخفاض جودة الحياة بصورة عامة.

أهم التوجهات / التوصيات:

- ضرورة تحليل مواطن الهشاشة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبنيان العمراني المصري ومحاولة معالجته بصورة متوازنة، مع ترتيب أولويات التدخل وفقاً للاحتياج الفعلي للمجتمعات المحلية.
- أهمية إنتاج خريطة للفقر على المستوى القومي توضح أهم المناطق وأهم الفئات الأقل دخلاً، بحيث تساهم في توجيه صحيح لموارد الدولة والمبادرات الأهلية بهدف معالجة الاختلالات السابق ذكرها.
- الحاجة إلى التوسع في برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي لسكان المناطق غير الرسمية والمتدهورة وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن.
- العمل على وضع آليات تنفيذية لتحفيز إدخال المساكن الشاغرة والمغلقة والخالية في سوق الإسكان لتحقيق التوازن في البيئة المبنية، علمًا بأن إجمالي الوحدات السكنية الشاغرة على المستوى القومي ٢٣٪ وهو ما يعادل ٩,٩ مليون وحدة من إجمالي ٤٣ مليون وحدة وذلك طبقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلا أن نسبتها في بعض المدن المصرية تتعدى السبعون بالمائة من إجمالي الرصيد السكاني.
- حصر وتقييم أراضي الدولة الصالحة لإقامة مشروعات الإسكان عليها – سواء بمعرفة القطاع العام أو الخاص – وبخاصة في المناطق الأكثر احتياجاً، مع ضرورة دمج المشروعات الاقتصادية التي توفر فرص عمل لسكان هذه المناطق، وبالتالي الحد من التحرك الداخلي بين مناطق المدينة المختلفة وبين المدينة الأم والمدن المحيطة. ويمكن أن يساهم ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية بصورة أكبر، علاوة على تحسين البيئة من مخاطر التلوث والازدحام.
- أهمية زيادة المناطق المفتوحة العامة في المدن مع سهولة الوصول إليها، حيث تشكل المناطق المفتوحة أحد المكونات الهامة الرئيسية في المدن والتي من شأنها زيادة جودة الحياة والصحة العامة.
- أهمية النظر في إعادة تقييم منظومة التمويل العقاري وزيادة أعداد المستفيدين منها وتنشيط سوق الإسكان وبخاصة للفئات الأكثر احتياجاً.
- الحاجة إلى زيادة الاستثمارات القومية في مجال الإسكان، وبخاصة للفئات المتوسطة والأكثر احتياجاً. ١٢
- ضرورة قيام الدولة بزيادة استثماراتها في مجال تنفيذ مشروعات النقل العام على مستوى العمران القائم، أسوة بما تقوم به حالياً من مجهودات ضخمة لربط مشروعات النقل العام بالمشروعات القومية الكبرى.

- **<u>ثانياً: بالنسبة للاستدامة الاقتصادية</u>**

في ضوء المؤشرات التحليلية للإنتاجية الاقتصادية الحضرية؛ فقد تبين أهمية العمل في المرحلة القادمة على أهم التحديات وتنفيذ أهم التوجهات أو التوصيات لتحقيق الاستدامة الاقتصادية:

أهم التحديات:

- استعادة النمو الاقتصادي المرتفع (معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي ما قبل جائحة كورونا).
- تقليل الفوارق في الناتج والإنتاجية الحضرية.
- توسيع نطاق ملكية القطاع الخاص وحفز الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال للارتفاع بمعدل الاستثمار للناتج.
- تنمية وحفز جهود الصناعات المصرية لتعميق الصناعات والتوسع في الصناعات التكنولوجية.

[١٢] وثيقة معلومات برنامج تمويل الإسكان الشامل (٢٠١٥)، البنك الدولي ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

أهم التوجهات / التوصيات:

- تبنى الحكومة المصرية برنامجاً طموحاً للارتفاع بمستوى الناتج المحلى الإجمالي؛ ويمكن أن يتراوح معدل النمو المستهدف للناتج المحلى الإجمالي ما بين ١٠٪: ١٢٪؛ مع تبنى الآليات التي تحقق هذا البرنامج من ناحية؛ والعمل على تقريب الفوارق في الناتج والإنتاجية الحضرية من ناحية أخرى.
- أهمية حفز الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية (لاسيما الصناعية) للارتفاع بمعدل الاستثمار للناتج؛ وقد يكون من الأهمية في هذا الشأن:
- تبنى منظومة ضريبية حافزة للاستثمارات الجديدة والتوسعات في المشروعات القائمة.
- توفير الائتمان ودعم أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية (لاسيما الصناعية وخاصة التصديرية).
- استدامة التوجهات الحكومية الحالية بشأن دعم الصادرات والشركات المصدرة.
- توفير الطاقة ودعم أسعارها للأنشطة والقطاعات الصناعية.
- تنمية قاعدة الأنشطة الاقتصادية في المدن والتجمعات العمرانية الجديدة.
- استكمال جهود الحكومة في مجال ريادة الأعمال من خلال الانتشار الجغرافي لمراكز ريادة الأعمال للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على مستوى المدن في محافظات الجمهورية.
- تفعيل مبادرة الحكومة لتمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وفقاً لوثيقة ملكية الدولة الصادرة عن مركز معلومات مجلس الوزراء؛ وتنفيذ الإجراءات/المبادئ التي حددتها الحكومة؛ بالتنسيق مع البنك الدولي؛ والتي تستهدف تمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ وتعزيز دوره في النمو؛ من خلال ١٠ إجراءات/مبادئ أساسية يعول عليها في تحقيق أهداف مبادرة الحكومة؛ كما هو موضح بالشكل رقم (١١٠)

شكل ١١٠. النقاط الأساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية

المصدر: مركز معلومات مجلس الوزراء.

يوضح هيكل الصناعات التكنولوجية عالية القيمة التي تستهدف مصر توطينها في المرحلة القادمة؛ أنها تنتمي إلى الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، ولذلك من الأهمية بمكان حفز جهود الصناعات المصرية لتبنى هذا التوجه وفقاً لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ لاسيما من خلال:

- عقد تحالفات عالمية لتتمكن مصر من الاستفادة من المكاسب الاقتصادية الهائلة التي يتيحها تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة (Fourth Industrial Revolution (٤IR، ومنها: تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ حيث تشير التقديرات الدولية إلى وجود فرص لزيادة مكاسب الاقتصاد المصري جراء تبني هذه التقنية تقدر بنحو ٤٣ مليار دولار في عام ٢٠٣٠ بنسبة ٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- تركيز برنامج زيادة كفاءة الأصول المملوكة للدولة على عقد شراكات عالمية لتنفيذ مشروعات مشتركة للاستثمار في عدد من القطاعات التي تستهدف زيادة إنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري، والإدارة الذكية للموارد الاقتصادية، وبناء القدرات، والتطوير التقني والرقمنة.
- تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لدعم التحول نحو الثورة الصناعية الرابعة من خلال تكاتف جهود كافة الجهات المعنية لضمان توفر وإنفاذ التشريعات والأطر التنظيمية الخاصة بضمان السلامة السيبرانية والأمن الرقمي وحماية البيانات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية والنماذج الصناعية وحوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية.
- تبني منظومة من الحوافز الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعات الثورة الصناعية الرابعة.

- **<u>ثالثاً: بالنسبة للاستدامة البيئية</u>**

أهم التحديات:

- عدم وجود استراتيجيات متكاملة للعمران في نفس الإقليم ويشمل التكامل خطط الإمداد بالشبكات والبنية الأساسية ومنظومات المخلفات طبقا لمستوى العمران ومتطلبات منظومات المخلفات.
- عدم استخدام أدوات تقييم المخاطر ضمن منهجيات إعداد المخططات المختلفة للعمران.
- صعوبة رصد الديناميكيات السريعة للعمران والتي بدورها تؤثر على كفاءه مخرجات المخططات الاستراتيجية وضعف تأثيراتها كحلول على مشكلات العمران.
- ضعف التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالمدن ذات الطبيعة الخاصة (المدن التراثية والصناعية والواقعة بمناطق المحميات أو القريبة منها) في دلائل الأعمال المرجعية لتخطيط هذه المدن.
- اختلاف زمن رصد حالة البيئة في العمران مما يصعب تتبع رصد المؤشرات المرتبطة بها بصورة دورية.

أهم التوجهات / التوصيات:

- وضع مخططات متكاملة للتكتلات الحضرية تضم الكتلة الرئيسية لعاصمه التكتل والتجمعات الحضرية والريفية في ظهيرها للتحكم في تأثير الديناميكيات على الاستدامة البيئة.
- ربط أولويات الإمداد بشبكات البنية الأساسية مع أولويات الخطط والمشروعات العمرانية وخاصة مناطق التطوير وإعادة التخطيط.
- الاهتمام بالمشروعات التي تخدم منظومة الصرف والإمداد بالمناطق المتصلة بشبكة أهلية.
- وضع استراتيجية لربط منظومة إدارة المخلفات بأنواعها بالمناطق الحضرية وظهيرها، طبقًا لرؤية الدولة (جهاز تنظيم إدارة المخلفات)
- العمل على تقليل الفوارق بين عواصم المحافظات من حيث الإمداد بشبكات البنية الأساسية الآمنة والمستدامة وذلك بتكثيف الخطط والمشروعات بهم.
- تكثيف مشروعات الإمداد بالغاز للمباني والأسر في التجمعات الحضرية وريفها.
- الأخذ في مناهج التخطيط الحضري بسياسة نطاقات حماية (buffer zone) لتقليل التأثيرات من البيئة المحيطة على المناطق التراثية والأثرية. تضم هذه النطاقات اشتراطات للمباني والأنشطة وكثافة السكان لتقليل تأثيرات النشاط العمران.
- استخدام أدوات التقييم البيئي الاستراتيجي والأثر (أدوات تقييم التأثيرات المختلفة) لجميع مراحل إعداد المشروعات لتشكيل بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والعربية وغيرها بالاعتماد على ركائز التنمية الحديثة.
- الدعوة إلى العمارة الخضراء لتحسين إدارة البيئة (تصميم مباني موفرة للطاقة مع السلوك الحراري والعمل على تحقيق الراحة الحرارية، وكذلك الراحة البصرية والصوتية لمستخدميها المهتمين بالاستفادة القصوى من الموارد المدارة المتجددة والمعاد استخدامها)، والتي من خلالها يمكننا تقليل الطاقة والموارد المستخدمة في البناء من خلال تصميم أفضل للمجتمعات الحضرية الجديدة.
- العمل مع الطبيعة لا ضدها في سبيل المساعدة على إدارة الطلب التنافسي على المياه العذبة، سواء لسد احتياجات الإنسان من المياه، أو زيادة المسطحات الخضراء لأنشطة وقت الفراغ بالإضافة إلى رفع كفاءة استخدام المياه وفاعليتها من ناحية التكاليف لضمان توفير ما يكفي من المياه النظيفة للجميع وجعلها أنفع لصحة الإنسان وللبيئة.